الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم التجارية.

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

الشعبة: علوم تجارية **التخصص: مالية وتجارة دولية**

واقع التجارة الخارجية للجزائر في إطار الاتفاقيات التجارية الجهوية خلال المرحلة 1990-2020

من إعداد الطالبين:

- **زغوان سليمان**
- **شنوفي اسحاق**

تحت إشراف الأستاذ:

شين لزهر

السنة الجامعية: 2023/2022

تقدير وتشكر

بسم الله الرحمان الرحيم

نشكر الله عز وجل الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع

و نحمده على هدايته لنا إلى نور العلم وميزنا بالعقل الذي يسير طريقنا

الحمد لله حمدا يليق بمقامك وجلالك العظيم على عطائك الكبير من الإرادة والعزيمة على إتمام عملنا

نحمدك يا رب.

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف " لزهر شين"

الذي قام بالإشراف على هذه المذكرة ولم يبخل علينا بنصائحه طيلة قيامنا بهذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم تقييم هذا العمل

واثرائه بآرائهم القيمة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة أساتذة وعمال قسم العلوم التجارية بجامعة أمحمد بوقرة

و إلى كل من مدنا مداد العون لإنجاز هذا العمل.

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات، اللهم لك الحمد حتى ترضى

ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى الوالدين العزيزين حفظهم الله وأطال في عمرهم

إلى رفيقة المشوار والدرب
الطويل ... زوجتي ... الغالية حفظها الله

إلى أخي وأخواتي الأعزاء وكافة الأهل والأقارب

إلى صديقي وزميلي في هذا العمل إسحاق

إلى أساتذتي والى جميع زملاء العمل والدراسة

سليمان

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات، اللهم لك الحمد حتى ترضى

ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى

إلى من أعتز به، قدوتي، فخري، إلى من تعب من أجلي وساعدني ماديا ومعنويا طوال فترة دراستي؛

"أبي الغالي".

إلى أحن قلب في الدنيا "أمي العزيزة" التي رفع الله مقامها وجعل الجنة تحت أقدامها، التي تعبت من أجلي وساعدتني ماديا ومعنويا خلال دراستي.

إليكما والدي أهدي هذا العمل حفظكما الله وأطال في عمركما

الى اختي "عبير والهام" سندي وفقكما الله

إلى إخوتي وزوجاتهم وأبنائهم أتمنى أن يوفقكم الله في حياتكم

إلى زميلي التي تقاسم معي شقاء هذا العمل "سليمان"

إلى زملائي رفقاء الدراسة

إسحاق

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر **الاهداء**	
الفهرس	I
قائمة الأشكال	III
الملخص	IV
المقدمة العامة	أ–ج
الفصل الأول: لمحة عامة حول التجارة الخارجية	01
تمهيد	02
المبحث الأول: لمحة عامة حول التجارة الخارجية	03
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية وأهميتها	03
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها	04
المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية والاتجاهات الحديثة	06
المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية، أساليب وأدواتها	12
المطلب الأول: مفهوم سياسات التجارة الخارجية وأهدافها	12
المطلب الثاني: أساليب وأدوات سياسة التجارة الخارجية	15
المطلب الثالث: أنواع السياسات التجارية	19
المبحث الثالث: مرحلة سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	22
المطلب الأول: دوافع وأهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	22
المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	25
المطلب الثالث: دعائم تحرير التجارة الخارجية	29
خلاصة الفصل الأول	32
الفصل الثاني: الاتفاقيات التجارية الجهوية ضمن النظام التجاري العالمي	33
تمهيد	34
المبحث الأول: عموميات حول الاتفاقيات التجارية الإقليمية	35
المطلب الأول: ماهية الاتفاقات التجارية الإقليمية	35

المطلب الثاني: أنواع الاتفاقيات التجارية الاقليمية	38
المطلب الثالث: آليات التفاوض والتوقيع على الاتفاقيات التجارية	44
المبحث الثاني: الاتفاقيات التجارية الجهوية في ظل النظام التجاري المتعدد الأطراف	47
المطلب الأول: النظام التجاري المتعدد الأطراف	47
المطلب الثاني: تحرير التجارة الدولية في ظل الاتفاقيات التجارية الجهوية	50
المطلب الثالث: أهمية الاتفاقيات التجارية الجهوية وفوائدها المحتملة	51
المبحث الثالث: التحديات والمسائل المتعلقة بالاتفاقيات التجارية الجهوية ضمن النظام التجاري العالمي	54
المطلب الأول: التحديات التي تواجه الاتفاقيات التجارية الجهوية	54
المطلب الثاني: المسائل المثارة حول تأثير الاتفاقيات التجارية الجهوية على القطاعات الحيوية المحلية	55
المطلب الثالث: إدارة النزاعات التجارية في الاتفاقيات التجارية الجهوية	58
خلاصة الفصل الثاني	60
الفصل الثالث: التجارة الخارجية للجزائرضمن الاتفاقيات التجارية الجهوية	61
تمهيد	62
المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة المستقبلة	63
المبحث الثاني: مضمون الاتفاقيات التجارية الجهوية الجزائر طرف فيها	66
المطلب الأول: اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي	66
المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	68
المطلب الثالث: الاتفاق التفاضلي مع دولة تونس	70
المطلب الرابع: منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية	72
المبحث الثالث: دراسة إحصائية للتجارة الخارجية منذ 1990 الى 2020	76
خلاصة الفصل الثالث	82
الخاتمة العامة	84
قائمة المراجع	88
الملاحق	

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1.2	تراكم الاتفاقات التجارية الإقليمية من 1949 الى غاية 2022	37
2.2	تطور التجارة الدولية في العالم	49
1.3	اجمالي التجارة الخارجية للجزائر من 1990 الى 2020	76
2.3	تطور الصادرات والواردات للجزائر من 1990 الى 2020	77
3.3	تطور الميزان التجاري للجزائر من 1990 الى 2020	77
4.3	التجارة الخارجية ضمن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من 2000 الى 2020	78
5.3	التجارة الخارجية ضمن الدول العربية وضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من 2000 الى 2020	79
6.3	التجارة الخارجية مع تونس وضمن الاتفاق التجاري التفاضلي من 2000 الى 2020	81
7.3	التجارة الخارجية مع الدول الافريقية من 2000 الى 2020	82

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع واقع التجارة الخارجية للجزائر في إطار الاتفاقيات التجارية الجهوية، حيث تهدف الدراسة إلى متابعة تطور المبادلات التجارية الخارجية في ظل الاتفاقيات التجارية الجهوية الموقعة عليها الجزائر و ذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020. في هذا الشأن تم استخدام البيانات والإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية وكذلك مختلف الدراسات لتحليل وفهم الاتفاقيات الجهوية كأداة من أدوات السياسة التجارية اتبعتها الجزائر في تجارتها الخارجية، من جهة أخرى، تهدف الدراسة إلى توفير رؤية شاملة لواقع التجارة الخارجية للجزائر منذ تحريرها ضمن مجموعة من الاتفاقيات التجارية الجهوية بغية تعزيز الصادرات وتقوية المبادلات التجارية وترقيتها. وفي الأخير حاولنا تقديم توصيات وملاحظات تم استنتاجها بخصوص تعزيز الأداء التجاري والاقتصادي للجزائر في هذا السياق.

الكلمات المفتاحية:التجارة الخارجية، الاتفاقيات التجارية الجهوية، السياسة التجارية

Resume :

Cette étude a abordé la question de la réalité du commerce extérieur de l'Algérie dans le cadre des accords commerciaux régionaux. L'étude vise à suivre l'évolution des échanges du commerce extérieur à la lumière des accords commerciaux régionaux signés par l'Algérie durant la période allant du 1990 à 2020. A cet égard, des données et des statistiques sur le commerce ont été utilisées. D'autre part, l'étude vise à fournir une vision globale de la réalité du commerce extérieur de l'Algérie depuis sa libération au sein d'un ensemble d'accords commerciaux régionaux afin de promouvoir les exportations et de renforcer et favoriser les échanges commerciaux. Enfin, nous avons essayé de fournir des recommandations et des observations qui ont été conclues concernant l'amélioration de la performance commerciale et économique de l'Algérie dans ce contexte.

Mots clés : commerce extérieur, accords commerciaux régionaux, politique commerciale

المقدمة

العامة

تعد التجارة الخارجية أحد العناصر الرئيسية في اقتصاد الدول، وتلعب دورًا حيويًا في تعزيز التبادل التجاري بين الدول المختلفة، وتساهم التجارة الخارجية في زيادة النمو الاقتصادي للدول من خلال تصدير المنتجات والخدمات، والتي تساهم في توليد إيرادات جديدة وتعزيز النشاط الاقتصادي للدولة. كذلك تعمل التجارة الخارجية على توفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، حيث يتطلب تصدير المنتجات والخدمات وجود قوة عاملة مؤهلة وتنمية قطاعات النقل واللوجستيات والخدمات اللوجستية الأخرى، من جهة أخرى يمكن للتجارة الخارجية أن تسهم في تحسين التوازن التجاري للدول من خلال تصدير المنتجات بقيمة أعلى من قيمة الواردات، هذا ما يؤدي الى تقليل العجز التجاري وتحسين ميزان المدفوعات للدول.

الاتفاقيات التجارية الجهوية هي اتفاقيات توقع بين دولة ومجموعات من الدول في نطاق جغرافي محدد مثل الاتحاد الأوروبي أو مجموعة دول البحر الأبيض المتوسط أو الاتحاد الأفريقي، وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين الأطراف المتعاقدة وتوفير إطار قانوني واضح للتبادل التجاري والاستثمار.

تشهد الجزائر، كدولة تمتاز بثرواتها الطبيعية وموقعها الاستراتيجي، اهتمامًا متزايدًا بتطوير وتعزيز التجارة الخارجية في إطار الاتفاقيات التجارية الجهوية. ومن خلال هذا الدراسة، سنستكشف واقع التجارة الخارجية للجزائر في إطار هذه الاتفاقيات وتحدياتها وآفاقها المستقبلية.

الإشكالية:

تتمحور الاشكالية الأساسية لهذا الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع التجارة الخارجية للجزائر في ظل مختلف الاتفاقيات التجارية الجهوية التي تم إبرامها بعد تحرير التجارة الخارجية ؟

من خلال هذه الإشكالية يمكن دراسة وتحليل تطور ونمو قطاع التجارة الخارجية الجزائرية

الأسئلة الفرعية:

لتحقيق هذه الاشكالية الرئيسية، سنسعى للإجابة على عدد من الأسئلة الفرعية، والتي تشمل:

- ما هي الدول الشريكة الرئيسية للجزائر في التجارة الخارجية وما هي مميزاتها؟
- ما هي التحديات التي تواجه الجزائر في تنمية التجارة الخارجية في إطار الاتفاقيات التجارية الجهوية؟
- ما هي الاتفاقيات التجارية الجهوية التي تم توقيعها من قبل الجزائر ،وما هو واقع التجارة الخارجية في ظل هذه الاتفاقيات؟

الفرضيات:

بناءً على الاشكالية والأسئلة الفرعية، يمكن توضيح بعض الفرضيات التي ستتم دراستها وتشمل:

- تواجد فرص كبيرة لتعزيز التجارة الخارجية للجزائر مع مجموعة من الدول المتميزة في إطار الاتفاقيات التجارية الجهوية.
- تشكل التحديات القانونية والتنظيمية عائقًا أمام تنفيذ هذه الاتفاقيات بشكل كامل وفعال.
- ابرام الاتفاقيات التجارية مع الدول المعنية بهدف تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والمتطلبات الدولية.

أهمية الدراسة:

لهذا البحث أهمية كبيرة في فهم وتحليل واقع التجارة الخارجية للجزائرفي إطار الاتفاقيات التجارية الجهوية، إذ إنه يساهم في رصد التحديات والفرص المتاحة وتحديد السبل اللازمة لتعزيز التجارة الخارجية و زيادة الصادرات ضمن اتفاقيات تجارية جهوية مبرمة مع مجموعة من الدول. كما يمكن أن يوفر للقراء والباحثين فهمًا عميقًا لعلاقة الجزائر بالاتفاقيات التجارية الجهوية وتحليلا للمبادلات التجارية ضمنها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، وتشمل:

- تحليل وتقييم واقع التجارة الخارجية للجزائر في إطار الاتفاقيات التجارية الجهوية.
- تحديد التحديات والفرص التي يواجهها القطاع التجاري في الجزائر وتحديد الإجراءات اللازمة لتعزيز التجارة الخارجية.
- تقديم توصيات ومقترحات لتعزيز أداء المبادلات التجارية للجزائر ضمن الاتفاقيات التجارية الجهوية.

منهج البحث:

سيتم استخدام منهجية البحث الاستقرائي والتحليلي في هذه الدراسة، سيتم جمع البيانات والمعلومات من مصادر متعددة، بما في ذلك الدراسات السابقة والتقارير والمنشورات المتاحة. كما ستتم معالجة وتحليل البيانات باستخدام أدوات وتقنيات البحث المناسبة لتحقيق الأهداف المحددة للدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

منها أسباب ذاتية تتعلق بتخصص الطالبين ومجال اهتماماتهم البحثية أما الأسباب الموضوعية تتمثل في اثراء وتحليل موضوع التجارة الخارجية للجزائرواستعمال الاتفاقيات التجارية الجهوية كأداة السياسة التجارية والذي رأيناها مسألة مهمة لترقية الصادرات وتعزيز المبادلات التجارية التي تواجه الجزائر.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على واقع التجارة الخارجية للجزائر في إطار الاتفاقيات التجارية الجهوية.
- الحدود الزمانية: تم الاعتماد على المعلومات والإحصائيات المقدمة من طرف وزارة التجارة وترقية الصادرات خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020.
- الحدود المكانية: تم اجراء هذه الدراسة على المبادلات التجارية للجزائر ضمن / مع تجمعات تجارية جهوية.

هيكل الدراسة:

لتحقيق اهداف الدراسة ومعالجة الاشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية تم تقسيم هذا البحث الى ثلاثة فصول تتقدمهم مقدمة عامة وتنتهي بخاتمة عامة والتي تتضمن تلخيص شامل لما تضمنه موضوع الدراسة وأهم النتائج المتوصل إليها وكذا بعض التوصيات.

حيث يتناول **الفصل الاول** والذي يعتبر نقطة بداية الدراسة، حيث تم التطرق من خلاله الى مدخل نظري ومفاهيمي للتجارة الخارجية وذلك من خلال إبراز أهم المفاهيم الأساسية المختلفة لها وأهم أنواعها وأهدافها والتطرق أيضا لعرض أهم نظريات المراجعة خارجية بالإضافة ذكر سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

أما في **الفصل الثاني** تم تناول فيه مساهمة الاتفاقيات التجارية الجهوية في إنعاش التجارة الخارجية، حيث تطرقنا في المبحث الأول توضيح أهم المفاهيم الأساسية للاتفاقيات التجارية وأنواعه وأمثلة عن اتفاقيات التكامل الإقليمي في العالم. وكذلك تم التطرق في المبحث الثاني إلى اتفاقيات في ظل النظام تجاري متعدد الأطراف، أما في المبحث الثالث تناولنا التحديات المتعلقة بالاتفاقيات التجارية الجهوية ضمن النظام العالمي.

وفي **الفصل الثالث** هو عبارة عن عملية تحليل و إسقاط للدراسة النظرية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية كنموذج وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 الى غاية 2020.

الدراسات السابقة:

- "تحليل مشاركة الجزائر في الاتفاقيات التجارية الإقليمية: دراسة حالة اتفاقية التجارة الحرة للمغرب العربي"، منشور في مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية للمؤلف الطاهر شليحي. استكشفت هذه الدراسة مشاركة الجزائر في اتفاقية التجارة الحرة للمغرب العربي وتحليل تأثيرها على التجارة الخارجية للبلاد وتحقيق الفوائد المحتملة.
- "تحليل آثار اتفاقية شراكة الاتحاد الأوروبي – المغرب على التجارة الخارجية للجزائر"، دراسة أجراها مركز أبحاث اقتصادية. ركزت هذه الدراسة على تحليل آثار اتفاقية شراكة الاتحاد الأوروبي – المغرب على الصادرات والواردات الجزائرية وتحديد التحديات والفرص المتاحة للجزائر في ضوء هذه الاتفاقية.
- "تحليل السياسات التجارية الجزائرية في ظل الاتفاقيات التجارية الإقليمية"، رسالة ماجستير قدمت في جامعة الجزائر من اعداد فيروز سلطاني. تناولت هذه الدراسة تحليل السياسات التجارية للجزائر وتقييم كيفية استفادة البلاد من الاتفاقيات التجارية الإقليمية ومدى تأثيرها على النشاط التجاري والاقتصاد الوطني.

الفصل الأول

لمحة عامة حول التجارة الخارجية

تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية موضوع مهم منذ القرن العشرون وذلك بغية محو الآثار السلبية التي تركتها الحرب العالمية الثانية، والتي تتمثل أغلبها في قطع العلاقات التجارية ووضع مختلف العوائق وكذا ما سببه الركود الاقتصادي، فالعلاقات التجارية الخارجية بين الدول تتمثل أساسا في الصادرات والواردات.

كما تسعى الدول عن طريق التجارة الخارجية إلى إيجاد منفذً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي، كما تسمح التجارة الخارجية في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه.

فالتجارة عموما تشكل فرعا من فروع الاقتصاد الوطني وتعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد كل دولة، لذلك اهتمت الدول وخصوصا النامية بالتجارة الخارجية سعيا منها للتخلص من مظاهر التخلف الاقتصادي ودفع عجلة النمو، ورفع تنافسية اقتصادها في ظل التنافس العالمي المتسارع.

وسيتم في هذا الفصل تناول الإطار النظري للتجارة الخارجية من مفاهيم عامة وأسباب قيامها وأهم نظرياتها في الفكر الاقتصادي، كما سيتم التطرق إلى سياسات التجارة الخارجية وأنواعها، ونختتم الفصل بالتطرق الى مرحلة اعتماد السلطات الجزائرية سياسة تحرير التجارة الخارجية في بداية التسعينات وتوجهها إلى ادماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي عبر مختلف التكتلات الإقليمية والعالمية.

المبحث الأول: لمحة عامة حول التجارة الخارجية

إن من أهم العوامل والوسائل التي تساهم في خلق الثروة ممارسة التجارة الخارجية المبنية على مبدأ تبادل المنافع، وتلبية الحاجات الأساسية للأفراد، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية دول العالم، فالمبادلات التجارية هي الجسر الذي يربط بين الدول ويسمح لها بتصريف الفائض من إنتاجها واستيراد مختلف احتياجاتها.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية وأهميتها

التطرق إلى ماهية التجارة الخارجية يعطي لمحة بسيطة عن مدى أهمية هذا النوع من التجارة والذي يمثل أحد أهم النشاطات الاقتصادية التي يتم ممارستها بين مختلف دول العالم، كما أنها قد تكون عمود بناء اقتصاد بعض الدول، لذا سنتعرف من خلال هذا المطلب على هذه الماهية.

أولا: مفهوم التجارة الخارجية

بناءًا على الهدف من الدراسة، تعددت الصيغ لتعريف التجارة الخارجية، حيث عرفت تاريخيا بأنها تمثل أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاه تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات[1].

وعرفت أيضا بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية بما يلي:[2]

- تبادل السلع المادية.
- تبادل الخدمات.
- تبادل النقود وتشمل حركة رؤوس الأموال.
- تبادل عنصر العلم ويشمل انتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر بالإضافة إلى الهجرة.

أما التعريف الشامل للتجارة الخارجية هو أنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال المختلفة،

[1] حسام علي داود و آخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2002، ص13.

[2] السيد محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الثانية، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، جامعة الإسكندرية، 2009، ص08.

والتي تنشأ بين أفراد يقيمون أو بين منظمات اقتصادية في وحدات سياسية مختلفة، أو بين الحكومات.[1]

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية دور كبير على مستوى الاقتصاد المحلي والدولي، ويعتبر مستوى التجارة الخارجية مؤشرا للنمو الاقتصادي فيها، والذي ينعكس على مختلف النواحي الاجتماعية والعلمية والسياسية في الدولة. ويعتبر الهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو تبادل السلع والخدمات بين الدول، وذلك بسبب الندرة لتلك السلع في الدول المستوردة، ويترتب عنها فوائد تنعكس بدورها على مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية في المجتمعات، ولعل أبرز النقاط التي تمثل أهمية التجارة الخارجية هي ما يلي:[2]

- تحقيق أكبر إشباع ممكن من السلع والخدمات.
- تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية مثل: رؤوس الأموال والتكنولوجيا ومصادر العملات الصعبة في الاقتصاد الوطني.
- توفير السلع التي تكون الدولة غير قادرة على إنتاجها محليا لأسباب تعود إلى طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الإنتاجية لها.
- تحقيق المكاسب المتوقعة في الحصول على السلع والخدمات بكلفة أقل.
- زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص في الإنتاج وتقييم العمل الدولي.

وفي نفس السياق، يمكن أن نضيف أن أهمية التجارة الخارجية تختلف من دولة لأخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها، كما تختلف درجة الأهمية لنفس الدولة من فترة لأخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها تجاه العالم الخارجي[3].

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها

تعتبر مشكلة الندرة في ضرورة إشباع حاجيات المواطنين هي السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية، فنجد أن العديد من السلع لا تستطيع أي دولة إنتاجها بينما هي في حاجة لها. لكن

[1] موسى سعيد مطر، التجارة الخارجية، دار صفاء، عمان، 2001، ص13.

[2] حسام علي داود، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص17.

[3] السيد محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص10.

في نفس الوقت هذه السلع تنتجها دول أخرى بكمية كبيرة زائدة عن الاستهلاك المحلي وبجودة عالية وتكلفة أقل، وهذا ما يعرف بالتقسيم العمل والتخصص الدولي. ومن خلال هذا المطلب نحاول إلقاء نظرة على أهم أسباب قيام التجارة الخارجية وكذا العوامل المؤثرة فيها.

أولا: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تغيير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل في المشكلة الاقتصادية والمتمثلة في مشكلة الندرة النسبية وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة والمتداخلة مع ضرورة استخدام هذه الموارد بشكل أمثل ويمكن تلخيص أهم أسباب قيام التجارة الخارجية في النقاط التالية:[1]

- لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا لتحقيق الاكتفاء الذاتي نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعنصر الإنتاج بين الدول المختلفة.
- التخصص الدولي: يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكانياتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة عالية.
- اختلاف تكاليف الإنتاج: يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير.
- اختلاف ظروف الإنتاج: كالمناخ لبعض المنتجات الزراعية.
- اختلاف الميول والأسواق: وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

ثانيا: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك عدة عوامل تؤثر على اتجاه وديناميكية التجارة الخارجية سواء كان بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية، ومن أهم العوامل يمكن تمييز ما يلي[2] :

- الموقع الجغرافي: وهو الإطار الجغرافي الذي يحدد علاقات المكان بغيره من الأمكنة، وهو من أكثر العناصر تأثير في شخصية الدولة، وعلاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول المجاورة لها و بقية دول العالم.

[1] موسى سعيد مطر، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2] عبد الرؤوف رهبان، الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية و العوامل المؤثرة فيها، مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العددان الثالث والرابع، دمشق، سوريا، 2013 ص: 516

- المناخ: له أثر كبير في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ونفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة.
- وفرة الموارد: تشكل الموارد بجميع أنواعها أحد أهم العناصر التي تدخل في التجارة الخارجية لأي دولة، فتوافر هذه الموارد يعني إمكانية تصديرها، أما في حالة عدم توفرها فهذا يحتم استيرادها من الخارج.
- التكاليف والأسعار: إن ارتفاع تكاليف السلع المنتجة يؤدي إلى زيادة أسعارها، فالسلع الأقل تكلفة تباع بأسعار منخفضة وتكون أكثر طلبا، أي أن قدرتها على المنافسة تتحدد في النهاية بالسعر والعوامل المؤثرة على الطلب[1].
- الجودة: يرتبط عامل الجودة بالمنافسة في الأسواق العالمية التي تتأثر بالتطورات التكنولوجية الحديثة.
- التخزين: كلما كانت السلعة قابلة للتخزين كلما زاد حجم التبادل التجاري.
- التمويل: إذا كانت هناك مؤسسات مالية وبنوك على المستوى العالمي للتمويل فان هذا يؤدي إلى زيادة حجم التجارة في السلع والخدمات.
- الندرة النسبية: أي حجم السلع والخدمات لدى الدول لا يتناسب مع احتياجاتها الخاصة.

المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية والاتجاهات الحديثة

سعت نظريات التجارة الخارجية إلى تفسير الأسباب والعوامل التي تحكم تبادل السلع والخدمات بين الدول وكان معظمها يدور حول الإجابة عن السؤال الرئيسي المتعلق بالكشف عن أسس التبادل التجاري بين الدول الذي يفيد كلا الطرفين المتبادلين، والمكاسب المتوقعة من ذلك والسلع والخدمات التي تتم المتاجرة بها بين الدول من خلال التعرف على أسباب قيام التجارة الخارجية ومكاسب التخصص، وتعتبر النظرية الكلاسيكية أول النظريات التي سعت إلى ذلك[2].

أولا: النظريات التقليدية (الكلاسيكية) في التجارة الخارجية

تشكل النظرية الكلاسيكية الأساس النظري لدراسة النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، حيث ظهرت في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، حيث سعت النظرية الكلاسيكية إلى توضيح السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية، حيث تعتبر كأساس

[1] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص: 23

[2] وليد عابي، حماية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد دولي و تنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 1 ، 2019 ص 9

في تحليل تطور نظرية التجارة الخارجية، إذ جاءت كرد فعل لمذهب التجاريين الذين نادو بضرورة تقييد التجارة الخارجية للحصول على أكبر قدر ممكن من المعادن النفيسة، دافعت النظريات الكلاسيكية على مبدأ التحرير التجاري، وترى فيه أنه ضروري لتطور الدول وتحقيق النمو الاقتصادي. وتقوم النظرية الكلاسيكية على الفرضيات التالية:

- الاقتصاد في حالة التشغيل التام وسيادة حالة المنافسة التامة.
- الاعتماد على نظرية القيمة في العمل باعتباره العنصر الإنتاجي الوحيد المحدد لتكلفة الإنتاج.
- حيادية النقود وحرية حركة عوامل الإنتاج داخل الدول وليس خارجها.

ويعتبر دافيد هيوم وآدم سميث، ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل، أهم منظري المدرسة الكلاسيكية، وفيما يلي نتطرق إلى أهم أفكار المدرسة التجارية، وكذا نظريات المدرسة الكلاسيكية المفسرة للتجارة الخارجية.

1/ **أفكار التجاريين في التجارة الخارجية:** ظهر المذهب التجاري في القرن السابع عشر بظهور الدولة الحديثة والوحدة القومية في كل من إنجلترا و إسبانيا وفرنسا والبرتغال وبلجيكا وهولندا، وبدأت مجموعة من الباحثين أطلق عليهم التجاريون Mercantilist يكتبون المقالات عن التجارة الخارجية، ويدافعون عن فلسفة اقتصادية عرفت بالمذهب التجاري والتي تلخصت أهدافها في جمع المعادن النفيسة والمتمثلة في الذهب والفضة، والتي كانوا يعتبرونها أساس ثروة الأمم وعظمتها، ويمكن الحصول عليها من مصدرين، أولهما مناجم الذهب والفضة وهي موجودة في بلدان محددة وثانيهما التجارة الخارجية. وانطلاقا من ذلك فقد اقترح التجاريون أن تقوم الدولة بالتدخل في الشؤون الاقتصادية، ويرى الفكر التجاري أن النظام الاقتصادي يتكون من ثلاث قطاعات رئيسية وهي (القطاع الإنتاجي، القطاع الأولي، القطاع الخارجي – المستعمرات– وأن طبقة التجاريين هي الطبقة المهمة في عملية النمو الاقتصادي.

يفترض الفكر التجاري أن عنصر العمل هو أهم عناصر الإنتاج في عملية النمو وقد استخدم التجاريون نظرية القيمة في العمل والذي يعني أن قيمة السلعة يتم تحديدها بما يبذل في إنتاجها من ساعات عمل، كذلك لا يؤمن الفكر التجاري بمبدأ الحرية الاقتصادية، بل يؤكد على ضرورة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. ويرتبط هذا الأمر بافتراض أن الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من العمالة الكاملة، أي أن الاقتصاد يعاني من وجود موارد عاطلة،

وبالتالي فإن زيادة العرض النقدي من خلال تدفق النقد من الخارج سوف يحفز الإنتاج ويزيد التوظيف ولا ينعكس في ارتفاع الأسعار.

2/ أفكار ديفيد هيوم في التجارة الخارجية: تراجعت أفكار التجاريين في بداية القرن الثامن عشر بسبب انتهاء عهد الإقطاع، وتناقص حجم الاحتكارات الحكومية والنمو والتطور للنظام السوقي، وبدأ المفكرون الكلاسيك أمثال هيوم وسميث في تحدي الأسس التي بنيت عليها الفكر التجاري وتقديم بديل له واستند هيوم في بناء أفكاره على مجموعة من الفرضيات الأساسية التي تتضمن ما يلي:

- يرتبط التغير في المستوى العام للأسعار بالتغيرات في عرض النقود، ففي ظروف التوظيف الكامل وثبات الناتج الوطني دائما عند مستوى إنتاج التوظيف الكامل، وبافتراض ثبات سرعة دوران النقود حيث لا تطلب النقود الا لتمويل المعاملات فإن أي تغير في كمية النقود سيؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وبنفس الاتجاه.
- ارتباط قيم المعاملات بعضها البعض من خلال سيادة قاعدة الذهب، حيث تتحدد قيمة كل عملة بناء على ما تحتويه من ذهب، ولذلك فإن زيادة تدفق الذهب إلى داخل الدولة يعني زيادة عرض النقود داخل الدولة والعكس صحيح.
- حرية التجارة، وبناء على الافتراضات السابقة أوضح هيوم أنه لا يمكن أن تحقق أي دولة فائضا أو عجزا بصورة دائمة.
- إن الطلب على السلعة الداخلية في التجارة سواء أكانت الصادرات أو الواردات هو طلب مرن، والذي يعني أن أي تغير نسبي في أسعار الصادرات أو الواردات يؤدي إلى تغير أكبر في الكمية المطلوبة منها.
- افترض هيوم المنافسة الكاملة في أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج، وهذا الافتراض يعني ببساطة الربط المباشر بين التغيرات في أسعار السلع ومستوى الأجور.

3/ **نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث:** تعد نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث أول نظرية فسرت قيام التجارة الخارجية بين الدول، حيث ركزت على جانب العرض في تفسير أسباب الفوارق السعرية بين الدول، وتعتبر النظرية أن وظيفة التجارة الخارجية هي التغلب على ضيق السوق المحلي. وأوضح آدم سميث في فكرته الشهيرة "اليد الخفية"، أن الدولة يجب أن ترفع يدها عن النشاط الاقتصادي، انطلاقا من فلسفة الحرية الاقتصادية لأنه يعتبر الدولة منتج

سيء وأن الوظيفة الأساسية للدولة هو تهيئة البيئة الاقتصادية لكي تعمل الأسواق بصورة تنافسية.

فقد بين أن الاكتفاء الذاتي وعدم تقسيم العمل بين الأفراد والتخصص في العمل يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج والدخل ومستوى المعيشة، والنتيجة هي خسارة الدولة كلها، ولذلك نادى بالحرية الاقتصادية عموما، وكذلك في مجال التجارة الخارجية وإزالة جميع القيود التي نادى بها التجاريون لتنظيم التجارة الخارجية.

تتلخص الفكرة العامة لنظرية الميزة المطلقة أو نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث في أن ثروة الدولة تقاس بما تنتجه من السلع والخدمات، بحيث تنتج منها أكثر مما تحتاجه لإشباع حاجاتها الداخلية، وتقوم بمبادلة الفائض مع العالم الخارجي مقابل استيراد السلع التي يكون إنتاجها غير ملائم لها، أو التي لا تستطيع إنتاجها أبدا

4/ نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكاردو : تفسير آدم سميث للمنفعة المشتركة للتجارة يمثل حالة فعالة للتجارة الحرة، إلا أن تحليل سميث يترك سؤالا حول أسباب حدوث التجارة بين الدولة إذا كان لدى إحدى الدول ميزة مطلقة في إنتاج كلتا السلعتين، فبين أواخر القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كانت المملكة المتحدة أكثر دول العالم تقدما بميزة مطلقة في إنتاج معظم السلع، وفي ظل هذه الحياة، ما الذي يجعل المملكة المتحدة تتاجر مع مناطق أقل إنتاجية مثل المستعمرات الأمريكية؟ قدم دافيد ريكاردو جوابا بناء على دراسة آدم سميث المبني على الميزة المطلقة، صاغ ريكاردو نظرية الميزة التنافسية (COMPARATIVE ADVENTAGE).

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الانجليزي "دافيد ريكاردو بالرد على نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث، وذلك في كتابه المشهور عن التجارة الخارجية 1817" الاقتصاد السياسي والضرائب". في الفصل السابع منه عن قانون الميزة النسبية وطبقا لهذه النظرية فإن ريكاردو يؤكد بأنه ليس باستطاعة كل الدول أن تكون لديها ميزة مطلقة في الإنتاج، ففي كثيرا من الدول وخاصة الدول النامية منها قد لا يتوفر لديها ميزة مطلقة في أي من سلعها، وفي هذه الحال لا يمكن استخدام نظرية الميزة المطلقة لتفسير قيام التبادل التجاري، ويعتبر ريكاردو أن السبب الرئيسي في قيام التجارة الخارجية هو اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع بين الدول.

من أجل تصحيح الخلل القائم في نظرية التكاليف المطلقة ارتأى ريكاردو ضرورة ما يسمى بالتكاليف النسبية في عملية التبادل، فنظرية التكاليف النسبية تؤكد على ضرورة تخصص دولة ما في إنتاج السلعة أو السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية أي "أقل تكلفة ممكنة" مقارنة بالتكاليف النسبية للسلع المنتجة في الدول الأخرى، أما في حالة عدم تمتع دولة ما بأي ميزة نسبية في إنتاج السلعة التي تكون درجة تفوقها أكبر فتحصل عن طريق التبادل التجاري على السلع الأخرى التي يكون درجة تفوقها أقل.

5/نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل: لقد كان لجون ستيوارت ميل من خلال كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" مع بعض تطبيقاتها على الفلسفة الاجتماعية (1848) في بابه السابع عشر الخاص بالتجارة الدولية، والثامن عشر الخاص بالقيم الدولية دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل الدولي، والتي لم يتعرض لها ريكاردو في تحليله. ووفقا لهذه النظرية فقد بين جون ستيوارت ميل أن القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها، وأن سعر التبادل حسب ميل يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب، وذلك على المستوى الذي يجعل صادرات كل بلد تغطي حجم إيراداته (المتبادل). حيث أوضح ميل أن نسب التبادل الدولية بين سلعتين لا تعتمد فقط على تكاليف الإنتاج ونسب التبادل الدولية، بل وعلى نمط الطلب ومرونته السعرية لكل من السلعتين في الدولتين التي يجري التبادل بينهما. حيث يتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ميل على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب، ولكن كيف يتحدد معدل التبادل هذا؟

يوضح جون ستيوارت ميل أن التجارة بين البلدين تقوم إذا كان معدل التبادل التجاري بينهما يقع بين المعدلين الداخليين السائدين فيهما ويحقق كل من البلدين مكسبا مقداره هو الفرق بين معدل التبادل التجاري المتفق عليه بين الدولتين ومعدل التبادل الداخلي السائد في كل دولة، وكذلك يبين جون ستيوارت أن معدل التبادل التجاري الفعلي بين الدولتين يتحدد على أساسين، هما:

- شدة طلب كل من الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الأخرى.
- مرونة الطلب، أي أن تحديد معدل التبادل الفعلي يتم على أساس الطلب المتبادل.

ثانيا: النظريات التقليدية الحديثة (النيو كلاسيكية) في التجارة الخارجية

أوضحت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية للإنتاج في البلدان المختلفة، لكن هذه النظرية لم توضح أسباب اختلاف النفقات النسبية بين هذه البلدان، أي أن النظرية الكلاسيكية حددت لنا متى تقوم التجارة الخارجية ولكن لم تفسر لماذا تقوم هذه التجارة، وقد ألزم هذا الوضع إلى ظهور عدة محاولات من البحث قصد تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، وقد قامت النظرية السويدية بتقديم هذا التفسير بواسطة الاقتصاديين السويديين هكشر وتلميذه أولين.

1/ نظرية تكلفة الفرصة البديلة: من غير المقبول أن يكون العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد، كما أنه لا يتكون من وحدات متجانسة، وهو معيار تعرض لكثير من النقد من قبل الاقتصادي الألماني " غ. هابرلر" Haberler Gottfried الذي أعطى مفهوم جديد للنفقات النسبية يعتمد عل فرضيات نظرية تكلفة الفرصة البديلة، شرح "هابرلر" في كتابه سنة 1933 قانون الميزة النسبية، من خلال تقديمه لنظرية تكلفة الفرصة البديلة ومنحنى إمكانيات الإنتاج كبديل للنظريات السابقة. و يسمح لنا مفهوم تكلفة الفرصة البديلة بتطوير نظرية عامة تتعلق بالميزة النسبية تشمل جميع عناصر الإنتاج، وفي هذا الصدد تعتبر تكلفة الفرصة البديلة هي "كمية السلعة التي يتعين التخلي عنها لتوفير موارد كافية لإنتاج سلع أخرى.

2/ **نظرية نسب عناصر الإنتاج لهيكشر و أولين:** صاغ هيكشر الأسس الأولى لنظرية نسب عناصر الإنتاج سنة 1919 ،وتم تطو يرها فيما بعد على يد أولين سنة 1933، كما تأثر أولين بأستاذه كاسل (Cassel Gustay) الذي قدم نموذجا اقتصاديا للتوازن في دولة واحدة، وحاول أولين أن يمزج بين نظرية كاسل ونظرية هيكشر في التجارة الدولية، لتوضيح كيفية حدوث التوازن على المستوى الدولي بين دولتين في ضوء أسباب وأنماط التجارة التي أوضحها هكشر.

وضع العالمان السويديان هيكشرو أولين أسس التصورات المعاصرة حول الأسباب التي تحدد اتجاهات وبنية النفقات السلعية الدولية والأفضلية الممكنة في التبادل، وقدم أولين في كتابه "التجارة الإقليمية والدولية" عام 1933، تفسيرا للتقسيم الدولي للعمل وللقانون الكلاسيكي الخاص بالتكاليف النسبية، كما أوضح أن الكثير من القضايا المطروحة في كتابه تفسر مقال

أستاذه ومواطنه هيكشر الذي صدر عام 1919، وعرفت هذه النظرية منذ ذلك الوقت بنظرية هيكشر– أولين، أو نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج.

هذه النظرية تعد امتدادا لنظرية النفقات النسبية، ذلك أن نظرية النفقات النسبية فسرت سبب قيام التجارةً وأرجعت ذلك إلى اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، أما نظرية هيكشر – أولين فإنها توضح تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية للسلع المختلفة حيث تعتبر نظرية هيكشر– أولين مكملة لنظرية النفقات النسبية وليست بديلة لها. وتنقسم هذه إلى نظريتين مترابطتين هما:

- النظرية الأولى: المعروفة بنظرية هبات عناصر الإنتاج، وتختص بتفسير أسباب اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع بين الدول المختلفة، على أساس اختلاف درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج.
- النظرية الثانية: المعروفة بنظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج لأولين، وتحاول تفسير التغيرات التي يمكن أن تحدثها التجارة الخارجية على الأسعار النسبية لعناصر الانتاج.

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية، أساليب وأدواتها

تتبع الدول في مجال علاقاتها الاقتصادية الخارجية و في التبادل التجاري مع الدول الأخرى سياسات معينة يمكن أن تختلف بين دولة و أخرى تبعا لتوجهاتها السياسية و الاقتصادية و طبيعة اقتصادها و كذلك تبعا للظروف الاقتصادية القائمة سواء على الصعيد الداخلي أو على مستوى الاقتصاد العالمي بما يتفق مع مصالحها و ما تراه مناسبا مع علاقاتها الخارجية وتحالفاتها....الخ، وعليه حاولنا في هذا المبحث تقديم بعض التعريفات للسياسة التجارية وأهدافها وكذا أنواعها بالإضافة إلى مختلف أدوات السياسة التجارية.

المطلب الأول: مفهوم سياسات التجارة الخارجية وأهدافها

تطبق الدول مجموعة من الإجراءات والقوانين والتشريعات على جميع عملياتها التجارية الخارجية وكل ما له من علاقة مثل حركة الصرف والحقوق الجمركية...الخ، إذ أن هذه الإجراءات والتدابير تسمى "بالسياسة التجارية".

أولا: مفهوم السياسة التجارية

تم التطرق إلى أهم الأدبيات والنظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية، والتي أيدت مبدأ التجارة الحرة بين الدول، حيث دف تقييدها، حيث يعود بمنافع على جميع الدول المتاجرة، رغم ذلك فإن الحكومات والدول تتدخل في التجارة بهدف تقييدها، حيث تختلف السياسات التجارية المتبعة من قبل الحكومات من أجل تنظيم العلاقات التجارية، فكل دولة لها أهدافها الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها، مما أدى إلى وجود نوعين من السياسات التجارية يمكن أن تقوم أي دولة أو حكومة بإتبا ع إحداها في مجال تنظيم التجارة الخارجية.

الأولى هي سياسة اتركه حرا " laisser faire policy"، وفي مجال التجارة فإن المقولة تعني عدم فرض أي قيود من شأنها إعاقة، أو عدم تشجيع التبادل الاختياري للسلع والخدمات. والثانية سياسة تقييدية حيث تقوم الحكومة باتخاذ وفرض القيود التي تؤدي إلى تخفيض أو منع قيام التجارة الخارجية ويطلق على هذا الوضع في حالة عدم وجود تجارة دولية بالاكتفاء الذاتي المحلي وتمثل حالة عزلة. ولأن كل الدول تقع في موقع ما بين سياسة الحرية وسياسة الحماية فإن التركيز سينصب على تحديد السياسات التي تدفع الدولة في اتجاه أي من السياستين.

يمكن تعريف سياسة التجارة الخارجية بأنها عبارة عن: "مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول" [1], أي أنها مجموعة الإجراءات الرامية إلى تطوير وضبط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة كالرسوم الجمركية والإعانات ونظام الحصص وغيرها والتي تعتبر جميعها جزءا من السياسات التجارية للدولة.

وتعرف السياسة التجارية على أنها: " أحد فروع السياسة الاقتصادية العامة المنوط بها تنظيم شؤون التجارة الخارجية من خلال أدوات معينة لتحقيق أهداف محددة[2]."

[1] محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة الإسكندرية،2008، ص123.

[2] السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي– النظريات والسياسات، دار الفكر، ناشرون وموزعون، عمان 2011، ص 69

كما تعرف أيضا على أنها " توجيه حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والموارد البشرية والمعلومات والصرف الأجنبي فيما بين الدولة المختلفة من قبل سلطات بلد ما بمبادرة منه أو بقرارات معتمدة تشريعيا لمؤسسات دولية أو إقليمية[1].

من جهة أخرى، يقصدبالسياسة التجارية "مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدول للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف محددة ومبنية، أو موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمين في الخارج[2].

ثانيا: أهداف السياسة التجارية

كما قلنا سابقا، تعني السياسة التجارية جملة القرارات والإجراءات التي يتخذها الحكومة لتنظيم العلاقات التجارية مع الدول الأخرى. وتتضمن السياسة التجارية العديد من التي تسعى الدولة إلى تحقيقها منها ما هو ذو طابع اقتصادي وبعضها ذو طابع سياسي واستراتيجي ومنها ما هو ذو طابع اجتماعي.[3]

1/الأهداف الاقتصادية:

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الملائمة والحاضنة لنموها وتطورها.
- العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن.
- زيادة الموارد المالية للدولة واستخدام هده الموارد في تمويل النفقات العامة للدولة.
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية كالتضخم والانكماش وكذلك حمايته من سياسات الإغراق التي يمكن أن تتبعها دول أخرى

2/الأهداف السياسية والإستراتيجية :

- توفير أكبر قدر من الاستقلال وتوفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية.
- تأمين الاكتفاء الذاتي وخصوصا الأمن الغذائي.

---

[1] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 369.

[2] السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق ذكره ص 69

3محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010،ص299-301.

- العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الإستراتيجية، خصوصا في فترات الأزمات والحروب.

3/الأهداف الأخلاقية والاجتماعية :

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للدولة والمجتمع.
- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة.
- العمل على حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد سلع أخرى كالكحول أو السجائر...الخ.

ويمكن القول أن أهداف سياسة التجارة الدولية ليست منعزلة عن السياسات الداخلية الطامحة إلى تحقيق أهداف الفترة القصيرة مثل السياسات النقدية، أو في المدى البعيد مثل السياسات الضريبية أو سياسات الاستثمارات العامة و لدلك يتعين النظر إلى سياسة التجارة الخارجية كجزء من السياسة الاقتصادية بصفة عامة[1]، لدى فان محتوى هده السياسة تحدده تلك المهام التي تعمل الدولة على تحقيقها في إطار اقتصادها الوطني، ومن هنا يمكن القول بشكل عام بان المهمة الرئيسية للسياسة الخارجية ينبغي أن تتمثل في خلق الظروف التجارية وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وهذا ما تصبو إليه في الواقع غالبية البلدان.[2]

المطلب الثاني: أساليب وأدوات سياسة التجارة الخارجية

لتحقيق الأهداف السابق ذكرها، يمكن للدولة إتباع عدة أساليب لتطبيق سياستها في مجال التجارة الخارجية، نتطرق اليها خلال هذا المطلب ومركزين علىثلاثة أصناف رئيسية[3]:

أولا: الأساليب السعرية

وهي التي تؤثر عن طريق أسعار كل الواردات والصادرات في عملية المبادلة وتشمل هذه الأساليب على:

---

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **العولمة والتجارة الدولية**، مؤسسة شهاب الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص101.

[2] محمد دياب، **مرجع سبق ذكره**، ص301.

[3] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الطبعة 1، دار المصرفية اللبنانية، لبنان،1993، ص ص: 56-58.

1/**الرسوم الجمركية:** وهي ضرائب تفرضها الدولة على السلع العابرة للحدود الوطنية صادرات أم وإيرادات يمكن التمييز بينهما إما استنادا إلى كيفية التقدير وتضم رسوم القيمة والنوع والمركبة، أو على أساس الهدف من فرض الرسوم إلى رسوم مالية، رسوم الحماية.

2/الإعانات: تدفع للمصدرين لممارسة نشاطهم في الأسواق الخارجية للمنافسة والبيع بأسعار اقل كما يمكن أن تدفع للمستوردين كجزء من البيع محليا بأسعار منخفضة، وقد تكون مباشرة حيث يحسب مبلغها على أساس القيمة أو النوع وقد تكون غير مباشرة كالإعفاء أو الاستثناء من بعض الضرائب أو تخفيض نسبتها.

3/تخفيض سعر الصرف: يرمز إلى كل انخفاض في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقوما بالوحدات الأجنبية تقرره الدولة وهذا ما يؤدي إلى تشجيع وتنشيط الصادرات.

ولتخفيض سعر الصرف أسباب متنوعة في مقدمتها علاج الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات، كما أنه يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج[1].

4/**الرقابة على الصرف:** يقصد بالرقابة على الصرف أن تقوم الدولة بوضع قيود على التعامل في الصرف الأجنبي من شانها القضاء على سوق الصرف الحر واحتكار الدولة لعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية، ففي ظل الرقابة على الصرف يتنازل المصدر عما يحصل عليه من عملات أجنبية للسلطات النقدية مقابل الحصول على العملة المحلية على أساس سعر معين.[2]

5/الإغراق: تختلف تعاريف الإغراق من كاتب لأخر والتعريف الشائع له هو محاولة بيع السلعة في الأسواق الدولية بأقل من تكلفتها أو على الأقل بيع السلعة دوليا بسعر يقل عن السعر المحلي؛ وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتميز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج حيث تكون الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا إليها نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق

[1] راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 1971، ص 324

[2] زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر 1998، ص 302-305

الوطنية إلى الخارج.ويشترط لنجاح سياسة الإغراق انفصال الأسواق عن بعضها وهو ما يجعله من السهل على المحتكر أن يميز من حيث الثمن الذي يفرضه على مختلف الأسواق.

ثانيا: الأساليب الكمية :

1/الحصص: وهو نظام يتعين بمقتضاه الاستيراد من سلعة ما في فترة معينة وقد تحدد الحصة المستوردة على أساس القيمة عندما يكون الفرض تخفيض الاستيراد كما قد تحدد على أساس الكمية بالوزن أو الوحدات عندما يكون الفرض الحماية ويستحسن إتباع الأساليب العلمية في تقدير الحصص لان التقدير إذا كان جزافي قد يلحق الضرر بالاقتصاد القومي.

2/تراخيص الاستيراد: هي وسيلة من الوسائل المكملة لنظام الحصص وهي تهدف لتزكيه المنافسة على الاستيراد إلا أن المشكل القائم يكمن في كيفية توزيعها على المستوردين الوطنيين ونظرا لهذا اقترح اللجوء إلى توزيع التراخيص بالمزايدة العلنية تجنبا للشبهات وضمانا لمشاركة الدولة في أرباح الاستيراد.

3/المنع: المقصود بالحظر أو المنع هو أن الدولة تحظر التعامل التجاري مع الخارج، ومن هنا يتبين أن الحظر قد يقع على الواردات فقط أو على الصادرات فقط أو على كليهما، وعندئذ قد يكون الحظر على جميع السلع وعلى جميع البلدان، وقد يكون جزئيا على بعض السلع أو على بعض البلدان، وهو يعتبر خطراً على التجارة الخارجية[1] حيث نجد نوعان من الحظر، هما:

- الحظر الكلي: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، أي أن الدول تريد أن تكفي نفسها بنفسها، بمعني سياسة الاكتفاء الذاتي. فالدولة تحاول أن تعيش بما لديها من موارد إنتاجية، وتعزل نفسها عن بقية دول العالم، وهدفها من وراء ذلك تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن العالم.
- الحظر الجزئي: أن الدولة تمنع التبادل التجاري بالنسبة لبعض الدول أو بعض السلع. كثيرا ما تتبع هذه السياسة في أوقات الحروب. إذ نجد الدول تمنع التعامل مع رعايا الدول المعادية، كما تحظر تصدير سلع معينة تعتبرها أساسية لاقتصاد الحروب. وقد تفرض الدول حصاراً كاملا على بلد معين، فتحظر الاستيراد منه والتصدير إليه. وفيما

[1] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2007، ص 127-128

عدا حالة الحروب نصادف الحظر الجزئي عادة في حالتين أخريين هما حالة الحظر لأسباب صحية والحظر لأسباب مالية.

ثالثا: الأساليب التنظيمية:

تعتبر الأدوات التنظيمية جانب مهم لتطبيق إجراءات السياسة التجارية المتعلقة بتنظيم التجارة الخارجية، ولعل ما يمكن التطرق إليه في هذا المجال ما يلي:

1/المعاهدات والاتفاقيات التجارية: المعاهدة التجارية هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم المسائل التجارية فيما بينها تنظيماً عاماً، ويشمل بجانب المسائل التجارية والاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري، وعادة ما تتضمن أحكام المعاهدات التجا رية النص على مبدأ المساواة في المعاملة، وأحياناً تتضمن مبدأ المعاملة بالمثل، وأهم ما تتضمنه من مبادئ وأكثرها شيوعاً هو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بمقتضاه تتعهد الدولة بأن تمنح الدولة الأخرى المزايا الممنوحة لمنتجات أو لمواطني أي دولة ثالثة.

إضافةً إلى المعاهدات، هناك الاتفاقيات التجارية، وهي عبارة عن اتفاقيات ثنائية أو معاهدة بين دولتين بموجبها تنظم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير واستيراد وطريقة سداد الديون والمستحقات، وذلك بهدف زيادة تنمية حجم المبادلات التجارية لكل منهما، وتحقيق المصالح الاقتصادية أو السياسية المشتركة. حيث يمكن التمييز بين الاتفاق التجاري عن المعاهدة التجارية بقصر مدته، حيث يُغطي عادةً سنة واحدة، وقد تعقد الاتفاقية التجارية عن طريق وزارات الاقتصاد أو التجارة الخارجية، وتتضمن عناصر تتفاوت بحسب الأحوال.[1]

2/التكتلات الاقتصادية: يعتبر التكامل الاقتصادي من أهم الوسائل المستخدمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم الاقتصادي في دول العالم المختلف، حيث زاد الاهتمام بإنشاء التكامل الاقتصادي بين مجموعات الدول المختلفة بعد الحرب العالمية الثانية كضرورة حتمية، وذلك راجع إلى الظروف والتطورات التي حدثت في الاقتصاد والعالم بعد ذلك الحين. وعليه فإن الدول المتقدمة والنامية قد لجأت إلى التكامل الاقتصادي باعتباره أفضل أسلوب لدفع عمليات التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي بها،تظهر هذه التكتلات كنتيجة للقيود في

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق ص 297-298

العلاقات الدولية ومحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، حيث بقصد بالتكامل الاقتصادي تقوية الروابط الاقتصادية بين عدد من الدول عن طريق تنظيم عمليات الإنتاج والمبادلات التجارية وانتقال عناصر الإنتاج[1]

3/ المناطق الحرة: يعد هذا النظام من أبرز الاستثناءات التي تخرج عن قاعدة تطبيق مختلف أنواع القيود الجمركية، وبالرغم أن المناطق الحرة هي جزء من إقليم الدولة، إلا أنها تعتبر خارج حدودها الجمركية.

وبالرغم أن المناطق الحرة هي جزء من إقليم الدولة، إلا أنها تعتبر خارج حدودها الجمركية مع وجودها داخل الحدود السياسية، ومن مظاهر ذلك تداول السلع والبضائع بحرية تامة وتجري في المناطق الحرة عدة عمليات منها تخزين بضائع الترانزيت والبضائع المعدة للتصدير إلى الخارج بعد دفع الرسوم الجمركية عليها، وإجراء العمليات وتعبئتها وفق الشكل المطلوب.

ومن شأن المناطق الحرة أن توسع مجالات التجارة الخارجية للدول وتسهيلها، لما تتميز به من مدة الإيداع غير المحدودة، وفضلا عن إعفائها من الضرائب الجمركية والرسوم الأخرى فإنها تعفى من الإجراءات الإدارية والتشريعات أو القرارات التي تصدرها الدولة.

المطلب الثالث: أنواع السياسات التجارية[2]

يمكن تقسيم سياسات التجارة الخارجية الى نوعان رئيسيان تندرج ضمنها كل السياسات التجارية الفرعية الأخرى وهما الحمائية، والنوع الثاني هو سياسة حرية التجارة الخارجية وفيما يلي تحليل لكل نوع مع ذكر الحجج المؤيدة له.

أولا: سياسة حماية التجارة الخارجية

في البداية يمكن تعريفها بأنها مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة، كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر

[1] حمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية 2011/2010 ص 147

[2] محمد دحمان و محمد أمين بعيري، أثر المبادلات التجارية الخارجية على النمو الاقتصادي- دراسة حالى الجزائر 2000-2020 مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة محمد بوقرة بومرداس 2022/2021 ص 16- بتصرف

حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ليها ويطلق عليها أيضا اسم سياسة تقييد التجارة الدولية. وتطبيق هذه السياسة يستند الى الحجج التالية ما يلي:

- حماية الصناعات الوليدة: تعتمدها الدول النامية التي لا تقوى على منافسة إنتاج الدول المتقدمة ومواجهتها في الأسواق العالمية، لذلك فانه من الضروري توفير الحماية لصناعاتها خلال فترة معينة حتى تتمكن من تقويتها لتصبح قادرة على المنافسة.
- اجتذاب رؤوس الأموال: في حالة حاجة دولة ما لرؤوس الأموال لتنمية صناعة ما، فانه يتوجب اللجوء إلى حماية هذه الصناعة بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي فيها.
- تنويع الإنتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي
- معالجة البطالة وتحسين مستوى العمالة: تستند هذه الحجة إلى انه في حالة فرض حماية على التجارة الخارجية سوف يتم تحويل طلب المستهلكين إلى السلع المحلية بدل السلع الأجنبية، الأمر الذي يشجع على التوسع في الإنتاج المحلي واستغلال الطاقات العاطلة وتوظيف عمال جدد قصد توفير الاحتياجات الوطنية محليا، وبالتالي التقليل من معدل البطالة.
- تعويض التفاوت في ظروف الإنتاج: يرى البعض أن الحماية تستخدم ك وسيلة للمساواة بين تكاليف الإنتاج المحلية المرتفعة وتكاليف الإنتاج المنخفضة في الخارج،
- الحماية بغرض الحصول على إيرادات لصالح الدولة: فالحماية تزيد من إيرادات الدولة الجمركية، لكن المبالغة في فرض هذه الرسوم يودي إلى التقليل من الواردات

ثانيا: سياسة حرية التجارة الخارجية

وتتمثل في مجمل الإجراءات التي تدعم تحييد تدخل الدولة في التجارة الخارجية وكذا التسهيلات التي توفرها لمختلف الأعوان الاقتصاديين، ويتحجج متبعو هذه السياسة بما يلي:

- الحرية تساعد على التخصص في الإنتاج: تسمح حرية التجارة بتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تمتلك فيها ميزة نسبية مما يسمح لها بزيادة الحجم الكلي للسلعة المنتجة، والحصول على مكاسب من التجارة الدولية؛
- زيادة التنافسية: يودي تحرير التجارة الخارجية إلى ازالة التشوهات في المبادلات التجارية بينا الدول، حيث أن تحرير التجارة يودي إلى دفع المنتجين المحليين على رفع كفاءة منتجاتهم وذلك لزيادة حجم المنافسة الأجنبية؛

- الحد من الاحتكارات: حرية التجارة تمنع قيام الاحتكارات وتجعل قيامها أكثر صعوبة مقارنة بحالة التجارة الحمائية.
- المساعدة على الإنتاج الكبير: بسبب الوصول الى العديد من الأسواق وعدد كبير من المستهلكين.

المبحث الثالث: مرحلة سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

تبنت الجزائر في أوائل التسعينات سياسة تجارية تحررية وذلك راجع لعدة أسباب ودوافع وأيضا من أجل تحقيق بعض الأهداف، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: دوافع وأهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

انتهجت الجزائر إصلاحات على سياستها التجارية بغرض تحرير قطاع التجارة الخارجية وفتح المجال للقطاع الخاص حيث اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير والإجراءات وسنت القوانين والتشريعات من اجل الوصول إلى التحرير الكلي للتجارة الخارجية.

أولا: دوافع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

شهدت فترة الثمانينات من القرن العشرين تحولات عميقة في البنية الاقتصادية الدولية، من تدهور في معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية وضعف في المبادلات التجارية، وانهيار أسعار المواد الأولية، وانعكس ذلك على اقتصاديات الدول النامية ومنها الجزائر، حيث عانى الاقتصاد الجزائري من تدني معدل النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الميزانية، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتفاقم عجز ميزان المدفوعات، حيث أظهرت الأزمة النفطية 1986 هشاشة الاقتصاد الوطني وكذا عيوب الأسلوب التنموي المتبع، وهذا باعتراف السلطات آنذاك، وبحلول سنة 1989 كان الاقتصاد الوطني في وضعية حرجة على جميع الأصعدة نتيجة انخفاض أسعار البترول[1]. ويمكن حصر أهم الأسباب فيما يلي:

1/ الأسباب الخارجية[2]:

- التحولات الاقتصادية العالمية، والتي من أهمها وجود أسواق خارجية معتبرة، إضافة إلى النمو الهائل للاقتصاديات الغربية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وانعدام السيطرة على البنوك المركزية نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات.

[1] مدني بن شهرة، **سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص: 108.

[2] نعيمة زيرمي، التجارة الخارجية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، مذكرة ماجيستير في التسيير الدولي للمؤسسات غير منشورة، تخصص المالية الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010 ،ص: 118.

- انهيار الاتحاد السوفيتي وتوحيد الألمانيتين في بداية التسعينات، أحدثت صدمة على العالم عامة، وعلى الجزائر خاصة، إذ فرض عليها إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية بعد خروج العالم من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية التي تزعمها المعسكر الليبرالي، والذي فرض سياسته الاقتصادية على العالم.
- الأزمة البترولية لسنة 1986، وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني لاعتماده على المحروقات بنسبة تفوق 95 % ، حيث تراجعت أسعار البترول من 27 دولار سنة 1985 ليصل إلى أقل من 14 دولار سنة 1986.

2/ **الأسباب الداخلية** وتتمثل أساسا في[1]:

- فشل سياسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية،
- تفاقم أزمة المديونية،
- القيود الهيكلية،
- ارتفاع معدل التضخم،
- العجز المستمر في الموازنة العامة،
- القيود الاجتماعية.

كل هذه العوامل إضافة إلى عوامل أخرى أدت عجز عرض السوق الوطني، وكذا ضعف الإنتاجية وانخفاض القدرة التنافسية لغالبية الإنتاج الوطني بسبب ضعف الفعالية الإنتاجية ورداءة نوعية المنتجات، إضافة إلى العجز التجاري المسجل خلال سنوات الثمانينات، وارتفاع معدلات التضخم. وبالتالي فإن التوجه نحو اقتصاد السوق وتحرير قطاع التجارة الخارجية لم يكن رغبة من طرف المسؤولين، وإنما كان نتيجة تفاعل عدد من العوامل الداخلية والخارجية، وفي هذا الإطار كان لابد من سن تشريعات وقوانين لبلوغ الأهداف المسطرة.

ثانيا الأهداف: قد سطرت الجزائر مجموعة من الأهداف وراء هذه السياسة التحررية المتبناة حيث هدفت الحكومة من خلال تحرير قطاع التجارة الخارجية إلى تجاوز الأزمة الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد بعد الأزمة النفطية سنة 1986، وما نجم عنها من تدهور في ميزان المدفوعات، والتفاقم الخطير للمديونية الخارجية للبلاد، ونلخص هذه الأهداف في:

[1] وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص261– 263 بتصرف

1/ في مجال تنظيم التجارة الخارجية : تتمثل أهم أهداف تحرير التجارة في [1]:

- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية وإزالة العوائق الإدارية والتدخل المباشر للدولة.
- البحث عن الفعالية الاقتصادية والمردودية المالية بالنسبة لعمليات التجارة الخارجية بتحمل الأعوان الاقتصاديين لمسؤولياتهم.
- ضمان تموين منتظم للجهاز الإنتاجي بكل مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية، قطع غيار، تجهيزات، ...إلخ.
- ترشيد عمليات استعمال العملة الصعبة من الموارد عن طريق تخطي عقبة التسيير الإداري السابق.
- توسيع عمليات السوق الحر خاصة في مجال الأسعار لإحداث تقارب بين السعر الداخلي والسعر في السوق الدولي.
- إضفاء طابع المنافسة في السوق المحلي لتحسين مستويات الأداء والجودة للمنتجات المحلية في السوق الدولي.

2/ **في مجال الاستثمار الأجنبي**[2]: نجد ثلاث أهداف:

- إحداث هيئة إدارية أكثر مرونة خاصة بتسيير حركة رؤوس الأموال.
- تشجيع الاستثمارات الضرورية ووضع حد للإجراءات المضادة لعلمية الترشيد الاقتصادي.
- وضع تشريعات خاصة بالتحكيم الدولي والفصل في القضايا المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.

3/ الإعداد لمرحلة ما بعد البترول.

4/ تحسين الجودة.

[1] الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الأدوية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2007/2006 ص 202-203.

[2] الصادق بوشنافة، مرجع سبق ذكره، ص 202

المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

في بداية التسعينات، برزت توجهات جديدة على الساحة السياسية، أدت إلى انتهاج سياسة اقتصادية تعتمد على حرية السوق والمبادرة وإدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، عبر إطلاق برامج إصلاح تهدف إلى تحرير قطاع التجارة الخارجية، وكذا تفعيل دور المؤسسات كشريك اقتصادي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الدولة.

أولا: مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية (1990-1991)في إطار التزام الحكومة الجزائرية بالإصلاحات ضمن برنامج صندوق النقد الدولي، تم وضع قوانين وتشريعات تسمح للدولة من تنظيم هذا القطاع حسب الاستراتيجيات المسطرة وأهمها:

- قانون النقد و القرض 90 /10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 جاء بمجموعة من الأحكام التي كرست استقلالية المؤسسات المالية وأعطى البنوك دور حيوي في الاقتصاد كما أوكل لها مهمة تنظيم عمليات الصرف والسهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، كما كرس قانون القرض والنقد مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وإلغاء التنظيمات الاستثنائية المعمول بها في السابق، وتوسيع مجال المشاركة مع الأجانب، حيث يفتح القانون الرأسمال الأجنبي إمكانية المساهمة في التنمية الوطنية، كما أنه يعيد الاعتبار لوظيفة التوزيع، وتجارة الجملة والوكلاء المعتمدين[1].
- قانون 16/90 قانون المالية التكميلي لسنة 1990 المؤرخ في 7 أوت 1990، لا سيما المادتان 40 و 41، و الذي يعتبر كأول اجراء رسمي يؤكد مسعى الدولة تحرير التجارة الخارجية (منح الحق لتجارة الجملة و الوكلاء في استيراد البضائع و إعادة بيعها).
- النظامين 03/90 و 04/90 المتعلقين بشروط تحويل رؤوس الأموال الى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية و اعتماد الوكلاء و تجار الجملة و تنصيبهم، على التوالي.

[1] الجيلالي عجة، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص، ط1 دار الخلدونية للنشر،2007، ص 215

من خلال ما سبق، يمكن الملاحظة أن القوانين والنصوص الصادرة سنتي 1990 و 1991 أبرزت بأن النظام المصرفي أنه المنظم الوحيد لقطاع التجارة الخارجية، وهذا ما زاد من ارتفاع مديونية الجزائر الخارجية، وبالتالي تميزت هذه المرحلة[1] بـ:

- الميل إلى استيراد السلع النهائية سهلة التمويل على حساب التمويل الوطني.
- عمليات المضاربة في التجارة الخارجية ذلك عن طريق استيراد المنتجات الواسعة الربح والمنافسة للمنتج المحلي.

أثبتت هذه النتائج الانعكاسات السلبية لتحرير عمليات الاستيراد على الاقتصاد الوطني بسب تطبيقها بطريقة عشوائية وغير عقلانية، إذا كان من الواجب على الدولة التدخل في إطارتنظيم وتحديد الأولويات دون عرقلة السير نحو اقتصاد السوق. وبذلك تم الانتقال من مرحلة التحرير المقيد إلى إعادة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية.

ثانيا: مرحلة إعادة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية (1992-1993) مع بداية سنة 1992 بدأت تظهر اختلالات هيكلية على الاقتصاد الوطني، حيث زاد الاستهلاك الحكومي بنسبة 2 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة ومنها تغيير مقدار التضخم مما أدى إلى تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع في الكتلة النقدية بحوالي 21.2 % كما أن نسبة البطالة وصلت 23,2 % .

ومع صدور قانون المالية لسنة1992، والذي كان يحمل بن طياته تخفيضا جوهريا للرسوم الجمركية، كما تم إعداد الحقوق وفق نظام تصاعدي، تفرض من خلاله معدلات ضعيفة على واردات المواد الأولية، ومعدلات مرتفعة نوعا ما على واردات المنتجات نصف المصنعة ثم معدلات مرتفعة على المنتجات الوطنية.[2]

كما قامت السلطات العمومية بوضع قيود مشددة على منح العملة الأجنبية، وعلى توسيع مجال الواردات حيث تميزت نهاية سنة 1992 بتطبيق قواعد صارمة على التمويل، وصارت

[1] الهادي، خالدي: المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر، 1996 ، ص 198

[2] أسماء، سي علي، انعكاسات اتفاقية الشراكة الأور ومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية، آفاق ما بعد 2017 ، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف 2017/2016 ص 153

المعاملات التي تزيد قيمتها عن 100 ألف دولار تخضع للموافقة من قبل اللجنة الخاصة، ووضع حد أدنى لآجال القروض التجارية يتراوح ما بين 18 و 36 شهرا.

وفي هذا الإطار قسمت الواردات إلى ثلاث مجموعات:

- الواردات ذات الأولوية، ويتعلق الأمر بالسلع الإستراتيجية (مثل المواد الغذائية الأساسية، الأدوية، مواد البناء، اللوازم المدرسية، والسلع الضرورية لتطوير قطاع المحروقات) حيث تتطلب تصريحا من وزارة التجارة، مما يفترض أنه توجد حصص، وسياسة سعرية تضمن تطبيق أسعار محلية موحدة.
- واردات ذات أولوية ثانية، وهي سلع ضرورية لتطوير الإنتاج والاستثمار في الصناعات الإستراتيجية ذات العمالة الكثيفة.
- السلع المقيدة وتخص السلع الاستهلاكية الكمالية المحظورة.

من جهة أخرى يمكن القول على أن هذه الفترة تميزت بندرة للإيرادات بالعملة الصعبة، اتجهت السلطات نحو المديونية وتشديد القيود على النقد الأجنبي وتوسيع نطاق حظر الواردات وإنشاء لجنة تحت وصاية رئيس الحكومة، مكلفة بمتابعة عمليات التجارة الخارجية والتي كانت من صلاحيات البنك.

كما يلاحظ في نفس الفترة غياب قانون إطار للتجارة الخارجية، حيث أنه منذ إلغاء القانون المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية والذي أعتبر آنذاك كقانون إطار، لم يتم استبداله بقانون مماثل من حيث الوحدة والشمول، ولجأت الحكومات المتعاقبة منذ برنامج الاستقلالية إلى تنظيم هذا القطاع من خلال تدابير تشريعية وتنظيمية متفرقة، و هذا ما يوضح درجة البيروقراطية التي تميز بها النظام القانوني للتجارة الخارجية، لأن كل ما سعت إليه الدولة لتحرير التجارة كان عكس الواقع، حيث تم تجاهل السلطة لطبيعة الصناعة الجزائرية، والتي لم تنشأ بغرض التصدير وإنما لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وقد انعكس هذا التجاهل على خطاب ترقية الصادرات حيث أصبح مجرد خطاب سياسي[1].

[1] الجيلاني عجة: التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص 206

ثالثا: مرحلة التحرير الكامل لقطاع التجارة الخارجية منذ سنة 2014 الى اليوم

تبنت الجزائر برنامج إصلاحي من أجل تعديل سياستها الاقتصادية، فقامت بترتيب مجموعة أولى من السياسات مع صندوق النقد الدولي بغرض الحد من السياسة المالية التضخمية، والسماح لكل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالتغير مع قوى السوق، حتى يؤدي ذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات، ومجموعة ثانية من هذه السياسات تم تبنيها مع البنك الدولي، وذلك لتحقيق اقتصاد حر يتميز بالكفاءة الديناميكية، وعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية.

ويعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات التي مسها برنامج التعديل الهيكلي، وذلك لجعل الاقتصاد الوطني أكثر انفتاحا، سواء بتحرير بعض المواد الأساسية وإلغاء رخصالتصدير أو إلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة من قبل، والاتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير[1]. وأهم ما تميزت به هذه الفترة ما يلي:

- من خلال تعليمة بنك الجزائر 20/94 بـ12أفريل 1994 تم حل اللجنة الخاصة المكلفة بعملية الواردات من خلال و إعادة الاعتبار لدور البنوك كأداة مهمة في تمويل التجارة الخارجية؛
- تحرير المبادلات التجارية بصفة تامة، فكل شخص طبيعي او معنوي، مسجل في السجل التجاري بإمكانه ممارسة نشاط الاستيراد ودون الحاجة إلى إذن للاستيراد وفقا لما جاء في المرسوم 91/37؛
- إصدار قانون المنافسة الذي يعمل على تنظيم المنافسة الحرة بين الأعوان الاقتصاديين؛
- تخفيض الرسوم الجمركية مع حد أعلى 45% لزيادة الانفتاح وتدعيم التكامل الإقليمي؛
- كما تم إصدار الأمر رقم 02/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بإنشاء تعريفة جمركية تشمل التعريفة العامة المطبقة على البضائع التي يكون منشأها البلدان التي تمنح الجزائر معاملة الدولة الأكثر تفضيلاً؛
- وتدعم التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية في الجزائر بإصدار الأمر 04/03 والمتعلق بالقواعد المطبقة على عمليات الاستيراد وتصدير البضائع، ويهدف الأمر إلى تحديد

[1] مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 131

القواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، بالإضافة إلى إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، بغرض ترقية الصادرات خارج المحروقات.

- قانون المناطق الحرة كتوجه رئيسي للصناعات التصديرية.
- التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال البدء في المفاوضات الفعلية سنة 2002 وكذلك التوجه نحو سياسة التكتلات الإقليمية والجهوية عبر عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومؤخرا منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. وهذا ما سيتم ذكره لاحقا في الفصول القادمة.

المطلب الثالث: دعائم تحرير التجارة الخارجية

لضمان نجاح عمليه تحرير التجارة الخارجية، اتخذت الحكومة الجزائرية إجراءات مهمة لدعم الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق والعمل على إنجاحه، حيث اعتمدت في ظل ذلك على مرتكزات أساسية، تتمثل أساسا في إنشاء العديد من الهيئات بغرض النهوض بالصادرات خارج المحروقات وترقيتها، محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الاتفاقيات الإقليمية والثنائية وكذا خوصصة العديد من المؤسسات العمومية.

أولا: ترقية الصادرات

لترقية الصادرات خارج المحروقات، تكفلت الدولة بتقديم العديد من الامتيازات للمصدرين وانشاء إطار قانوني ومؤسساتي جديد يتماشى مع التوجهات الجديدة ونلخصها في:

1/ التحفيزات الممنوحة لترقية الصادرات خارج المحروقات وتتمثل في:

- التحفيزات الجمركية وتتمثل في مختلف التسهيلات على مستوى المعابر الحدودية وانشاء بما يعرف بالرواق الخضر لتسهيل المبادلات التجارية؛
- التحفيزات الجبائية للتصدير؛
- التحفيزات المالية وتشمل المساعدات في عمليات البحث عن الأسواق الخارجية ودراسات السوق، كذا التحضيرات اللوجستيكية للتصدير وما يصاحبها من عمليات تخزين وغيرها.

2/ مؤسسات وهيئات ترقية الصادرات: حيث استحدثت الحكومة إطار مؤسساتي جديد للدفع بالصادرات خارج المحروقات، تسهر مجملها على مرافقة المصدرين، وتتمثل أهمها في:

- إعادة تنظيم القطاع الأول والمتمثل في وزارة التجارة (سنة 1994 ثم مراجعة النص القانوني 2002) حيث تم تكليفها بتنشيط و ترقية التبادل التجاري في الخارج، وتنسيق المفاوضات التجارية مع مختلف الشركاء؛
- الصندوق الخاص بترقية الصادرات FSPE منذ سنة 1996 تحت تصرف وزارة التجارة ويتكفل الصندوق بتعويض النفقات المرتبطة بأعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية، تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير ، التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج وجزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية،مؤخرا تم الغاء الصندوق و دمج ميزانية الدعم مع ميزانية التسيير لوزارة التجارة و ترقية الصادرات.
- انشاء الوكالة الوطنية لترقية الصادرات (ALGEX) تحت وصاية وزارة التجارة (سنة 2004 خلفا لوكالة PROMEX)، وقد تم تكليفها بإعداد الاستراتيجيات الخاصة لترقية التجارة الخارجية وكذا وضع منظومة يقظة لمواكبة الأسواق الدولية وتأثيراتها في المبادلات التجارية الخارجية للجزائر ؛
- الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة CACI تحت وصاية وزارة التجارة (سنة 1996)، والتي تسهر على في تنظيم اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية في الجزائر وخارجها، مثل المعارض والندوات والمهام التجارية التي تسعى إلى ترقية وتطوير المبادلات التجارية مع الخارج؛
- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX تحت وصاية وزارة التجارة (منذ 1990) التي تعمل أساسا على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك بتنظيم المعارض والصالونات الخاصة، والتظاهرات ذات الطبيعة الوطنية الدولية والمحلية والجهوية وكذا إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية،
- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX منذ سنة 1996 والتي تسهر على تدعيم القدرات التصديرية غير المستغلة والعمل على دفع المصدرين على اقتحام الأسواق الدولية، وذلك بفضل الضمانات التي تقدمها والتمويل المقدم من طرف البنوك؛

- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ANEXAL والتي تهدف الى جمع وتوحيد المصدرين الجزائريين، والمساهمة في تطوير إستراتيجية التصدير؛
- بطاقية وطنية خاصة بالمصدرين الجزائريين؛
- سياسة المناطق الحرة التي اعتمدتها الجزائر للدفع بالصادرات وجلب الاستثمارات.

ثانيا: اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي

في ظل الظروف العالمية الراهنة، وضمن عالم أكثر تقدم وانفتاح، كان لابد على الجزائر أن تخطو خطوات متسارعة نحو الاندماج أكثر في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والعمل على حسن استغلال الفرص التي تتيحها البيئة التجارية العالمية، وتجنب الانعكاسات السلبية المحتملة الناشئة عن المنافسة في السوق المحلي والدولي، حيث بادرت الجزائر إلى محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال طلب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وكذا توقيع عقد الشراكة الأورومتوسطية، والانضمام لمنطقة التجارة العربية، الاتفاق التفاضلي مع تونس و أخيرا المنطقة القارية الافريقية للتجارة الحرة. وسيتم التطرق بالتفصيل الى هذه النقطة من خلال إعطاء مفاهيم أكبر لمعنى الاتفاقيات الجهوية وذكر أنواعها والتنويه لمختلف الاتفاقيات المشاركة فيها الجزائر.

خلاصة الفصل

من خلال عرضنا لتطور النظريات الخاصة بالتجارة الخارجية، رأينا أن مضمون نظرية التجارة الخارجية في صيغتها القديمة والحديثة هو أن كل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتفوق في إنتاجها، وتميل إلى استيراد السلع التي تمتاز الدول الأخرى في إنتاجها نسبيا، إضافة إلى أن اختلاف نسب عوامل الإنتاج كثيرا ما يؤدي إلى تخصص الأقاليم في إنتاج سلعة بالرغم من عدم توافر العوامل الأخرى.

من جهة أخرى تبين أن للسياسات التجارة بنوعيها الحمائية والتحررية مجموعة من الأهداف، وتتبنى كل دولة السياسة التجارية المرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي السائد في هذه الدولة، كما أن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحقيق مستوى أعلى من التشغيل، تحقيق الأمن الغذائي...إلخ، لا يأتي إلا بالتكامل بين مختلف السياسات الاقتصادية بصفة عامة وبينها وبين السياسة التجارية بصفة خاصة.

والجزائر كغيرها من الدول عرفت جملة من الإصلاحات بهدف تكييف سياستها التجارية وفق ما تمليه التطورات الاقتصادية ووفق ما يتطلبه الظرف للتحول من سياسة تقييد التجارة الخارجية الجزائرية إلى سياسة التجارة الحرة من خلال تبنيها لمجموعة من الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية والتي من بينها التوجه نحو التكتلات التجارية الجهوية والإقليمية. وهذا هو محتوى الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الاتفاقيات التجارية الجهوية ضمن النظام التجاري العالمي

تمهيد:

تهدف الاتفاقيات التجارية الجهوية إلى تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء في إقليم محدد، سواء كان ذلك الإقليم يتألف من دول في نفس المنطقة الجغرافية أو عبر تحالفات اقتصادية مثل الاتحادات الجمركية. تشمل هذه الاتفاقيات تخفيض الرسوم الجمركية، إزالة الحواجز التجارية غير التعريفية، وتنسيق السياسات والإجراءات التجارية.

من خلال هذا الفصل، سنستكشف أهمية الاتفاقيات التجارية الجهوية ضمن النظام التجاري متعدد الأطراف. سنتناول التحديات والفرص التي تواجهها هذه الاتفاقيات، وكذلك تأثيرها على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء. سنسلط الضوء على بعض الاتفاقيات التجارية الجهوية البارزة وأمثلة على التعاون الإقليمي في مختلف أنحاء العالم.

المبحث الأول: عموميات حول الاتفاقيات التجارية الإقليمية

تقوم مجموعة من الدول بتشكيل تكتل اقتصادي فيما بينها بهدف تحرير مبادلاتها التجارية من القيود الحمائية المطبقة منذ الحرب العالمية الثانية وتطبيق سياسة تجارية منسقة أو موحدة تجاه باقي الدول غير الأعضاء، وتختلف درجة التكتل باختلاف مستويات تطبيقه من مرحلة لأخرى.

المطلب الأول: ماهية الاتفاقات التجارية الإقليمية

أدى التعثر في المفاوضات متعددة الأطراف وتشعبها وتعقيداتها إلى تعزيز التجارة الإقليمية أكثر فأكثر، ووفرت العديد من المزايا لأعضائها من خلال مجالاتها المختلفة، كما أسهمت في تنمية منطقة الاتفاقية بأكملها كما تزيد من فاعلية مشاركة دول المنطقة في النظام التجاري العالمي وتعتبر جزءا أساسيا من الخطط التنموية لأغلب البلدان النامية والمتقدمة.

أولا: مفهوم الاتفاقات التجارية الإقليمية

تعبر الاتفاقات التجارية الإقليمية عن رغبة بعض الدول في إقامة تكتل معين، بعدما أخفقت المنظمة العالمية عن تحقيقه من إزالة نهائية للعوائق التجارية التي تكون بينها، وتعرف الاتفاقات التجارية الإقليمية على أنها درجة معينة من التكامل الاقتصادي، التي تقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية، لتحقيقي أكبر عائد ممكن من التبادل بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لها[1].

وتعرف أيضا على أنها مبادرات اقتصادية تهدف إلى ممارسة التجارة الحرة، يختلف مدى عمق الاتفاقيات الإقليمية من اتفاقية لأخرى حيث يغطي بعضها مجالاً محدوداً من التفضيلات الجمركية لبعض السلع بينما تشمل الأخرى مجالا أوسع واشمل بكثير وتتضمن طيفا واسعا من أنظمة التشريعات التجارية حيث لم تعد الاتفاقيات المبرمة حديثاً تقتصر على تخفيض

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 21

التعرفة الجمركية فقط بل تشمل مواضيع أكثر تعقيداً مثل المعايير الصحية والمقاييس الفنية والعوائق غير الجمركية والبيئة والمعونات التجارية[1] .

نستطيع القول أن الاتفاقيات التجارية الإقليمية تتمثل في رغبة بعض الدول في إقامة تكتل إقليمي معين بمبادئ وقوانين تخدم مصالحها أكثر مرونة عن تلك المبادئ والقوانين الصارمة التطبيق من قبل الاتفاقية العامة للتجارة أو المنظمة العالمية للتجارة، بهدف تحرير التجارة بينها.

ثانيا: نشأة الاتفاقات التجارية الإقليمية

إن ظاهر الاتفاقيات التجارية الإقليمية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، رأسمالية واشتراكية، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع مرشال الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية ، وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت دول هذه الشعوب منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو فأدركت بأنه لابد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصاداتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا. من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين الذين اعتبروها نموذجا يحتذي به بين مجموعات دولية أخرى، ثم انتقلت ظاهرة التكتلات إلى مجموعة أخرى من الدول، فنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكااللاتينية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى أما في المنطقة

[1] محمود ببيلي، الاتفاقيات التجارية الإقليمية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، مصر، 2008، ص 3

العربية تم إنشاء السوق العربية المشتركة، كما نشأت أيضا اتفاقيات إقليمية في المنطقة الإفريقية والمنطقة الآسيوية.[1]

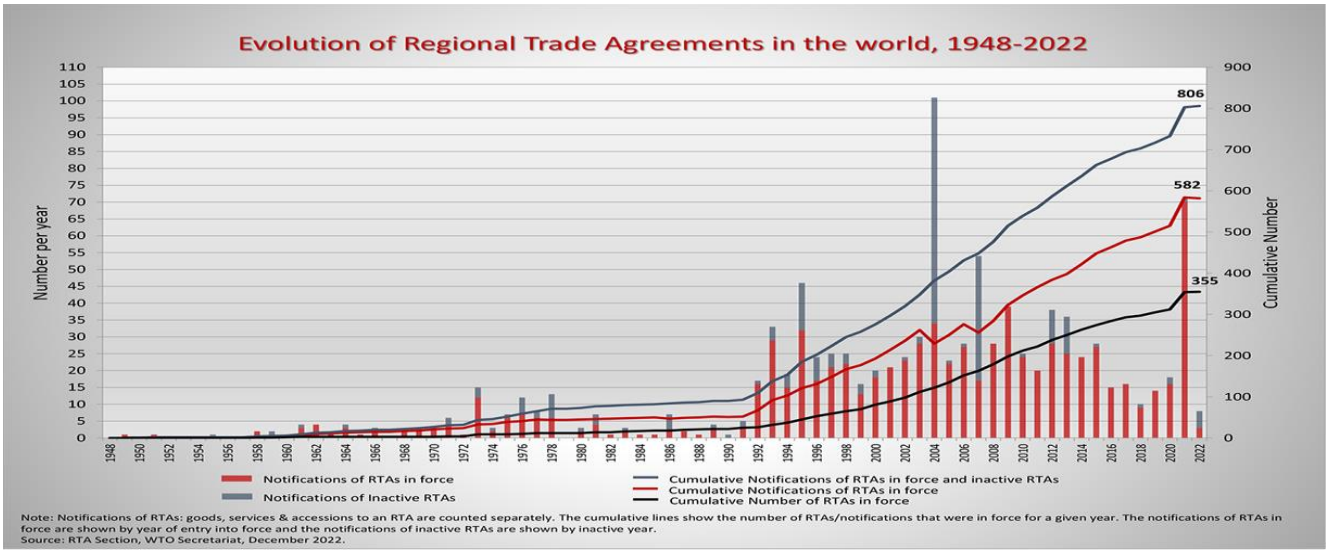

الشكل رقم (1): تراكم الاتفاقات التجارية الإقليمية من 1949 الى غاية 2022

المصدر: موقع المنظمة العالمية للتجارة

https://www.wto.org/french/tratop_f/region_f/region_f.htm

ثالثا: دوافع الاتفاقات التجارية الإقليمية

إن إقامة الدول لتكتل اقتصادي معين، لابد من دوافع تؤدي فكرة التكتل، لتجعله ضرورة ملحة لا غنى عنها في ظل الظروف والمتغيرات الدولية، ومن هذه الدوافع ما يلي[2]:

1/ **توفير المواد الأولية:** إن الطبيعة المحددة لكيفية توزيع المواد الأولية سواء كانت زراعية أو معدنية، بين دول التكتل، فهذه المواد متوفرة في منطقة ونادرة في منطقة أخرى، والتكتل يضمن توفير المواد الأولية بهذه الدول إلى قيام صناعة معينة في دولة لا تحوز على المواد الأولية.

[1] عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية (دراسة تجارب مختلفة)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 32-33

[2] صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، جار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 363-364

2/ **اتساع نطاق السوق:** إن ضيق السوق في الدول النامية هو عقبة تقف أمام فشل تحقيق التنمية الاقتصادية بها، وإقامة تكتل تتيح إقامة صناعات كبيرة والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، وزيادة درجة تخصص العمال والموظفين وأجهزة الإنتاج، كل هذه المزايا تؤدي إلى اتساع حجم السوق، لأن التكتل يساعد على إنشاء الصناعات ذات الحجم الكبير، وهو ما يطلق عليه تكامل الطلب أو عدم قابلية دوال الإنتاج للتجزئة، حيث كل صناعة تمثل طلبا على منتجات الصناعة الأخرى، والذي يساعد على توفير الأيدي العاملة التي تحصل على دخل لتنفقه على الاستهلاك والاستثمار.

التكامل كأداة لتحسين أحوال الدول النامية: عادة ما يقوم التكتل بين الدول التي المتقدمة والدول النامية، بهدف مساعدة الدول النامية لتحسين أوضاعها الاقتصادية، ولكن قد يكون لأسباب سياسية وإيديولوجية.

3/ **رفع المستوى العلمي والثقافي:** من الدوافع الاجتماعية للتكامل الاقتصادي، هو اعتباره وسيلة يمكن عن طريقها رفع المستوى العلمي والثقافي لأفراد دولة معينة نتيجة دخولها تكتل مع دولة أكثر تقدما منها.

4/ **دوافع خارجية:** تسعى الكثير من الدول لإقامة تكتلات بهدف تأمين نفسها ضد احتمالات الغزو الخارجي، فتتلقى هذه الدول سواء متقدمة أو نامية للحصول على معونات اقتصادية خارجية تتمثل في المواد الغذائية والبترولية والمعدات الحربية، كذلك اعتبار أرض الدولة الداخلة في التكتل بمثابة عمق استراتيجي يتيح حرية الحركة.

المطلب الثاني: أنواع الاتفاقيات التجارية الاقليمية

تتنوع أنواع الاتفاقيات التجارية الاقليمية من حيث نطاق تغطيتها ومستوى التكامل الاقتصادي الذي تعززه. يمكن تصنيف هذه الاتفاقيات كالتالي:

أولا: أنواع الاتفاقيات التجارية الاقليمية

للاتفاقات التجارية الإقليمية خمسة أنواع مختلفة، يعبر كل نوع عن تكتل معين وفي نفس الوقت تعبر تلك الأنواع مجتمعة درجات التكامل، ويعد الاتحاد الأوروبي النموذج الوحيد الذي وصل إلى أعلى درجات التكامل الاقتصادي، يمكن التفرقة بين خمسة أشكال مختلفة ومتدرجة وهي:

1/ **ترتيبات التجارة التفضيلية:** تعد هذه الصورة أولى درجات السلم التكاملي، يقصد بها مجموعة الإجراءات التي تتخذها دول معينة للتخفيف من القيود المعرقلة لحركة وانسياب السلع فيما بينها، أي تبادل المعاملة التفضيلية بين تلك الدول، مثل منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي سنة 1948 حيث اتفقت دول هذه المنظمة على إلغاء نظام الحصص الذي كانت تخضع له مبادلاتهم التجارية[1]، وأيضا هناك الكومنولث البريطاني للتفضيل التجاري الذي أسس سنة 1932 بين المملكة المتحدة ومستعمراتها[2].

2/ منطقة التجارة الحرة: وهنا تلتزم كل دولة عضو بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية، وبالتالي تتمتع صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تام في الدول الأخرى الأعضاء، ولكل دولة مشتركة الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة دون الالتزام بتعريفة جمركية موحدة[3]، كما تنص اتفاقية التجارة الحرة عادة على تحديد أنواع المنتجات التي ستتمتع بالتفضيل الجمركي داخل المنطقة، ويتولى جهاز إداري مراقبة أصل هذه السلع ويشترط ان تصحب مع تلك السلع شهادة المنشأ من الدولة العضو المنتجة للسلعة وأخرى من المصدر نفسه إلى جمارك الدولة المستوردة وذلك ضمانا للمراقبة[4]، ومن أمثلة على هذا النوع ما يلي:

- منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA: من طرف ثلاث دول وهي الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.
- منطقة التجارة الحرة عقدت من طرف 10 دول وهي: بروناي، كمبوديا، اندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، فيليبين، سنغافورة، تايلاند، فيتنام.
- منطقة التجارة الحرة الأوروبية EFTA: أنشأت في 1959 من طرف دول هي: انجلترا، البرتغال، النمسا، سويسرا، النرويج، الدانمارك.

3/ الاتحاد الجمركي: هو تجمع بين الأقاليم الجمركية للدول الأطراف في الإقليم الجمركي الواحد، ويتفق الاتحاد الجمركي مع منطقة التجارة الحرة في إلغاء الرسوم الجمركية والقيود

[1] ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،2008 ،ص 216

[2] على عبد الفتاح أبو شرار، لاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات) ، ط2 ، دار المسيرة ، عمان ، 2010 ، ص 388

[3] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 310

[4] هشام محمود الاقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 207

الكمية والإدارية على كافة الواردات فيما بين الدول الأعضاء مع اعتماد تعريفة جمركية موحدة في مواجهة الدول الأخرى، وإلغاء المراقبة الجمركية على الحدود البينية للدول الأعضاء، ويعتبر البنلوكسBenelux المنشأ من طرف بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ[1] .

4/ السوق المشتركة: يعتبر السوق المشتركة، عن اتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على حركات عوامل الإنتاج خاصة العمل ورأس المال[2]، وتعتبر السوق الأوروبية المشتركة النموذج الأول الذي حقق نجاحا منذ 1993.

5/ الاتحاد الاقتصادي النقدي: وهو اتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، مع إلغاء القيود المفروضة على تحركات عوامل الإنتاج بينها، بالإضافة إلى توحيد السياسات المالية والنقدية، واستخدام عملة واحدة لدول الاتحاد فهي تتفق مع السوق المشتركة مع توحيد السياسات، الاقتصادية والعملة النقدية. ويبقى خير مثال على ذلك الاتحاد الأوروبي الذي قام بإصدار عملة الأورو الموحدة لجميع أعضاءه، فأصبح اتحاد نقدي والجدول[3] التالي يلخص الدرجات المختلفة للتكامل الاقتصادي.

ثانيا: بعض تجارب التكامل الاقليمي في العالم

تتزايد التكتلات الاقتصادية بشكل كبير، نظرا لما حققه من نجاح على المستوى العالمي بوصوله الى توحيد العملة النقدية، فأصبح قوة اقتصادية كبرى في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، يتمثل الاتحاد الأوروبي في:

1/ تجارب الدول الأوروبية: يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر مثال عن التكامل الاقتصادي، نظرا لما حققه من نجاح على المستوى العالمي بوصوله الى توحيد العملة النقدية، فأصبح قوة اقتصادية كبرى في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، يتمثل الاتحاد الأوروبي في:

أ. **المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي: (OCDE)** التي تأسست سنة 1948، لوضع قواعد للانتفاع بالمساعدات المالية التي منتحتها الولايات المتحدة الأمريكية لأوروبا

[1]Naji Jammal, op. cit , p 37

[2] السيد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 205

[3] المرجع السابق، 206

بمقتضى مشروع مارشال، وقد أدت هذه المنظمة الى الغاء 90% من القيود الكمية المتمثلة في نظام الحصص التي كانت تخضع لها الواردات، غير أنها لم تنجح في تخفيض الرسوم الجمركية التي ظلت مرتفعة وبدرجات متفاوتة[1]، كما يتولى الاتحاد العضو في هذه المنظمة النشاطات التالية:[2]

- يقوم بفتح حساب لكل بلد عضو من أجل تقديم القروض لها البلد ضمن سقف محدد يمكن تغييره عند الحاجة
- تحديد أسلوب تسوية ميزان المدفوعات سواء بالعجز أو الفائض، بالذهب والعملات الأخرى
- يعتبر هذا الاتحاد مركز استشاري دائم بما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية والنقدية.

ب. **المجموعة الاقتصادية للفحم والفولاذ (CECA):** أنشئت في 08 أفريل 1951 اثر توقيع اتفاقية باريس بين كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البينلوكس الثلاث، وذلك تبعا لمخطط شومان روبرت – وزير الخارجية الفرنسي– لتوحيد انتاج الفحم والفولاذ في فرنسا وألمانيا الاتحادية، وقد دخلت هذه اتفاقية حيز التنفيذ عام 1953 [3]، وقد ألغت هذه الاتفاقية جميع القيود والرسوم الخاصة بتجارة الحديد والصلب بين هذه الدول، كما تقرر في انشاء هيئة عليا لتنظيم السياسة الاقتصادية التي يجب اتباعها بين الدول الأعضاء فيما يخص هتين السلعتين وتطبيقها في معاملاتها مع الدول الأخرى.[4]

ت. **الجماعة الأوروبية الاقتصادية (CEE):** تم الاتفاق بين كل من ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا ودول اتحاد Benelux، على توقيع الاتفاقية في 25 مارس1957، وارتبطت هذه الدول على إقامة سوق أوروبية مشتركة لتحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة على المدى الطويل، وأصبحت سارية المفعول في أول جانفي 1958، وقبل إقامة هذه السوق تم تمديد فترة انتقالية مداها 12 سنة ويمكن أن تصل الى 15 سنة[5]، وبالرغم من أن هذه السوق الأوروبية قد أزالت الحدود والحواجز الجمركية الداخلية والحواجز المالية والتجارية الأخرى بينها، الا أنها لم تلغي هوية الأفراد وانتمائهم الى الوطنية،

[1] منيس أسعد عبد المالك، ، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي ، دار المعارف ، مصر ، ط1968،3، ص 194

[2] عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة، عمان، 2007، ص 154

[3] صلاح الدين حسن السيسي، قضايا اقتصادية معاصرة، مكتبة دار الاداب، الامارات العربية المتحدة، 1998، ص 11

[4] منيس أسعد عبد المالك، مرجع سابق، ص 195

[5] حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر (النظرية والتطبيق)، دار الفكر العربي، 1998، ص 152

فاكتفت بشعور هؤلاء الأفراد بانتمائهم الأوروبي[1]، ومنذ انشائها وهي تسعى دول المجموعة الى تحقيق الأهداف التالية:[2]

- استكمال بناء السوق الأوروبية الموحدة
- إقامة نظام نقدي أوروبي، مع استكمال الوحدة النقدية لدول المجموعة
- تنظيم أنماط لعلاقاتها مع دول العالم الثالث

ث. **منظمة التجارة الحرة الأوروبية:** (EFTA) تأسست هذه المنظمة سنة 1960 من طرف سبع دول أوروبية وهي: المملكة المتحدة، النمسا، الدانمارك، النرويج، البرتغال، السويد، سويسرا، أما فنلندا انضمت سنة 1961 كعضو مزامل لا يتمتع بكامل الحقوق والامتيازات، ولكن في سنة 1986 أصبحت عضو بكامل الحقوق والامتيازات، فقد حققت هذه المنظمة تجارة حرة في مجال السلع الصناعية سنة 1967، مع اتخاذ بعض التدابير الاحتياطية الخاصة بتخفيض العوائق على التجارة في المنتجات الزراعية، واحتفاظ كل دولة بنظامها الخاص تجاه الدول الأخرى الخارجة عن هذه المنظمة، مما أدى الى انحرافات تجارية بين الدول أعضاء في المنظمة، وفي سنة 1970 انظمت أيسلندا، أما المملكة المتحدة والدنمارك انسحبتا في سنة 1973، وهكذا أصبحت EFTA سنة 1991 تضم سبع دول أعضاء: النمسا، فنلندا، أيسلندا، ليشتنشتاين، النرويج، السويد، سويسرا، مقرها جنيف[3] و حاليا تضم أربع دول ليشتنشتاين، النرويج، سويسرا.

2/ **أهم وأنجح تجارب الدول من القارات الأخرى:** تضم القارتين الأمريكية والأسيوية تجمعات إقليمية مهمة تتمثل أهمها في: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وجمعية التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN، ومجلس التعاون الخليجي في آسيا[4]والذي يجمع الدول العربية الخليجية.

---

[1] نهال فريد مصطفى، نبيلة عباس، أساسيات الأعمال في ظل العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 133

[2] محمود مراد، التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي (النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002، ص 123

[3] على عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 412

[4]تكامل السوق العربية: الواقع والتحديات، تأليف: حمدي الزهاري ونبيل المصري، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013

أولا: اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTANorth American Free Trade Agreement : توصلت كل من أمريكا وكندا إلى ترتيبات ثنائية خاصة بالتعامل التجاري في السيارات وقطع غيارها ، وفي 1987 بدأت ترتيباتهما حول منطقة التجارة الحرة الأمريكية الكندية التي دخلت حيز التنفيذ 1989 ، أما المكسيك بدأت إصلاحها الاقتصادي منذ 1986الأمر الذي مهد للدول الثلاثة التفاوض حول منطقة تجارة حرة لشمال أمريكا في أوت 1992 ، وبدأ سريان مفعولها في أول جانفي 1994 ، التي تناولت التحرير التصاعدي لتجارة السلع والخدمات المالية ، تحرير سياسات الاستثمار ، وإزالة المكون المحلي ومتطلبات أداء التصدير، وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية ، وقد تم إزالة التعريفة الجمركية بينهم دفعة واحدة على مدى فترة زمنية متفق عليها للسلع المختلفة تصل إلى 15 سنة ،وأصبحت الصادرات الأمريكية للمكسيك تقدر بـ 70% أما صادرات المكسيك إلى السوق الأمريكي أصبحت محررة تماما من التعريفات والحصص ، في حين تورد المكسيك لأمريكا وكندا البترول والغاز الطبيعي ، إلا أنه هناك احتمال لتوسع أمريكا في أقطار أمريكا اللاتينية .

ثانيا: رابطة جنوب شرق أسيا Association of South East Asian Nation (ASEAN) : تضم هذه الرابطة كلا من بروناي ، اندونيسيا ، ماليزيا ، الفلبين ، سنغافورة وتايلاند ، تأسست في 08 أوت 1967 ، بالرغم من أن هذه الرابطة سياسية إلا أنها في 1977 قررت أن تتحرك باتجاه خلق سوق مشتركة ذات امتداد واسع تستطيع من خلالها أن تحول التجارة إلى أداة فعالة3 لتشجيع التنمية الصناعية وبعد الأزمات التي شهدتها المنطقة ، والتي أدت إلى تناقص معدل النمو وتزايد معدلات البطاقة ، شعرت بأهمية التكامل بينها والتعاون المالي والاقتصادي بعقد قمة سادسة خلال الفترة –15 16 ديسمبر 1998 في الفيتنام بوضع خطة متوسطة المدى لإن عاش اقتصاديات الآسيان خلال الفترة –1999 2004 ، وفي 29 نوفمبر 2004 تم ضم الصين ، كما ترغب بعض الدول اليابان ، الهند ، استراليا ، هونغ كونغ وكوريا الجنوبية ، نيوزيلاندا ،بتوثيق العلاقات مع دول الأسيان وإقامة سوق آسيوية موحدة بحلول 2020 .

ثالثا: مجلس التعاون الخليجي: تم تشكيل مجلس التعاون الخليجي سنة 1981 ، بمشاركة الدول التالية : المملكة العربية السعودية ، الكويت ، قطر ، البحرين ، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان ، وهو تكتل عربي يجمع بين دول يجمعها إطار إقليمي مستمد من التقارب الجغرافي ، يقوم على روابط جغرافية، تاريخية ، ثقافية ، يرتكز هذا التكتل على النفط فهو يمثل نسبة مئوية كبيرة من صادرات هذه الدول [1].

رابعا : جمعية التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية LAFTA :خرجت الدول التالية : الأرجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، الشيلسي ، كولومبيا ، الإكوادور ، المكسيك ، براغواي ،البيرو ، الأورغواي ، فنزويلا ، برأيين مختلفين ، البعض يرى بضرورة تحويل الجمعية إلى سوق مشتركة لأمريكا اللاتينية ، ويرى البعض الآخر الاكتفاء بتعزيز جمعية التجارة الحرة ثم اتخاذ إجراءات لتحويلها إلى سوق مشتركة ، وفي 1969 تم التوقيع على بروتوكول كراكاس يتعلق بمستقبل الجمعية بتنفيذ برنامج لدراسة مشاكل الجمعية ، واستغرق الأمر أربع سنوات ، بالإضافة إلى خطة عمل تغطي الفترة 1970-1980 ، استهدفته هذه الخطة تطبيق مبادرات لتعزيز التعاون الإقليمي بمعالجة الموضوعات الأساسية التالية :تحرير التجارة بينها ، تنسيق السياسات التجارية ، تشجيع الصادرات الإقليمية ، وضع سياسة مشتركة لمقاومة المعاملات غير شرعية كالإغراق ، تنسيق الإحصاءات التجارية .

المطلب الثالث: آليات التفاوض والتوقيع على الاتفاقيات التجارية

عند التفاوض والتوقيع على اتفاقيات التجارة، تستخدم الدول والمنظمات الإقليمية والدولية مجموعة من الآليات والإجراءات. إليك بعض الآليات الشائعة في عملية التفاوض والتوقيع على الاتفاقيات التجارية[2]:

1-التفاوض:

[1] "تكامل السوق العربية: الفرص والتحديات"، تأليف: نهلة الهميلي ومحمد العكروت، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد 1، العدد 2، 2018.

[2] حسن الحسن، "توقيع الاتفاقيات الدولية: آليات وأثر"، مجلة القانون العام، العدد 10، 2020

- يتم التفاوض بين الأطراف المعنية (دول أو منظمات) لوضع قواعد الاتفاقية وتحديد الشروط والأحكام التجارية.
- يتضمن التفاوض مناقشة القضايا المختلفة المتعلقة بالتجارة، مثل الرسوم الجمركية، والحواجز التجارية غير الجمركية، وقواعد المنشأ، وحقوق الملكية الفكرية.

2-المفاوضات والاجتماعات:

- تعقد المفاوضات والاجتماعات بين الأطراف لبحث ومناقشة القضايا المطروحة والتوصل إلى توافق.
- يجتمع المفاوضون والممثلون الحكوميون والخبراء لتبادل الآراء والمقترحات وحل الخلافات المحتملة.

3-صياغة النص:

- بناءً على نتائج التفاوض والمشاورات، يتم صياغة النص النهائي للاتفاقية.
- يشمل صياغة النص تحديد الشروط والأحكام التجارية والقانونية بشكل دقيق ومحدد، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتجارة البضائع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والمعايير واللوائح.

4-الموافقة الداخلية:

- بعد صياغة النص، يتعين على الدول أو المنظمات إجراء إجراءات داخلية للمصادقة على الاتفاقية.
- قد تشمل هذه الإجراءات المصادقة من قبل السلطة التشريعية أو المؤسسات الحكومية المختصة في كل دولة أو منظمة.

5-التوقيع والتصديق:

- بعد الحصول على الموافقة الداخلية، يتم توقيع الاتفاقية من قبل الممثلين الرسميين للدول أو المنظمات.
- التوقيع يعبّر عن الانتهاء من مرحلة التفاوض والاتفاق على النص النهائي للاتفاقية.

6-التصديق والتنفيذ:

- بعد التوقيع، يتعين على الدول أو المنظمات إجراء إجراءات التصديق والتنفيذ لجعل الاتفاقية سارية المفعول.
- يمكن أن تشمل هذه الإجراءات تقديم الاتفاقية للبرلمان للموافقة عليها أو إصدار المراسيم والقوانين اللازمة لتطبيقها.

يجب الإشارة إلى أن الآليات المحددة تختلف بين الاتفاقيات التجارية المختلفة وتعتمد على الظروف القانونية والسياسية والإجرائية في الدول والمنظمات المعنية.

المبحث الثاني: الاتفاقيات التجارية الجهوية في ظل النظام التجاري المتعدد الأطراف

شهد العالم تحولات وتطورات سريعة في نطاق البيئة الاقتصادية العالمية، جعلت الاقتصاد العالمي يتطور ويتغير بشكل جذري، ومن بين أهم هذه التغيرات التحرير المتزايد للتجارة الدولية في ظل كل من المنظمة العالمية للتجارة وظهور تكتلات اقتصادية، وبالتالي تعددت أشكال العلاقات العابرة للحدود بين مختلف دول العالم، ترتب عنها زيادة كبيرة في تبادل السلع والخدمات، وحركة رؤوس الأموال، مما جعل اقتصاديات الدول أكثر اندماجا وتكاملا.

المطلب الأول: النظام التجاري المتعدد الأطراف

لعب نظام التجارة العالمية متعدد الأطراف، دوراً محورياً في تعزيز النمو، وفتح فرص تنموية جديدة بعد الحرب العالمية الثانية، وتمثَّل هذا النظام في الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة الغاتGATT، والمنظمة العالمية للتجارة (OMC) منذ سنة 1995التي وضعت آلية لتحرير تجارة البضائع، السلع الدولية، تقليص الرسوم الجمركية، المعوقات التجارية المتعددة، وإنهاء المعاملة التمييزية في التجارة الدولية، بهدف تسهيل نفاذ السلع في الأسواق العالمية.

أولا: تحرير التجارة الدولية في ظل المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة إطار مؤسسي واحد يجمع كل الاتفاقيات والوثائق القانونية التي تم التفاوض عليها خلال فترة الغات وتمس كل التجارة في البضائع والخدمات والملكية الفكرية، بالإضافة الى تسوية المنازعات وأحكاما لمتابعة السياسات التجارية للدول الأعضاء. من جهة أخرى تعتبر المنظمة، النظام الدولي الوحيد الذي ينشغل بالقواعد التي تدير التجارة بين البلدان، وفي قلب هذا النظام نجد اتفاقيات تتفاوض عليها البلدان، وتتمثل في القواعد القانونية والأساسية للتجارة الدولية التي تبنى عليها السياسات التجارية داخل الحدود وخارجها، وذلك بهدف مساعدة المنتجين والمصدرين من ممارسة نشاطهم.

في هذا الإطار، تضطلع المنظمة بالعديد من الوظائف والمبادئ الرئيسية التي تدخل ضمن الصلاحيات الموكلة لها في اطارها الدولي، وتتمثل أهم المبادئ[1] الرئيسية للمنظمة فيما يلي:

- **مبدأ الدولة الأكثر تفضيلاً (:(**MFN معاملة الأجانب على قدم المساواة: بموجب اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، يجب على الدولة ألا تميز بين شركائها التجاريين. ووفقًا لهذا المبدأ، فإن أي مزايا أو امتيازات أو حصانات يمنحها العضو لمنتج منشأ أو موجه إلى أي دولة أخرى سيتم تمديدها على الفور ودون قيد مع شرط تشابه المنتجات.
- **مبدأ المعاملة الوطنية:** معاملة الأجانب والمواطنين على قدم المساواة: حيث ينص هذا المبدأ على أنه لا يجوز لأعضاء منظمة التجارة العالمية، داخل أراضيهم الوطنية، تفضيل المنتجات المحلية على المنتجات المستوردة.
- **الحظر العام على القيود الكمية:** لا يمكن لأعضاء المنظمة فرض أي حظر أو تقييد أو تقييد على كمية المنتجات المسموح باستيرادها أو تصديرها (المادة 11 من اتفاقية الجات 1994)، مع مراعاة بعض الاستثناءات.
- **الامتثال للمستويات الملزمة للإعفاءات الضريبية (السلع) والالتزامات المحددة (الخدمات)** CONSOLIDATION
- **الشفافية:** حيث يتعين على أعضاء منظمة العالمية للتجارة إبلاغ أمانة المنظمة والأعضاء الآخرين بإجراءاتهم المحددة أو سياساتهم أو تشريعاتهم من خلال تقديم "إخطارات" بانتظام.

كما ننوه أنه توجد مجموعة من الاستثناءات التي نصت عليها قوانين المنظمة يحق للأعضاء من خلالها تطبيق إجراءات مخالفة لالتزاماتهم، والتي نذكر منها:

- التدابير الوقائية، أو مكافحة الإغراق، أو التدابير التعويضية،
- الاستثناءات العامة
- استثناءات المتعلقة بالأمن
- التجمعات الإقليمية والاتفاقيات التفاضلية.

[1] Les Accords Commerciaux Multilatéraux de l'OMC, OMC Elearning OMC E-Learning – Copyright © Janvier 2011, p 14

ثانيا: تقييم دور المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الدولية

لعبت المنظمة العالمية للتجارة دورا كبيرا في تحرير التجارة الدولية، وأكملت ما بدأته اتفاقية GATT، كما تم إعطاء مزايا تفضيلية للدول النامية، وذلك بواسطة تنفيذ برنامج مساعدة لهذه الدول محدودة الدخل، لرفع قدرتها على زيادة تجارتها الدولية، وفي هذا السياق، قررت الدول المتقدمة عدم فرض رسوم جمركية على صادرات الدول النامية محدودة الدخل وتسهيل دخولها الى أسواقها.والبيان التالي يوضح نمو حجم التجارة الدولية ضمن قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف من 1950 إلى 2022:

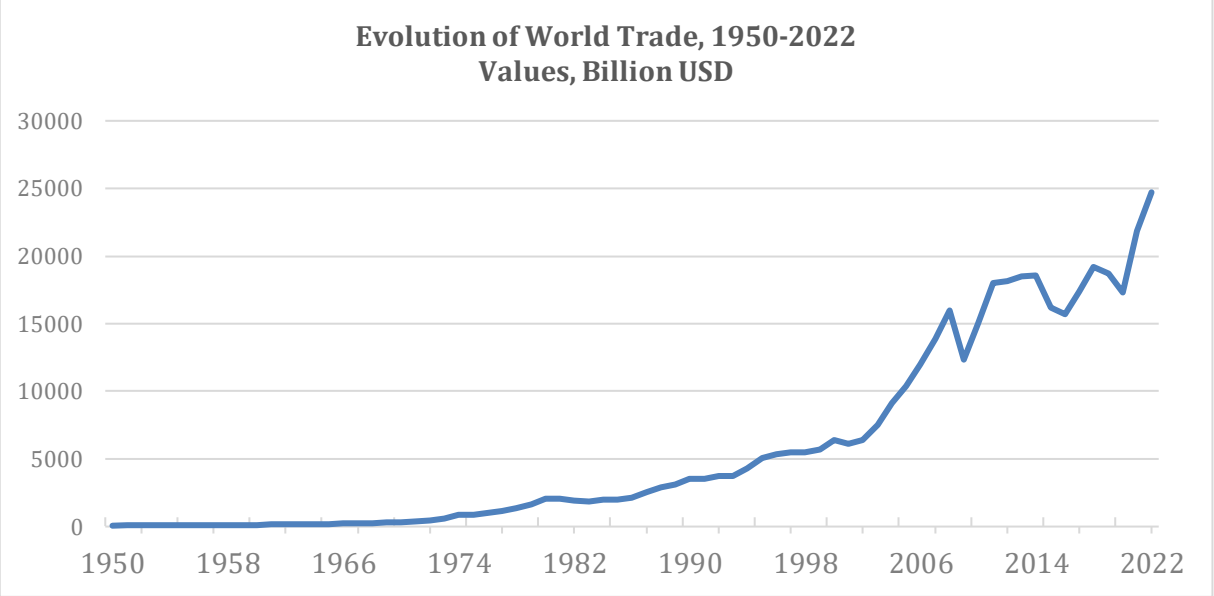

الشكل1 تطور التجارة الدولية في العالم

المرجع: موقع المنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 2023/05/18

https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/trade_evolution_e/evolution_trade_wto_e.htm#:~:text=World%20trade%20volume%20today%20is,of%20the%20WTO%20in%201995.

التعليق: يبلغ حجم التجارة العالمية اليوم حوالي 45 ضعف المستوى المسجل في الأيام الأولى لاتفاقية الجات (نمو بنسبة 4500٪ من 1950 إلى 2022). كما تضخمت قيم التجارة العالمية اليوم بما يقرب من 400 مرة من مستويات 1950. كما يوضح الرسم البياني للحجم والقيمة أعلاه انتعاش التجارة بشكل حاد منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1995.

المطلب الثاني: تحرير التجارة الدولية في ظل الاتفاقيات التجارية الجهوية

رغم كون الاتفاقيات التجارية الجهوية هدفها هو إزالة العوائق الجمركية و الحواجز غير الجمركية و تحرير التجارة شأنها شأن اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة و قبلها اتفاقية الجات، إلا أن هذا لا يمنعنا من إيجاد تعارض واضح بين الاتفاقيات التجارية الجهوية و احد أهم مبادئ منظمة التجارة العالمية ألا و هو مبدأ الدولة الأكثر رعاية، حيث أن هذا المبدأ ينص على أن أي دولة يجب أن تمنح معاملة للدولة أخرى لا تقل تفضيلا عن تلك التي تمنحها لطرف ثالث، و يشمل هذا التفضيل: الحقوق الجمركية، الضرائب أو أي رسوم أخرى تفرض على الصادرات أو الواردات، التحويلات الدولية لرؤوس الأموال، حيث أن دخول أي دولة في اتفاقية جهوية يتناقض مع مبدأ عدم التمييز.

ولقد وضعت منظمة التجارة العالمية ثلاثة شروط للأعضاء الراغبين في الانضمام الى الاتفاقيات التجارية الجهوية وهي[1]:

- الفقرات من الرابعة الى العاشرة من المادة الرابعة والعشرون من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، والتي تعالج انشاء وسير الاتحادات الجمركية والمناطق الحرة للتبادل التجاري.
- شرط التأهيل ويقصد به تطبيق القرار الذي صدر سنة 1979 والذي يحدد المعاملة التفضيلية والمعاملة الازدواجية، وزيادة مشاركة الدول النامية.
- المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتحرير تجارة الخدمات، والتي تقتضي بأن تشمل الاتفاقات أكبر عدد من قطاعات الخدمات والقضاء على أشكال التمييز، وحضر تدابير تمييزية جديدة.

رغم أن التصريحات التي أعقبت جولة الدوحة في نوفمبر 2001، حيث اعتبرت أن للاتفاقيات التجارية الجهوية دورا هاما في تشجيع تحرير وتوسيع التبادلات التجارية ودعم التنمية، الا أن الاقتصادي جاغديش باهاغواتي رأى أن الاتفاقيات التجارية الجهوية ليست فقط غير متوافقة

[1] https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/101/9/2/36463 يوم الاطلاع 11/04/2023

مع النظام متعدد الأطراف بل تشكل خطر على تحرير التبادلات وتنمية التجارة، حيث من شأنها تهميش للدول الغير أعضاء في الاتفاقيات.

المطلب الثالث :أهمية الاتفاقيات التجارية الجهوية وفوائدها المحتملة

تحمل الاتفاقيات التجارية الجهوية العديد من الفوائد والأهمية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفيما يلي بعض الفوائد المحتملة للاتفاقيات التجارية الجهوية:[1]

1-تعزيز التجارة والاستثمار:

- تسهيل حركة البضائع والخدمات: تقوم الاتفاقيات التجارية الجهوية بتخفيض الرسوم الجمركية والحواجز التجارية الأخرى، مما يسهم في تسهيل حركة البضائع والخدمات بين الدول الأعضاء.
- توسيع فرص الصادرات والوصول إلى أسواق جديدة: تفتح الاتفاقيات التجارية الجهوية الأسواق الأجنبية للشركات المحلية، مما يزيد فرص الصادرات ويعزز الوصول إلى أسواق جديدة للتجارة والاستثمار.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: يتم تشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار في الدول الأعضاء من خلال توفير بيئة تجارية مستقرة ومواتية وحماية حقوق المستثمرين.

2-تحسين المنافسة والابتكار:

- تحفيز التنافسية: تعزز الاتفاقيات التجارية الجهوية المنافسة بين الشركات المحلية والدولية، مما يحفزها على تحسين جودة منتجاتها وخدماتها وتقديمها بأسعار تنافسية.
- تعزيز الابتكار: يتطلب التنافس الدولي من الشركات المحلية أن تكون مبدعة ومبتكرة للتميز عن منافسيها، مما يحفزها على الاستثمار في البحث والتطوير وتطبيق التقنيات الجديدة لتحسين منتجاتها وتلبية احتياجات السوق العالمية.

[1] United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) - Regional Trade Agreements: https://unctad.org/topic/regional-trade-agreements

3-تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي:

- توحيد السياسات والمعايير: تساعد الاتفاقيات التجارية الجهوية في توحيد السياسات والمعايير بين الدول الأعضاء، مما يسهم في تسهيل التعاملات التجارية وتبسيط الإجراءات الجمركية.
- تطوير البنية التحتية وسلاسل التوريد: يشجع التعاون الاقتصادي والاستثمار في البنية التحتية المشتركة وتطوير سلاسل التوريد المشتركة، مما يعزز التكامل الاقتصادي ويحقق فوائد مشتركة للدول الأعضاء

4-**تحسين بيئة الأعمال:** تعمل الاتفاقيات التجارية الجهوية على تبسيط وتوحيد الإجراءات الإدارية والتنظيمية بين الدول الأعضاء. هذا يساعد على تحسين بيئة الأعمال وتقليل العقبات التي تواجه الشركات والمستثمرين عند التعامل مع الأسواق الجديدة. يتم تبسيط الإجراءات الجمركية وتنسيق القوانين واللوائح، مما يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز النشاط الاقتصادي المحلي.

5-**تعزيز التنمية المستدامة:** تهدف الاتفاقيات التجارية الجهوية إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والمجتمع. تشجع هذه الاتفاقيات على التجارة العادلة والمستدامة، وتعزز التعاون في مجالات مثل حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية. بالتالي، يتم تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

6-**تعزيز التعاون السياسي والثقافي:** تتطلب الاتفاقيات التجارية الجهوية التعاون والتواصل بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات. يمكن أن تعمل هذه الاتفاقيات على تعزيز التفاهم السياسي وتعزيز التعاون في المجالات غير التجارية مثل الثقافة والتعليم والعلوم والتكنولوجيا. يمكن لهذا التعاون أن يعزز الروابط الثقافية ويعزز الفهم المتبادل ويساهم في بناء علاقات أكثر تعاونًا وتضامنًا.

7-**تعزيز الأمن الاقتصادي والسيادة: من** خلال توقيع اتفاقيات التجارة الجهوية، يمكن للدول تعزيز الأمن الاقتصادي والسيادة الوطنية. عندما تعتمد الدول على الاستيراد الكبير للسلع الأساسية والخدمات، فإنها تواجه تحديات في ضمان الاستقرار الاقتصادي والسيادة الوطنية. من خلال تعزيز التجارة الإقليمية وتنمية الصناعات المحلية، يمكن للدول تحقيق

التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الواردات الخارجية، مما يعزز الأمن الاقتصادي ويزيد من قدرتها على تحقيق الاستقلالية والسيادة الوطنية.

يرجى ملاحظة أن هذه الفوائد تعتمد على التوقيع وتنفيذ اتفاقيات التجارة الجهوية بشكل صحيح وعلى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المتفق عليها.

المبحث الثالث: التحديات المتعلقة بالاتفاقيات التجارية الجهوية ضمن النظام التجاري العالمي

تعد الاتفاقيات التجارية الجهوية جزءًا هامًا من النظام التجاري العالمي، حيث تهدف إلى تعزيز التجارة وتعزيز التكامل الاقتصادي بين المناطق الجغرافية المختلفة. تعتبر هذه الاتفاقيات أداة قوية لتعزيز الاستثمارات وتوسيع فرص التجارة الخارجية للدول الأعضاء، خاصةً في السوق العالمية المتنافسة.يهدف هذا المبحث إلى استكشاف وتحليل التحديات والمسائل المتعلقة بالاتفاقيات التجارية الجهوية ضمن النظام التجاري العالمي

المطلب الأول: التحديات التي تواجه الاتفاقيات التجارية الجهوية

التحديات التي تواجه الاتفاقيات التجارية الجهوية ضمن النظام التجاري العالمي تتنوع وتشمل[1]:

1- **التفاوت في المعايير والتشريعات التجارية:** الدول تعمل بمعايير مختلفة فيما يتعلق بالجودة والصحة والسلامة. قد يؤدي هذا التفاوت إلى تعقيدات في التجارة الجهوية، حيث يصبح من الصعب للشركات والمصدرين الامتثال لمتطلبات متنوعة للدول المستهدفة. وبالتالي، يتطلب تعزيز الاتفاقيات التجارية الجهوية توحيد المعايير وتنسيقها لتسهيل التجارة وتحقيق التوافق بين الأطراف المعنية[2]

2- **الحواجز غير التعريفية:** شمل هذه الحواجز الرسوم والضرائب والتراخيص والقيود غير التعريفية التي تفرضها الدول بهدف حماية صناعاتها المحلية أو تنظيم السوق الداخلية. تعتبر هذه الحواجز عقبة للتجارة الجهوية حيث تقيد حركة البضائع والخدمات ورأس المال عبر الحدود الجغرافية. لذلك، يجب تقليل هذه الحواجز وتبسيط الإجراءات الجمركية والتنظيمية لتعزيز التجارة الجهوية[3]

3- **تفاوت القدرات والتنافسية:** تفاوت القدرات والتنافسية بين الدول الأعضاء يمكن أن يؤثر على توزيع الفوائد المترتبة عن الاتفاقيات التجارية الجهوية ويؤدي إلى تشوهات في التجارة.

[1] Cottier, T., &Elsig, M. (2017). Governing the World Trade Organization: Past, Present and Beyond Doha. Cambridge University Press

[2] Bagwell, K., &Staiger, R. W. (2016). The WTO: Theory and Practice of International Trade. Princeton UniversityPress

[3] د. محمد حسن أبو شعيرة، "الاتفاقيات التجارية الاقليمية وتحدياتها في العالم العربي"، مجلة الدراسات الدولية، جامعة القاهرة، العدد 60، 2016.

4-**الاختلافات الثقافية واللغوية:**تتعدد الثقافات واللغات في العالم، وهذا يمكن أن يؤدي إلى صعوبات في التواصل وفهم المفاهيم والمعايير التجارية المختلفة. الاختلافات الثقافية واللغوية يمكن أن تؤدي إلى سوء التفاهم وتعقيدات في المفاوضات وتنفيذ الاتفاقيات التجارية الجهوية. لذلك، يجب تعزيز التفاهم الثقافي وتسهيل التواصل بين الأطراف المعنية لتحقيق النجاح في تنفيذ الاتفاقيات

5-**التأثير على القطاعات الحيوية المحلية:**قد يواجه القطاعات الحيوية المحلية تحديات في التكيف مع تدفقات السلع والخدمات المنافسة من الدول الأخرى وقد يتسبب ذلك في تهديد بعض الصناعات المحلية.

6-**التوازن بين المصالح الوطنية والدولية:**تواجه الدول تحديًا في إيجاد التوازن بين حماية المصالح الوطنية والالتزام بالقوانين والالتزامات الدولية. قد يواجه المفاوضون توترًا بين تحقيق المصالح الاقتصادية المحلية والاستفادة من فوائد التجارة الجهوية. يتطلب ذلك وجود آليات فعالة وميكانيزمات للتفاوض والتوافق لتحقيق التوازن المطلوب

7-**الاستجابة للتغيرات الاقتصادية والسياسية:**يعيش العالم في حالة من التغير المستمر على المستويين الاقتصادي والسياسي. تتطلب الاتفاقيات التجارية الجهوية القدرة على التكيف مع التحولات الاقتصادية والسياسية، والتعامل مع التحديات المرتبطة بالتغيرات في السياسات التجارية والقوانين والتطورات العالمية

8-**التأثير على التنمية المستدامة:**يجب معالجة تحديات تأثير الاتفاقيات التجارية الجهوية على التنمية المستدامة وضمان توفير فرص عادلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المطلب الثاني: المسائل المثارة حول تأثير الاتفاقيات التجارية الجهوية على القطاعات الحيوية المحلية

تأثير الاتفاقيات التجارية الجهوية على القطاعات الحيوية المحلية يشكل مسألة مثيرة للجدل وتثير العديد من المسائل، ومن بين هذه المسائل[1]:

[1]نورة عبد الله السويدي، "التجارة الحرة وتحولات القطاع الزراعي في الدول العربية" ، شرته دار النشر للعلوم والتكنولوجيا، ص 55، 2014

1-**حماية الصناعات المحلية:** قد تواجه الصناعات المحلية في الدول الأعضاء في الاتفاقيات التجارية الجهوية تحديات تتمثل في المنافسة الشديدة من المنتجات المستوردة. قد تتسبب الاتفاقيات في تدفق سلع رخيصة من الدول الأعضاء الأخرى، مما يؤثر على الصناعات المحلية ويتسبب في خسائر وفقدان فرص عمل. تطرح هذه المسألة تحديًا في إيجاد التوازن بين الفوائد الاقتصادية للتجارة الجهوية وحماية الصناعات المحلية.

2-**الزراعة والأمن الغذائي:**تعتبر الزراعة قطاعًا حيويًا للعديد من الدول، وتلعب دورًا مهمًا في تحقيق الأمن الغذائي. قد تتسبب الاتفاقيات التجارية الجهوية في زيادة التنافسية في قطاع الزراعة وتدفق المنتجات الزراعية المستوردة، مما يؤثر على المزارعين المحليين والقدرة على تلبية الاحتياجات الغذائية المحلية. تتطلب هذه المسألة توجيه اهتمام خاص لضمان الحفاظ على القدرة التنافسية للمزارعين المحليين وتحقيق الأمن الغذائي.

3-**القطاعات الصناعية والخدمية الحيوية:** قد تؤثر الاتفاقيات التجارية الجهوية على القطاعات الصناعية والخدمية الحيوية في الدول المشتركة. يمكن أن يحدث ذلك عن طريق زيادة المنافسة مع المنتجات والخدمات الأجنبية، أو من خلال تحديات تتعلق بحماية الملكية الفكرية وحقوق الملكية الفكرية للشركات المحلية. تتطلب هذه المسألة وضع استراتيجيات لتطوير القدرة التنافسية للقطاعات الحيوية المحلية وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا المحلية.

4-**الثقافة والهوية المحلية:**قد تشكل الاتفاقيات التجارية الجهوية تحديًا للحفاظ على الثقافة والهوية المحلية. قد تتسبب زيادة التبادل التجاري في تأثير الثقافات الأخرى وتوحيد الأذواق والممارسات الثقافية. هذه المسألة تطلب موازنة بين التجارة الجهويةوالحفاظ على التنوع الثقافي والتراث المحلي

5-**تأثير المنافسة الدولية:** عندما تفتح البلدان الأسواق المحلية للمنتجات والخدمات الأجنبية بموجب الاتفاقيات التجارية الجهوية، يزيد مستوى المنافسة الدولية في القطاعات الحيوية المحلية. هذا التحدي يمكن أن يؤثر على الشركات والصناعات المحلية، حيث يجب عليها أن تواجه المنافسة القوية من المنتجات الأجنبية التي قد تكون أكثر تكلفة أو ذات جودة عالية.

6-**تأثير التوسع السوقي:**من خلال الاتفاقيات التجارية الجهوية، يمكن للشركات المحلية أن تستفيد من فتح أسواق جديدة لتصدير منتجاتها وتوسيع نطاق عملياتها التجارية. هذا التأثير يمكن أن يعزز نمو القطاعات الحيوية المحلية ويخلق فرصًا جديدة للتوظيف وتحسين الإيرادات.

7-**تأثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:**قد تشجع الاتفاقيات التجارية الجهوية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات الحيوية المحلية، حيث يتم توجيه الاستثمارات من الشركات الأجنبية للاستفادة من فرص السوق والتنافسية في البلدان المستهدفة. يمكن أن يكون لهذا التأثير تأثير إيجابي على تحسين التكنولوجيا والمهارات وتعزيز الابتكار في القطاعات الحيوية المحلية

8-**تأثير القوانين والتنظيمات:** قد تتطلب الاتفاقيات التجارية الجهوية تغييرات في القوانين والتنظيمات المحلية لتسهيل الوصول إلى الأسواق الجهوية. قد يتعين على القطاعات الحيوية المحلية التكيف مع هذه التغييرات وتنفيذ إصلاحات لتعزيز قدرتها على المنافسة والاستفادة من الفرص الناشئة..

9-**حماية الصناعات المحلية:** تشكل الاتفاقيات التجارية الجهوية تحديًا للصناعات المحلية في بعض الأحيان، حيث يمكن أن يتعرض القطاع الصناعي المحلي للمنافسة من المنتجات المستوردة بأسعار أقل. يثير هذا الأمر قلقًا بشأن القدرة على المنافسة والاستدامة للشركات المحلية ويمكن أن يؤدي إلى خسارة فرص العمل وتأثير سلبي على الاقتصاد المحلي.[1]

10- **الحفاظ على الموارد الطبيعية المحلية:** يمكن أن تؤثر الاتفاقيات التجارية الجهوية على الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية المحلية، مثل الزراعة والصيد والغابات. قد تفتح هذه الاتفاقيات الأسواق المحلية للمنتجات الزراعية والسمكية المستوردة، مما يمكن أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الموارد وتهديد استدامتها. لذا، يجب وضع آليات للحفاظ على الموارد الطبيعية ودعم القطاعات الحيوية المحلية المستدامة.

[1]عبد الوهاب عبد الله السميط، "التحولات الاقتصادية في الدول العربية وتأثيرات اتفاقيات التجارة الحرة" ، دار المعرفة للنشر والتوزيع ، ص 25، 2011

11- **توفير فرص العمل والتنمية الاقتصادية المحلية:** يجب أن تساهم الاتفاقيات التجارية الجهوية في توفير فرص العمل وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية. ومع ذلك، قد يكون هناك تأثير على بعض القطاعات المحلية والعمالة المحلية، حيث يمكن أن ينشأ توافق منافع متباين بين الدول المشاركة في الاتفاقيات.

المطلب الثالث: إدارة النزاعات التجارية في الاتفاقيات التجارية الجهوية

إدارة النزاعات التجارية في الاتفاقيات التجارية الجهوية هي جزء حيوي من النظام التجاري العالمي. وتهدف إلى حل الخلافات والنزاعات التجارية التي تنشأ بين الدول الأعضاء في هذه الاتفاقيات. هناك عدة طرق وآليات لإدارة النزاعات التجارية، ومن بينها[1]:

1-**آلية تسوية النزاعات:** تشمل هذه الآلية استخدام وسائل الحوار والمفاوضات المباشرة بين الدول الأعضاء المتنازعة. يمكن للأطراف في النزاع اللجوء إلى الحوار والمفاوضات للتوصل إلى تسوية مقبولة للطرفين. ويمكن أن تشمل هذه الآلية الوساطة أو التحكيم من قبل جهة خارجية مستقلة للمساعدة في حل النزاع.

2-**آلية تسوية النزاعات القانونية:** تشمل هذه الآلية استخدام الإجراءات القانونية المتاحة في الاتفاقيات التجارية الجهوية. يمكن للدول الأعضاء تقديم شكاوى رسمية وفقًا لآليات التحكيم أو الفصل في المنازعات المنصوص عليها في الاتفاقية. قد يتم تشكيل لجان خاصة لفحص الشكاوى واتخاذ قرارات بشأنها.

3-**منظمات التسوية النزاعية:** تعمل منظمات دولية مثل منظمة التجارة العالمية (OMC) على توفير آليات لتسوية النزاعات التجارية. تعتبر منظمة التجارة العالمية مرجعًا رئيسيًا لتسوية النزاعات التجارية وتوفير بنية قانونية للتحكيم وفحص الشكاوى التجارية

4-**الحوكمة والآليات القانونية:** يجب أن تكون الاتفاقيات التجارية الجهوية مدعومة بآليات قانونية فعالة لإدارة النزاعات التجارية. يمكن أن تشمل هذه الآليات إنشاء هيئات تحكيم دولية أو إقليمية، وتعيين لجان لحل النزاعات، وإنشاء آليات لتسوية النزاعات بطرق تفاوضية. يهدف ذلك إلى توفير منصة مستقلة وموثوقة للأطراف المتنازعة لحل النزاعات وتطبيق القوانين والاتفاقيات بشكل عادل ومنصف.

[1] خالد المزيني، "إدارة النزاعات في الاتفاقيات التجارية الجهوية: دراسة تحليلية للنزاعات القانونية وآليات التحكيم"، 2017

5-**التشاور والتعاون:**يعتبر التشاور والتعاون بين الدول المشاركة في الاتفاقيات الجهوية أمرًا حاسمًا لإدارة النزاعات. يجب أن يتم تعزيز التواصل والحوار المستمر بين الأطراف لتبادل الآراء والمخاوف والتوصل إلى حلول مشتركة. يمكن تنظيم اجتماعات دورية ومشاورات فنية لتقييم التطورات وتبادل المعلومات وتعزيز التفاهم المتبادل.

6-**التوعية والتثقيف:**من المهم أن يتم تعزيز التوعية والتثقيف بشأن الاتفاقيات التجارية الجهوية وإجراءات إدارة النزاعات المتاحة. ينبغي أن تتوفر معلومات ووثائق شفافة وواضحة تشرح الإجراءات والخطوات المتبعة لحل النزاعات. يساعد ذلك الأطراف المتنازعة على فهم حقوقهم والإجراءات المتاحة والمساهمة في عملية إدارة النزاعات بشكل فعال.

7-**الاستجابة للشكاوى والطعون:** يجب وضع آليات فعالة للتعامل مع الشكاوى والطعون المتعلقة بتنفيذ الاتفاقيات. ينبغي توفير إجراءات واضحة ومنصفة لتلقي وفحص الشكاوى واتخاذ إجراءات تصحيحية عند الحاجة.

8-**تعزيز القانون الدولي:**يجب أن يكون هناك التزام قوي بمبادئ القانون الدولي والقوانين التجارية الدولية. يتعين توفير إطار قانوني قوي ومستقل لحل النزاعات التجارية بشكل عادل وبموجب القوانين المعترف بها دوليًا

خلاصة الفصل

يتناول هذا الفصل عدة محاور مهمة حيث يبدأ المبحث الأول بتقديم عموميات حول الاتفاقيات التجارية الإقليمية، حيث يتم استعراض الأهمية المتزايدة لهذه الاتفاقيات في تعزيز التجارة وتعاون الدول الإقليمي. يُلقى الضوء على دورها في تعزيز الاقتصاد وتحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة.

يتابع المبحث الثاني باستعراض الاتفاقيات التجارية الجهوية في ظل النظام التجاري المتعدد الأطراف. يشرح هذا المبحث كيف أن الاتفاقيات التجارية الجهوية تستند إلى التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء في المناطق الجغرافية المحددة. كما يتم استعراض أنماط التكامل الاقتصادي المختلفة، مثل الاتحادات الاقتصادية والمناطق الجمركية المشتركة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية.

وينتقل المبحث الثالث لاستكشاف التحديات والمسائل المتعلقة بالاتفاقيات التجارية الجهوية ضمن النظام التجاري العالمي. يُسلط الضوء على العوائق والمشكلات التي تواجه عملية التفاوض والتنفيذ لهذه الاتفاقيات، مثل التنافسية الاقتصادية والاختلافات القانونية والثقافية بين الدول الأعضاء. كما يتم استعراض دور المنظمات الدولية والآليات الحكومية والقانونية في حل النزاعات وتعزيز التعاون بين الدول.

باختصار، يبين لنا هذا الفصل إلى فهم أهمية هذه الاتفاقيات، ودورها في تعزيز التجارة والتكامل الاقتصادي في المناطق الجغرافية المحددة. كما يعالج التحديات والمسائل التي تواجه عملية التفاوض والتنفيذ لهذه الاتفاقيات ويستعرض السبل لتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء.

الفصل الثالث

التجارة الخارجية للجزائر ضمن الاتفاقيات التجارية الجهوية

تمهيد:

شهد العالم العديد من التطورات الاقتصادية خاصة في إطار المنظمة العالمية للتجارة التي أصبحت مركز المفاوضات التي تقود العالم إلى تحرير التجارة الدولية من جميع الحواجز والقيود التي تعترض تحقيق الانفتاح على الأسواق العالمية وحرية حركة رؤوس الأموال، ومن مظاهر هذا التحرر، توجه العديد من الدول نحو التكتلات التجارية الجهوية منها والثنائية وحتى العابرة للقارات، وذلك من أجل تعظيم المصالح من جهة، ووضع سياسة موحدة لحماية اقتصادها والصمود في وجه المنافسة العالمية من جهة أخرى.

في هذا الخصوص، الجزائر وكغيرها من الدول، ضمن سياسة التحرر التجاري المتبع منذ 1990، توجهت نحو التكتل الجهوي وعقد اتفاقيات تجارية متنوعة ابتداء من اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يشمل عدة محاور، الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو إنشاء اتفاق تفاضلي مع تونس يشمل قوائم السلع ذات الامتيازات الجمركية ومؤخرا أمضت الجزائر الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارة الإفريقية.

وفي هذا الفصل نتطرق إلى أهم الاتفاقيات مع دراسة إحصائية مبسطة للتبادل التجاري بين الجزائر ودول الأعضاء في هذه الاتفاقيات.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة المستقبلة

تعتبر وزارة التجارة الهيئة الحكومية المكلفة بكافة المعاملات الاقتصادية والإجراءات الخاصة بالتجارة داخليا أو على المستوى الخارجي وتختلف مهامها حسب هيئاتها الإدارية. حيث تهدف أساسا إلى دفع عملية النمو الاقتصادي إلى الأمام والسهر على إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، ومن بين مهامها أيضا ضبط الأسواق وترقية المنافسة وتنظيم المهن المتقنة والنشاطات التجارية وجودة السلع والخدمات والرقابة الاقتصادية على المستوى الوطني والدولي. تم انشاء وزارة التجارة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94/207 المؤرخ في 16 جويلية 1994، بعدما كانت تحت وصاية وزارة الاقتصاد قبل أن يتم التعديل رقم 90/189 المؤرخ في 13 جوان 1990 وبه كانت وزارة التجارة تعمل على تسيير شؤونها ومصالحها، ومنذ سنة 1963 بدأت التحولات تطرأ عليها نستعرضها فيما يلي في تلخيص تسلسلي تاريخي يبين تلك التحولات التي جرت عليه

1/ نشأة وزارة التجارة:

من سنة 1963 إلى 1965 كانت وزارة التجارة تحت اسم وزارة الاقتصاد والتي ضمت كل من وزارة المالية، وزارة التجارة، وزارة الصناعة.

من سنة 1965الى 1990 تحولت وزارة الاقتصاد إلى وزارة التجارة.

من سنة 1990 إلى 1994 عادت وزارة التجارة إلى تسميتها الأولى وزارة الاقتصاد وتحتوي هذه الأخيرة على هيئتين وزاريتين (الوزير المنتدب المكلف بالتجارة بالإضافة إلى الوزير المنتدب المكلف بالخزينة).

من سنة 1994 إلى سنة 2000 تحولت وزارة الاقتصاد إلى وزارة التجارة.

منذ 7 جويلية 2021 تغير اسمها الى وزارة التجارة وترقية الصادرات.

2/ مهام الوزارة:

طبعا ولان المهام كثيرة وعديدة سنقوم بعرض بعض المهام فقط على سبيل المثال لا الحصر: يكلف وزير التجارة في الميادين التجارة الخارجية ما يأتي:

- يعد ويساهم في وضع الإطار المؤسساتي والتنظيمي المتعلق بالمبادلات التجارية الخارجية.

- ينظم تحضير الاتفاقيات التجارية الدولية والتفاوض بشأنها بالاتصال مع المؤسسات المعنية، ويتولى تنفيذها ومتابعتها.
- ينشط ويحفز عبر الهياكل الملائمة، بالاتصال مع الدوائر الوزارية والمؤسسات المعنية، يعالج الأعمال التجارية الخارجية الثنائية ومتعددة الأطراف.
- ينشط وينسق مع الهيئات المعنية، مصالح موضوعة لدى الممثليات الدبلوماسية الجزائرية في خارج والمكلفة بالشؤون التجارية.

يكلف وزير التجارة في مجال ضبط وترقية المنافسة بما يأتي:

- يقترح كل إجراءات من شأنه تعزيز قواعد وشروط ممارسة ومنافسة سليمة ونزيهة في سوق السلع والخدمات.
- ينظم الملاحظة الدائمة للسوق، ويقوم بتحليل الهيكلة ويعين الممارسات غير شرعية الهادفة إلى إفساد المنافسة الحرة ويضع حد لها، بالتنسيق مع الهيئات المعنية.
- يساهم في الاتصال مع المؤسسات المعنية، في العمل في إطار المرجعي وإثرائه في ميدان ضبط المنافع العمومية.
- يشارك في إعداد سياسات التسعير، عند الاقتضاء في تنظيم انسجام الأسعار وكذا هوامش الربح يسهر على تطبيقها.

يكلف وزير التجارة في ميدان جودة السلع والخدمات وحماية المستهلك بما يأتي:

- يحدد بالتشاور مع الدوائر الوزارية والهيئات المعنية، شروط وضع السلع والخدمات رهن الاستهلاك في مجال الجودة والنظافة الصحية والأمن.
- يقترح كل الإجراءات المناسبة في إطار وضع للعلامات وحماية العلامات التجارية، والتسميات الأصلية، ومتابعة تنفيذها.
- يبادر بأعمال اتجاه المتعاملين الاقتصاديين المعنيين من أجل تطوير الرقابة.
- يشجع تنمية مخابر تحاليل الجودة والتجارب ويقترح الإجراءات والمناهج الرسمية للتحليل في مجال الجودة.

يقوم وزير التجارة في مجال قمع الغش والرقابة الاقتصادية بما يأتي:

- ينظم ويوجه ويضع حيز التنفيذ المراقبة ومكافحة الممارسات التجارية الغير شرعية والممارسات المضادة للمنافسة والغش المرتبط بالجودة والتقليد.
- يساهم في التوجيه والتنسيق ما بين القطاعات لبرامج الرقابة الاقتصادية وقمع الغش.
- ينجز كل تحقيق اقتصادي معمق، وأخطار الهيئات القضائية عند الضرورة.

في مجال ترقية الإنتاج الوطني يشارك وزير التجارة في إعداد سياسات حماية التعاريف الجمركية والغير جمركية، يبادر بكل إجراء وقائي خاص

3/ الهيكل التنظيمي للوزارة:

تتمثل الإدارة المركزية في الوزارة التجارة، الموضوعة تحت سلطة الوزير على ما يلي:

- الأمين العام: يساعده مديران للدراسات والتلخيص، ويلحق به المكتب الوزاري للأمن الداخلي في المؤسسة ومكتب البريد العام.
- رئيس الديوان: يساعده ثمانية مكلفين بالدراسات والتلخيص
- المفتشية العامة: المفتش العام ويساعده ثمانية.
- المديرية العامة للتجارة الخارجية وتضم أربع مديريات.
- المديرية العامة للرقابة الاقتصادية وقمع الغش وتضم أربع مديريات.
- المديرية العامة لضبط النشاطات وتنظيمها وتضم أربع مديريات.
- مديرية التقنين والشؤون القانونية.
- مديرية الموارد البشرية
- مديرية المالية والوسائل العامة
- مديرية الأنظمة المعلوماتية.

المبحث الثاني: مضمون الاتفاقيات التجارية الجهوية الجزائر طرف فيها

كما تم ذكره من قبل، امضت الجزائر على مجموعة من الاتفاقيات التجارية بمختلف أنواعها، جهوية وتفاضلية، نتطرق خلال هذا المبحث الى مضامينها ومختلف بنودها.

المطلب الأول: اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

لقد عرفت الجزائر تحولات عميقة في سياستها الاقتصادية من الاستقلال إلى يومنا هدا والذي تهدف من ورائها إلى مساعدة المؤسسات الجزائرية سواء كانت خاصة او عمومية وذلك من اجل جعلها قادرة على مواجهة التحديات التي تعرفها العولمة وسياسة الانفتاح الاقتصادي وما يترتب عليها من ضرورة فتح الأسواق للمنافسة الأجنبية، حيث ترتب على هده السياسة توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي نتيجة انشاء منطقة التبادل الحر

أولا: مضمون الاتفاقية تحظى اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية باهتمام كبير من القيادة السياسية الجزائري، و قد كان هدا الاهتمام السبب في عقد العديد من اللقاءات و الاجتماعات على أعلى المستويات المختلفة قبل التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقية بين الجزائر وأوروبا في 19 ديسمبر 2001 ببروكسل و بعد 17 جولة من المفاوضات ليتم الوصول إلى الاتفاق النهائي في 22 أفريل 2002 بفرنسا، و بدلك تصبح الجزائر البلد المتوسطي الثامن الذي ابرم اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، علما أن الجزائر قد عبرت عن رغبتها في التفاوض مع الاتحاد الأوروبي في 13 أكتوبر 1993 على غرار الدول العربية المتوسطية كتونس و مصر و المغرب، حيث دخل اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية يوم 01-09-2005 و يمثل تحرير تبادل السلع العنصر الأبرز في إطار اتفاقية الشراكة و ينص اتفاق الانتقالي الذي سيتم التطبيق الفوري للشق الاقتصادي و التجاري لاتفاق الشركة على تحرير تبادل السلع الصناعية وفقا لأحكام منظمة التجارة العالمية عبر خفض تدريجي لمعظم الرسوم الجمركية خلال فترة أقصاها 12 سنة.

يتضمن القسم التجاري للاتفاقية التفكيك التدريجي لكل الرسوم الجمركية على أساس ثلاث مراحل:

- تخص المرحلة الأولى الإعفاء من الرسوم الجمركية حال دخول الاتفاق حيز التنفيذ بالنسبة للمواد الأولية والتي تصل حوالي 25 % من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي و هدا ما سيؤدي إلى تحسين القدرة الشرائية.
- المرحلة الثانية فهي تخص التفكيك الخطي والمتسارع على مدى 5 سنوات (20% كل سنة) والذي يشرع فيه سنتين بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وهي تخص المنتوجات النصف مصنعة والتجهيزات الصناعية والتي تمثل 35٪ من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي.
- المرحلة الثالثة فتتعلق بالمنتوجات المصنعة نهائيا والتي تمثل 40 ٪من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي.

سيتم تقليص الرسوم الجمركية بنسبة 10٪ سنويا لمدة عشر سنوات علما ان هده المرحلة من التفكيك تبدأ سنتين بعد امضاء الاتفاق ولن تكتمل رزنامة التفكيك الإجمالي الا في افاق 2017 والذي ستولى عنه منطقة التبادل الحرة، والتي تنص على التبادل الحر فيما يتعلق بالمنتجات الفلاحية والبحريةوالمنتجات الزراعية الغذائية طبقا لقواعد المنظمة العالمية للتجارة.[1]

كما تجدر الإشارة الى أنه كانت هناك مشاورات غير رسمية لمراجعة تعريفة الرسوم الجمركية للمنتجات الصناعية والزراعية والتي أطلقت وفقا لقرار مجلس الشراكة الذي عقد في لوكسمبورغفي 15 جوان 2010، والغرض من هذه المشاورات هو تأجيل الموعد النهائي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة في عام 2020 بدلا من 2017. [2]

[1] مسعداوي يوسف، دراسات في التجارة الخارجية، دار هوسة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص178.

[2] بضياف صالح، اتفاقية الشراكة خلال الفترة 2005-2019 بين الواقع و المأمول، كلية العلوم التجارية، جامعة البليدة 2 مجلة معهد العلوم الاقتصادية المجلد 23 العدد 02،2020 ،ص 1113-1126

المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

على غرار دول العالم التي اتجهت نحو التكتلات الإقليمية لمجابهة المنافسة العالمية والاستفادة من ايجابيات الانفتاح التجاري، قامت الدول العربية بإنشاء تكتل يجمعها تهدف من خلاله أساسا إلى تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك وتعزيز المبدلات البينية.

أولا مضمون الاتفاق: كما هو متعارف أن لكل اتفاق تجاري، تاريخ وأهداف تسعى الدول لتحقيقها من خلال انشاء تكتلها وتوحيد سياستها التجارية.

نشأة المنطقة وأهدافها: لقد سعت الدول العربية منذ خمسينيات القرن الماضي إلى إيجاد أشكال مختلفة للتكامل الاقتصادي (مثل اتفاقية السوق العربية المشتركة سنة 1964، اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية واتفاقية تيسير التجارة وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1981) من أجل حماية مصالحها وزيادة قوتها التفاضلية خاصة أمام الانتشار الكبير للتكتلات الإقليمية، لكن اغلبها فشلت بسبب المعوقات التي اعترضتها مثل افتقار الدول العربية إلى القواعد الإنتاجية والبيئة الاقتصادية اللازمة.

أدركت الدول العربية ضرورة إعادة بعث التكامل الاقتصادي بينها خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية على المستوى العالمي و ذلك من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث أصدر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي العربي قراره بتأسيس هذه المنطقة سنة 1997 و التي دخلت حيز التنفيذ في 1998/01/01، فهذه المنطقة هي اتفاق متعدد الأطراف تهدف للوصول إلى التحرير الكلي لتجارة السلع ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية خلال فترة زمنية محدد ب10 سنوات و ذلك باستخدام الأسلوب المتدرج بنسبة % 10 سنويا على الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب المماثلة، مع إلغاء كافة القيود الجمركية و غير الجمركية التي تحد من تدفق السلع العربية فيما بينها.[1]

من جهة أخرى تم العمل على تحقيق جملة من الأهداف، وهذا من خلال إنشاء هذه الاتفاقية بين الدول العربية، وتتمثل أساسا في:

- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين الدول العربية وصولا إلى حاله التكامل التجاري بينها.
- تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية

[1] سليمان معتصم الرشيد، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: عامان من التطبيق، مجلة العمال العرب، العدد 357 ،2000 ص 58

- الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية
- الاستفادة من التغييرات في نظام التجارة العالمية
- تنميه العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي
- وضع الأساس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية

ولتحقيق هذه الأهداف، تميزت المنطقة ببرنامج تنفيذي يحدد الواجبات والالتزامات لكل دولة عضو في الاتفاقية[1]:

- معاملة السلع التي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية،
- يتم تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية وفقا لمبدأ التحرير التدريجي والذي يطبق بنسب متفاوتة خلال العشر سنوات تبدأ من 1998/01/01 وتنتهي في 2007/12/31، والتي تم تعديلها فيما بعد.
- السلع التي يتم تبادلها في إطار البرنامج التنفيذي لا تخضع لأي قيود جمركية.
- منح معاملة تفضيلية للدول الأقل نمو واستفادت منه اليمن والسودان.
- مراعاة الحكام والقواعد الدولية فيما يخص إجراءات الوقاية والدعم والإغراق والخلل في الميزان التجاري.
- تحديد أسلوب متابعة التنفيذ وفض أي نزاع ينشأ عنه وذلك ضمن لجان متخصصة.

وقد بلغ عدد الدول المشاركة في الاتفاقية 18 دولة كاملة العضوية (الجزائر، الأردن، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، المملكة العربية السعودية، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن، السودان وفلسطين) في حين أن موريتانيا كانت من الدول التي صادقت على اتفاقية تسيير التجارة وتنمية التبادل التجاري إلا أنها لم تطبق بعد البرنامج التنفيذي، وتجدر الإشارة إلى عدم انضمام الصومال، جيبوتي وجزر القمر.

ثانيا: انضمام الجزائر إلى الاتفاقية

قامت الجزائر بالمصادقة على اتفاقية تسهيل و تنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية في أوت 2004 و في سنة 2007 أعلن رئيس الجمهورية في القمة الاقتصادية و الاجتماعية

[1] جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2004 ص 199

بالرياض، الانضمام رسميا لهذه المنطقة كخطوة نحو الوحدة الاقتصادية العربية و كوسيلة لتعزيز التنمية العربية، و تقدمت الجزائر بملف الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لدى الأمانة العامة للجامعة العربية في 31 ديسمبر 2008، و دخلت حيز التنفيذ 2009/01/01 حيث أصبحت المبادلات التجارية بين الجزائر و الدول العربية معفاة من الحقوق الجمركية.

وأهم الأهداف التي سعت إليها الجزائر بالانضمام إلى هذا التكتل الإقليمي:

- تنويع ممولي الجزائر من السلع وولوج المنتجات الجزائرية للأسواق العربية والرفع من وتيرة التصدير خارج المحروقات.
- تشجيع الاستثمارات المباشرة الخارجية والشراكة مع الدول العربية.
- تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية وضمان استقرار الأسعار ووفرة المنتج.

المطلب الثالث: الاتفاق التفاضلي مع دولة تونس

من باب تنويع الشركاء الاقتصاديين والدفع بالصادرات الجزائرية قامت الجزائر بالتوقيع على اتفاق تفاضلي مع دولة تونس وهذا لما يجمع البلدين من علاقات تاريخية، ويعمل هذا الاتفاق على تقوية العلاقات التجارية وتحريك عجلة النمو لكلا البلدين.

أولا مضمون الاتفاق

تم التوقيع على الاتفاق التجاري التفاضلي بين البلدين في ديسمبر 2008 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 10-12 المؤرخ في11 يناير 2010 ودخل حيز التنفيذ في 1 مارس 2014، ولم يتم نشر ملاحق البروتوكول 1 من هذا الاتفاق المتعلقة بقواعد المنشأ إلا بعد ثلاث سنوات، أي أغسطس 2013، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 13-271 المؤرخ 24 يوليو 2013.

يهدف هدا الاتفاق إلى ترقية المبادلات التجارية بين البلدين وذلك عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وفقا للقواعد والمبادئ التالية:

1. الإعفاء الكلي:

بموجب العمل بأحكام هذا الاتفاق يتعهد الطرفان بإعفاء المنتجات ذات المنشأ الجزائري والتونسي الواردة في القائمة (ج1) و(د1) من كافة الحقوق الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل

- القائمة (ج1): تتضمن المنتجات ذات المنشأ التونسي والمعفاة من جميع الحقوق الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل لدى دخولها الإقليم الجمركي الجزائري.
- القائمة (د1): تتضمن المنتجات ذات المنشأ الجزائري والمعفاة من جميع الحقوق الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل لدى دخولها الإقليم الجمركي التونسي.

2. التخفيضات:

يتعهد الجانب الجزائري بمنح تخفيضات بنسبة 40% من الحقوق الجمركية المطبقة على المنتجات الواردة في القائمة (ج2) والتي تتضمن المنتجات الصناعية ذات المنشأ التونسي.
كما يتعهد الطرف الجزائري بمنح تخفيضات إضافية على السلع والمنتجات الواردة في القائمة (ج2)، وذلك بعد سنة من تاريخ دخول الاتفاق حيز التطبيق.

3. المنتجات الفلاحية والمنتجات الفلاحية الغذائية المصنعة:

بالنسبة للمنتجات الفلاحية والمنتجات الفلاحية الغذائية المصنعة الواردة في الفصول من 01إلى 24 تم تأجيل المفاوضات حولها إلى السنة الخامسة من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ أي سنة 2019، (لم يتم البدء في مفاوضات حولها إلى غاية يومنا هذا)
واستثناءا لهذا المبدأ الأساسي، تم الاتفاق على إعداد قائمتين تحتويان على مجموعة محدودة كميا من المنتجات الفلاحية والفلاحية المحولة يتم تبادلها سنويا معفاة من كل الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل الواردة في البروتوكول رقم 02.
وعليه، فإنه يتم استيراد المنتجات ذات المنشأ التونسي المدرجة في القائمة (ج3) وفقا للكميات والإعفاءات الجمركية المحددة في هذه القائمة.
ويتم استيراد المنتجات ذات المنشأ الجزائري المدرجة في القائمة (د2) وفقا للكميات والإعفاءات الجمركية المحددة في هذه القائمة.

4. قواعد ومراقبة منشأ السلع والمنتجات المتبادلة:

يحدد البروتوكول رقم 01 الملحق بالاتفاق مفهوم السلع والمنتجات ذات المنشأ وطرق التعاون الإداري المرتبطة بها.
بينما تخص ملاحق البروتوكول رقم 01 منشورة بالجريدة الرسمية رقم 42 بتاريخ 21 أوت 2013 ما يلي:

1) قوائم التصنيفات والتحويلات التي يجب إجرائها على المواد التي ليست لها صفة المنشأ ليكتسب المنتوج المحول صفة المنشأ.

2) نماذج طلب شهادة تنقل السلع، التصريح على الفاتورة إلخ،

3) الإعفاءات الجمركية الواردة في الاتفاق التجاري التفاضلي.

يشترط في الاستفادة من الإعفاءات الجمركية الواردة في هذا الاتفاق أن يتم تبادل المنتجات المعنية بهذه الإعفاءات بصفة مباشرة بين البلدين.

وتجدر الإشارة أن الإعفاءات الجمركية المنصوص عليها في الاتفاق التجاري التفاضلي الجزائري التونسي لا تسري على السلع المنتجة داخل المناطق الحرة في أي من البلدين.

المطلب الرابع: منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

أولا: تعريف منطقة التجارة الحرة:

تعتبر منطقة التجار الحرةبمثابة المرحلة الثانية من مراحل التكامل الاقتصادي بين الدول بعد اتفاقية التجار التفضيلية، ويقصد بمنطقة التجارة الحرة:قيام دولتين او أكثر بإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية مثل الحصص والاعانات على التجارة الدولية في السلع والخدمات، مع احتفاظ كل دولة بحقها في فرض ما يناسبها من سياسات وحواجز على الدول غير الأعضاء.

ثانيا: تاريخ ونشأة منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية:

تمثل فكرة التكامل الاقتصادي بين الدول الافريقية أهمية كبيرة لدول القارة، على اعتبار أنها من بين أهم الاليات التي تسمح بتنشيط وتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الافريقية. على هذا الأساس فان أولى خطوات التكامل الاقتصادي الافريقي يمكن ارجاعها إلى أكثر من أربعة عقود من الزمن وبالضبط إلى خطة عمل لاغوس من أجل التنمية الاقتصادية لإفريقيا، والتي تم تبنيها سنة 1980 من قبل منظمة الوحدة الافريقية (الاتحاد الافريقي حاليا) كسياسة الزامية من أجل التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية للدول الافريقية.

ليتم بعد ذلك تدعيم هذه الخطوة بمعاهدة أبوجا سنة 1991 التي هدفت لإنشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية الحرة بين الدول الافريقية، ليضاف لما سبق مختلف القوانين والقرارات اللاحقة التي تم تبنيها خلال مؤتمرات مختلف القمم، بما فيها القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي

لسنة 2000، والتي نص على السماح ببناء مجموعات اقتصادية داخل القارة الافريقية، كخطوة أولى في اتجاه التحقيق التدريجي لهدف التكامل الاقتصادي لكل دول القارة.

غير أن القارة الافريقية انتظرت في الحقيقة حتى شهر جانفي 2012، أين اعتمدت الدورة العادية الثامنة عشر لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي في أديس أبابا، مقررا لإنشاء **منطقة تجارة حرة قارية افريقية** بحلول تاريخ ارشادي يتمثل في 2017، وهو القرار الذي أدرج ضمن أجندة الاتحاد الافريقي لسنة 2063 وبناءا على رؤية إفريقيا متكاملة ومزدهرة وسليمة يقودها مواطنوها وتمثل ديناميكية على الساحة العالمية

وجاء قرار مسار المفاوضات حول انشاء منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في جوان 2015 أثناء الدورة العادية الخامسة والعشرون لقمة الاتحاد الافريقي بجنوب افريقيا، وتم التوصل بعد المفاوضات الى صياغة الاتفاقية التأسيسية بشأن المنطقة الحرة، والبروتكول الخاص المتعلق بالتجارة والخدمات، ليتم التوقيع التاريخي على الاتفاقية التأسيسية للمنطقة الحرة 21 مارس 2018، من خلال توقيع 44 دولة افريقية على الاتفاقية مبدئية رغبتها في تعميق التكامل بين الدول الافريقية، لتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ في 30 ماي 2019.

ثم دخول الاتفاقية التأسيسية رسميا المرحلة التشغيلية خلال القمة الاستثنائية للاتحاد الافريقي المنعقدة بالنيجر في 07 جويلية 2019، من خلال اعتماد خمس أدوات تشغيلية رئيسية لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، وهي: قواعد المنشأ، والامتيازات التعريفية، والالية الالكترونية للإبلاغ وإزالة الحواجز غير الجمركية، ونظام الدفع والتسوية لعموم إفريقيا، ومرصد التجارة الافريقي لتوفير معلومات تجارية تسهيلا للتجارة في افريقيا.

لكن وبسبب الأزمة العالمية التي أحدثها تفشي فيروس كورونا وما نتج عنه من استحالة اجراء مفاوضات مباشرة، تم تأجيل إطلاق التجارة بموجب منطقة التجارة الحرة الافريقية من 1 جويلية 2020 الى غاية 1 جانفي 2021 وهو تاريخ الاطلاق الفعلي لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقي، والذي يبقى بحسب رأي الكثير من الخبراءتاريخ رمزي الى حد كبير، حيث من المتوقع أن يستغرق التنفيذ الكامل للاتفاق العديد من السنوات. على اعتبار أن العديد من المسائل لم ينته الى حد الان العمل عليها على غرار المسائل المتعلقة بقواعد المنشأ.

ثالثا: أهداف ومبادئ منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية:

تهدف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وتتبنى مبادئ رئيسية، ومن بينها:

- **تعزيز التجارة الحرة:** حيث تهدف إلى تعزيز حرية التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز التجارية الأخرى. يهدف ذلك إلى تشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وتوسيع فرص التجارة والاستثمار.
- **تعزيز التكامل الاقتصادي:** تعملعلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. يتم تحقيق ذلك من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية والتنمية المشتركة وتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية المختلفة، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.
- **تعزيز التنمية الاقتصادية:** تركز على تحقيق التنمية الاقتصادية في القارة الأفريقية. من خلال تعزيز التجارة والاستثمار وتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما تهدف الاتفاقية إلى تعزيز فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة في الدول الأعضاء.
- **تعزيز التنافسية والابتكار:** تهدف إلى تعزيز التنافسية والابتكار في القطاع الاقتصادي الإفريقي. من خلال تحفيز التبادل التجاري ونقل التكنولوجيا وتشجيع الابتكار، يمكن للدول الأعضاء تعزيز قدراتها التنافسية وتحقيق التطور والتحسين في الإنتاجية والجودة.
- **تعزيز التكامل السياسي والاجتماعي:** بالإضافة إلى التكامل الاقتصادي، تسعى إلى تعزيز التكامل السياسي والاجتماعي بين الدول الأعضاء. تشجع هذه المبادرة التعاون والحوار بين الدول الأعضاء وتعزز الروابط الثقافية والاجتماعية والسياسية.

تتميز منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بالمرونة والشمولية وتعزيز التعاون الإقليمي، بهدف تعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية في القارة الأفريقية.

رابعا: بروتوكولات منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية:

تشمل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سلسلة من البروتوكولات والاتفاقيات التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.[1] وتتمثل في بروتوكول إنشاء منطقة التجارة الحرة

[1] مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 3، سبتمبر2022

القارية الإفريقية، بروتوكول البضائع، بروتوكول الخدمات، بروتوكول الاستثمار، بروتوكول المنافسة وبروتوكول الحقوق الفكرية.

خامسا: انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

ووفقا لنص الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الافريقية، فإن هذه المنطقة تهدف إلى خلق سوق موحدة للسلع والخدمات ميسرة بتنقل الأشخاص من أجل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الافريقية ووفقا للرؤية الافريقية المتمثلة في" إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة" كما وردت في أجندة 2063.

وبالنسبة للجزائر ونظرا لاقتناعها بأهمية التكامل الاقتصادي الافريقي، وبأهمية اعطاء ديناميكية للتجارة الخارجية قررت بتاريخ 21 مارس 2018 بكيغالي "رواندا" التوقيع على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الافريقية.وصادقت عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 21-133 الذي وقعه رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون في 5 ابريل 2021: "يصدق على الاتفاق المؤسس الموقع بكيجالي (رواندا) في 21 مارس 2018."يذكر أن الجزائر شاركت في مختلف الجولات المؤسسة للمنطقة والتي انطلقت من جوان 2015 الى مارس2018 وذلك للدفع عن مختلف المصالح الاقتصادية الجزائرية

المبحث الثالث: دراسة إحصائية للتجارة الخارجية منذ 1990 الى 2020

تطرقنا في الفصلين السابقين عن مختلف أدوات السياسة التجارية لا سيما منها التحررية ومرحلة تبني الحكومة الجزائرية لهذه السياسة من تسعينيات القرن الماضي، وتوجهها لعقد العديد من الاتفاقيات التجارية الجهوية (دخول معظمها حيز التنفيذ) ولإعطاء نظرة شاملة لهذه السياسة، ارتأينا القيام بعرض احصائيات التجارة الخارجية من سنة 1990 الى غاية سنة 2020، مع التطرق للمبادلات التجارية في إطار الاتفاقيات السابقة.ومن خلال مختلف التقارير الدورية التي تقوم بها مصالح الجمارك الجزائري استطعنا جمع المعلومات المتعلقة بالصادرات والواردات وذلك للفترة الممتدة من 1990 الى 2020. ولكن فيما يتعلق بالمبادلات ضمن الاتفاقيات التجارية فحسب المعلومات المتوفرة، ففترة الدراسة تمتد من 2000 الى 2020.

1/ التوجه العام للتجارة الخارجية:

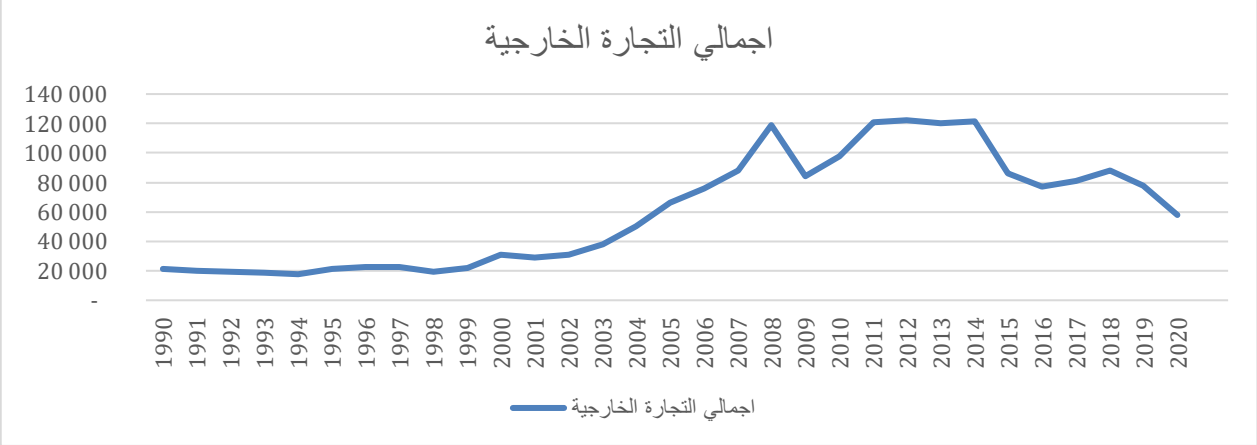

الشكل 1: إجمالي التجارة الخارجية للجزائر من 1990 الى 2020

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن الاتجاه العام للمبادلات التجارية كان في ثبات نسبي خلال الفترة 1990- 2000 حيث لم يتجاوز 40 مليار دولار، ثم عرف منحى تصاعدي ابتداءا من سنة 2002 ليبلغ أقصاه سنة 2008 بقيمة 118 مليار دولار، ليعرف بعدها انخفاضا وذلك تبعا للأزمة المالية لسنة 2008 التي أثرت على التجارة الدولية، لتتعافى بعدها التجارة الخارجية للجزائر على أثر تحسن أسعار النفط وتبلغ قيمة 122 مليار دولار (أكبر قيمة مسجلة للتجارة الخارجية)، لتدخل في مرحلة انخفاض حتى بلغت قيمة 58 مليار دولار سنة 2020 لدخول العالم لأزمة جائحة كورونا منذ 2019).

من جهة أخرى، نلاحظ أن حجم المبادلات التجارية الخارجية كانت في تزايد منذ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005 و من بعدها المنطقة العربية الكبرى الا أن الأزمة المالية لسنة 2008 أثرت على الديناميكية التصاعدية للمبادلات التجارية.

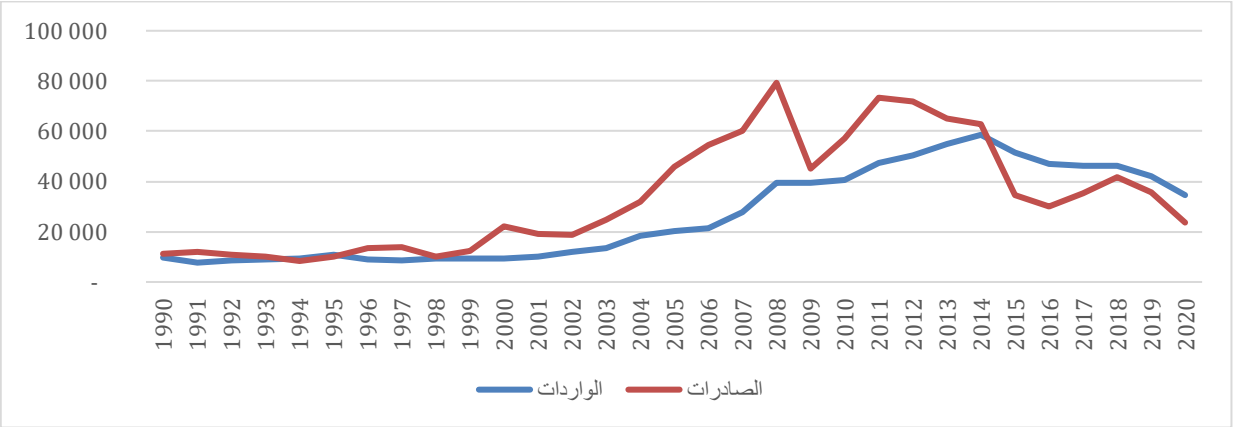

الشكل 2: تطور الصادرات و الواردات للجزائر من 1990 الى 2020

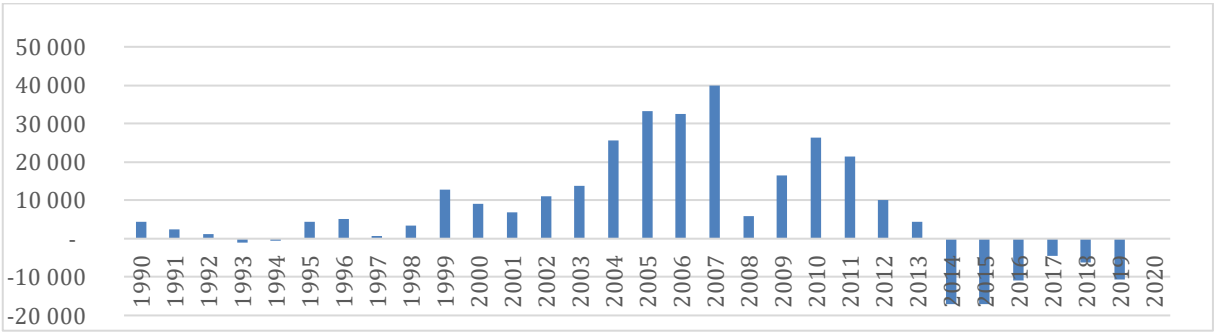

الشكل 3: تطور الميزان التجاري للجزائر من 1990 الى 2020

بالنسبة للصادرات، عرفت هي الأخرى نوع من الثبات (ما بين 9 و12 مليار دولار) حيث لم تتجاوز 20 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين 1990 و2022، لتعرف منحى تصاعدي كبير منذ سنة 2003 ليصل أقصاها 79 مليار دولار سنة 2008 وهي الفترة التي عرفت دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ كما عرفت نفس الفترة تحسن أسعار النفط والذي ساهم في ارتفاع الصادرات. من جهة أخرى عرفت السنة الموالية هبوط حاد للصادرات الجزائرية والذي يرجع أساس في دخول العالم في الأزمة المالية منذ سنة 2008 لتنزل الى 45 مليار دولار سنة 2009 (أي هبوط بحوالي 57 %)، لتتعافى تدريجيا من سنة 2009 الى سنة 2011،

ثم دخول الصادرات في انخفاض حاد وصل الى 23 مليار دولار سنة 2020 والذي يعود سببه الرئيسي الى انخفاض قيمة المحروقات بسبب ارتباطه بظهور الجائحة "كوفيد-19".

من جهة أخرى، سيطرت صادرات المحروقات على طول فترة الدراسة حيث تراوحت ما بين 90%و98% من الصادرات الكلية وهذا ما يمثل اعتماد الجزائر على تركيز صادرات الجزائر على المواد النفطية.

أما بالنسبة **للواردات**، فلم يختلف توجهها العام عن الصادرات، حيث عرفت منحى تصاعدي من سنة على طول الفترة 1990-2014 فقد انتقلت من 9.68 مليار دولار سنة 1990 الى 58.5 مليار دولار سنة 2014 لتنخفض سنة 34.39 مليار دولار سنة 2020.

خلال نفس فترة الدراسة لاحظنا إيجابية **الميزان التجاري** في أغلب السنوات من 1990 الى 2014 (أقصى قيمة بلغها الميزان التجاري سنة 2008 ب 39.81 مليار دولار) ليعرف بعده عجز دام لمدة ست سنوات منذ 2015 الى غاية 2020 (أكبر عجز سجلته التجارة الخارجية للجزائر سنة 2016 حيث بلغ 17.06 مليار دولار).

2/ التجارة مع الاتحاد الأوروبي: بالنسبة للتجارة الخارجية ضمن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، توفرت المعطيات للفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية سنة 2020 ويبين المنحنى البياني أدناه ما يلي:

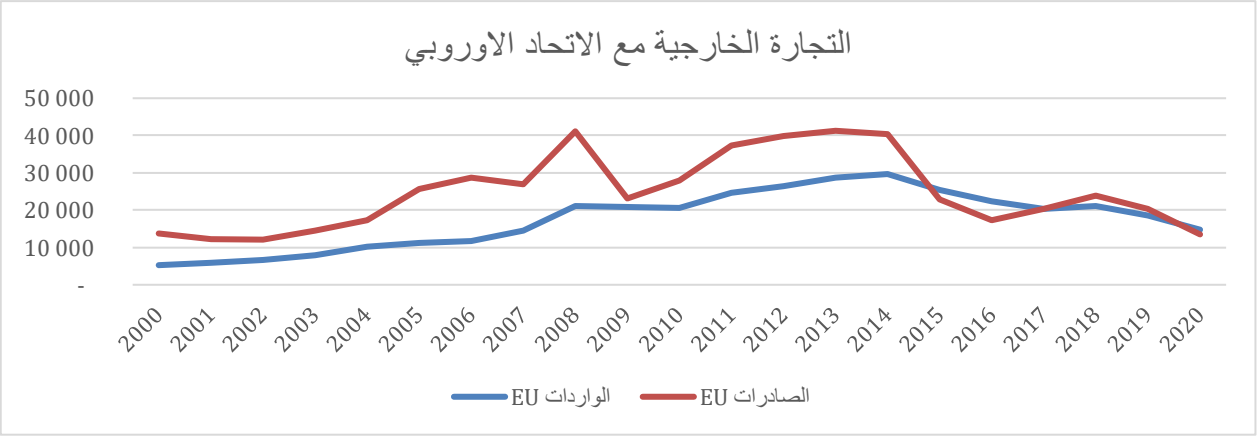

الشكل 3: التجارة الخارجية ضمن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من 2000 الى 2020

خلال السنوات التي تسبق امضاء الاتفاق، كانت الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي تفوق الواردات منها، وبقي الحال على نفس المسار حتى بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ (مع وجود استثناء سنوات 2015، 2016 و2020).

ونلاحظ أن الصادرات قبل الاتفاق لم تتجاوز 20 مليار دولار ولكن عرفت منحى تصاعدي لتبلغ أقصاها سنة 2013 بقيمة 41.27 مليار دولار (ما يمثل حوالي 74% من الصادرات الكلية) لتنخفض بعد ذلك في السنوات الأخيرة متتبعة المسار العام للصادرات الكلية ومتأثرة بالأزمات المالية والصحية التي أثرت على العالم، كما تتمثل أغلب الصادرات الجزائرية ضمن هذا الاتفاق في المحروقات، على الرغم من التسهيلات الممنوحة للأعوان الاقتصاديين للدفع بالصادرات خارج المحروقات من تمويلات وبرامج مختلفة.

ولكن عند ملاحظة تركيبة الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي، نرى سيطرة المحروقات عليها وضعف الصادرات خارج المحروقات،" حيث لم يبلغ اجمالي الصادرات الجزائرية خارج المحروقات الموجهة للاتحاد الاوروبي، الشريك الأول للبلاد، 14 مليار دولار خلال (2005-2015)، في حين أن اجمالي الواردات الجزائرية من الاتحاد الاوروبي قدرت ب 220 مليار دولار بمعدل سنوي قدره 22 مليار دولار"[1].اضافة الى ذلك اعتبرته السلطات الجزائرية، اتفاق مجحف وغير متوازن وطالبت على إثره إعادة صياغة الاتفاق ومراجعته وفق مبدأ رابح –رابح.

3/ التجارة ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يمثل المنحنى أدناه تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 2000-2020

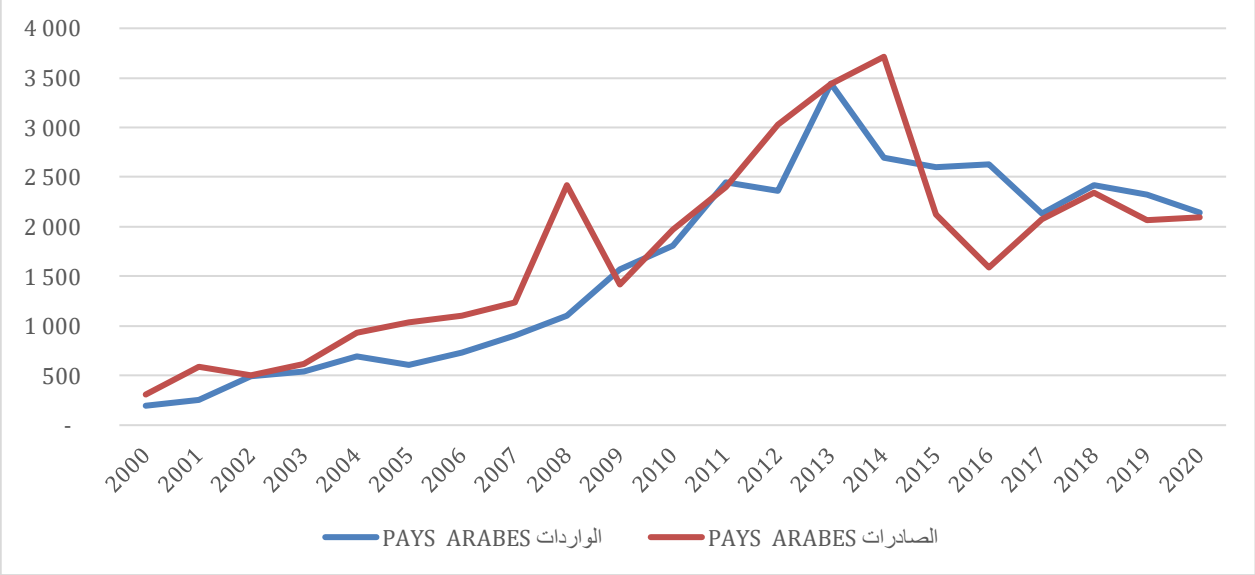

الشكل 4: التجارة الخارجية مع الدول العربية وضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من 2000 الى 2020

[1] https://www.aps.dz/ar/economie/115045-2021-11-01-18-04-50 تاريخ الاطلاع 2023/05/02

فيما يخص المبادلات التجارية بين الجزائر والدول العربية، فهي تعرف تطور ملحوظ خلال فترة الدراسة الممتدة من 2000 الى 2020 (بحسب توفر المعلومات في موقع الجمارك الجزائرية)، فعرفت الفترة التي تسبق انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أي قبل 2009، حيث تراوحت القيمة الاجمالية للمبادلات التجارية بين الجزائر و الدول العربية بين 505 مليون دولار و 3.52 مليار دولار، أما بعد الانضمام الى المنطقة فقد حافظت المبادلات التجارية على نفس النسق لتصل أعلاها سنة 2013 (6.87 مليار دولار) أي أنها تضاعف بحوالي 1300 % منذ سنة 2000 لتنخفض بعدها في السنوات التالية لتصل ل 4.24 مليار دولار سنة 2020.

بالنسبة للصادرات المتكونة أساسا من المواد الطاقوية والسكر فبلغت أقصاها سنة 2014 بقيمة 3.71 مليار دولار، وقد عرفت تذبذبا وهذا راجع للأزمات التي مست العالم وكذا تركيبة الصادرات العربية المتشابهة نوعا ما خاصة بعد انكماش أسعار النفط.

بالنسبة للميزان التجاري فعرف تفوق الصادرات خلال المدة 2000 الى 2014 ليدخل بعده في مرحلة عجز وصلت لحوالي 1 مليار دولار سنة 2016 ليتناقص سنة 2020 الى حوالي 50 مليون دولار امريكي.

كما تشير بعض التقارير الجمركية الى أن التجارة الخارجية ضمن هذه المنطقة تمثل حوالي 6% من اجمالي التجارة الخارجية الجزائرية، حيث يبقى هذا الرقم ضعيف ولا يعكس الأهداف المرجوة من الانضمام ولعل من أهم أسبابه وجود عوامل أخرى غير القيود الجمركية[1].

[1]دحماني الهوارية، آثار انضمامالجرائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبري على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، رقم 05/2017 ص 178- 204

4/ التجارة ضمن الاتفاق التفاضلي مع تونس:

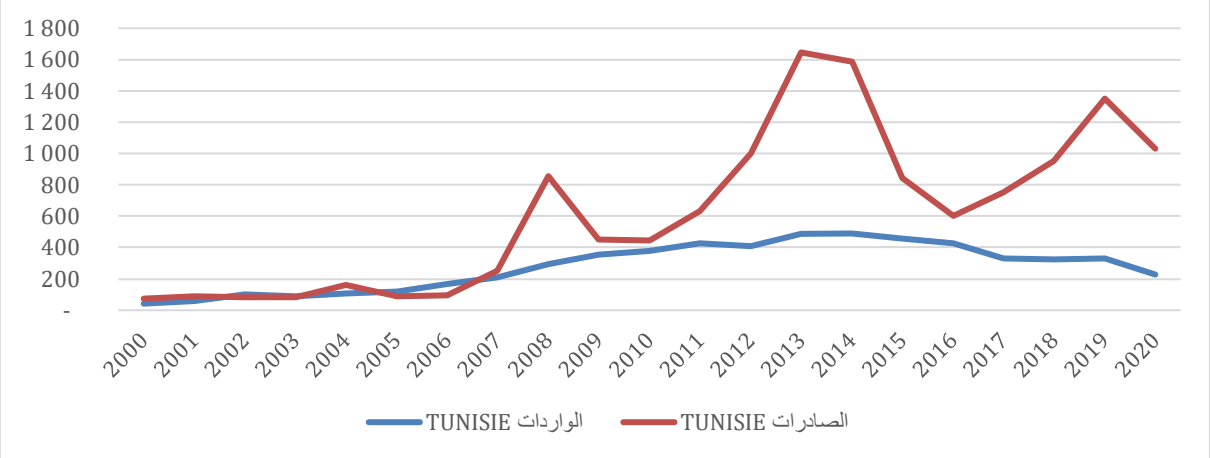

الشكل 5: التجارة الخارجية مع تونس و ضمن الاتفاق التجاري التفاضلي من 2000 الى 2020

من خلال معطيات المبادلات التجارية مع تونس، نلاحظ أن حجم التجارة الخارجية لم يتجاوز 460 مليون دولار (صادرات وواردات) خلال الفترة 2000-2007، ليصل بعدها 1.14مليار دولار سنة 2008، وهي السنة التي تم امضاء الاتفاق عليها، ويستمر ارتفاع المبادلات لتصل أقصاها سنة 2013 (2.13 مليار دولار) ومع دخول الاتفاق حيز التنفيذ تراوحت المبادلات بين البلدين مابين 1.03 و2.07 مليار دولار مع تفوق واضح للصادرات الجزائرية. بالنسبة لتركيبة الصادرات فهي تقتصر أساسا على المواد الطاقوية ما يعادل 85 بالمائة من مجموع صادرات الجزائرية نحو تونس أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات وصلت 81 مليون دولار سنة 2020 وتشمل الفوسفات والكالسيوم، الأجهزة الكهرومنزلية، وسائل نقل أو تغليف من مواد بلاستيكية.

أما فيما يخص وارداتنا من هذا البلد، فقد عرفت هي الأخرى انخفاضا خلال سنوات ما بعد الاتفاق لتصل إلى 228 مليون دولار سنة 2020، وتشمل أساس الفوسفات ثنائي الكلسيوم وأنواع فوسفات أخرى من الكلسيوم،لوازم عدادات الغازات، أوعية نقل وتعبئة من زجاج.

5/منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

تتميز المبادلات التجارية الجزائرية الافريقية بالضعف الكبير، كما أنها تتركز أساسا مع دول شمال القارة القريبة جغرافيا، حيث يمثل تغيير هذه الوضعية تحد كبير للحكومة وتمثل أحد أهداف الانضمام للمنطقة التجارية.

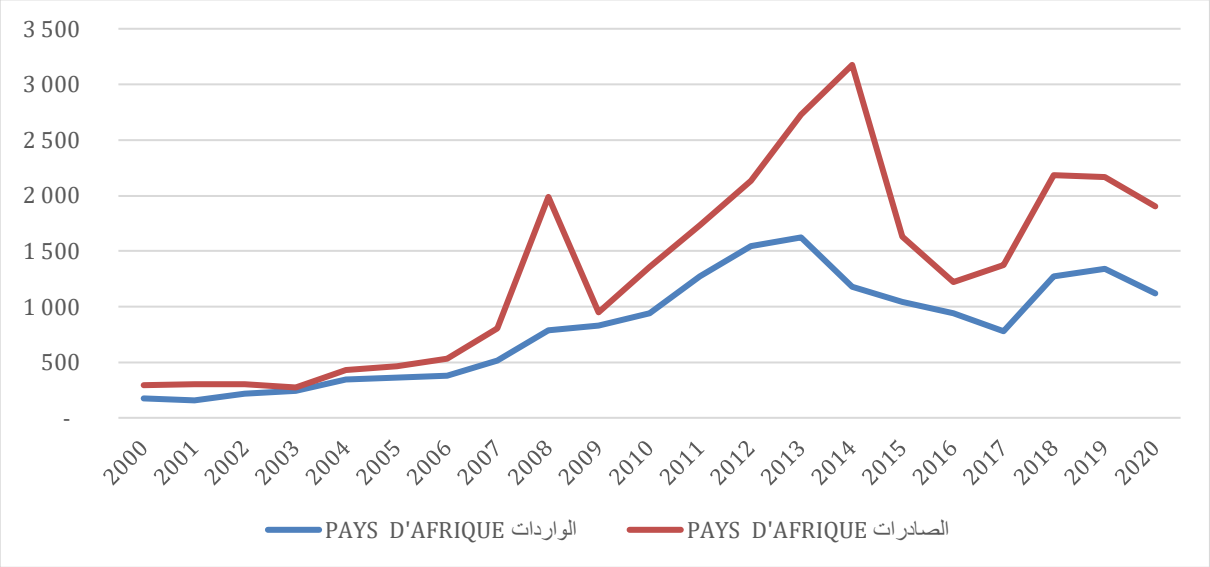

الشكل 6: التجارة الخارجية مع الدول الافريقية من 2000 الى 2020

من خلال الاحصائيات المجمعة للفترة الممتدة من 2000 الى غاية 2020 بلغت أقصى قيمة للمبادلات التجارية بين الجزائر والدول الأفريقية 4.53 مليار دولار مع تسجيل فائض في الميزان التجاري على طول فترة الدراسة.

بالنسبة للتركيبة السلعية للتجارة البينية بين افريقيا والجزائر فتتصدر الصادرات النفطية والمحروقات بالإضافة الى بعض المنتجات الغذائية كالسكر أما الواردات فالجزائر تستورد من أفريقيا بعض المواد الأولية التي تحتاجها بعض الصناعات الجزائرية إضافة المنتجات الزراعية كالبن والتبغ.

وعلى هذا الأساس تسعى الجزائر من خلال هذه المنطقة المحافظة على نسق الميزان التجاري والدفع بالصادرات الجزائرية نحو الدول الافريقية لا سيما بعد دخول بعض الصناعات لمرحلة التصدير كالصناعة الصيدلانية.

خلاصة الفصل

عبر التقرب من مصالح وزارة التجارة وترقية الصادرات لاسيما المديرية العامة للتجارة الخارجية، تمكنا من الاطلاع على الطريقة التي يتم بها تسيير المفاوضات وكيفية إدارة مختلف الأمانات التي تسهر على متابعة كل القرارات المتخذة من طرف الدول أو من طرف الحكومة الجزائرية كتوجيهات.

من جهة أخرى من خلال الاطلاع على الاحصائيات التي يوفرها موقع الجمارك الجزائرية، لاحظنا أن انفتاح التجارة الخارجية الجزائرية عبر توجهها الى عقد الاتفاقيات التجارية الجهوية لم يحقق كامل الأهداف المرجوة خاصة بتنويع الصادرات والخروج من التبعية للمحروقات التي تسيطر على التركيبة السلعية (90 %من الصادرات).

الخاتمة العامة

تعتبر التجارة الخارجية من أهم العناصر المكونة لاقتصاد أي دولة، خاصة في ظل العولمة السائدة و التي أصبح فيها العالم كقرية صغيرة و ظهور مفاهيم سلسة القيم العالمية، فالتجارة الدولية تساهم في تطوير الدول و زيادة الدخل الوطني و كذا الناتج المحلي الخام، فللتجارة الخارجية أدوات تطبقها الحكومات، تهدف من خلالها إلى تعزيز الصادرات و التي من بينها عقد الاتفاقيات التجارية الجهوية

و من خلال هذه المذكرة تم تقديم إجابات على الإشكالية المطروحة و المتمثلة في واقع التجارة الخارجية للجزائر في ظل مختلف الاتفاقيات التجارية الجهوية التي تم إبرامها بعد تحرير التجارة الخارجية و قد تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول :

تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري من خلال ذكر مفاهيم التجارة الخارجية و نظرياتها، من جهة تطرقنا الى مختلف السياسات التجارية و أساليبها، و في آخر الفصل تناولنا مرحلة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

أما الفصل الثاني تناولنا الاتفاقيات التجارية الجهوية ضمن النظام التجاري العالمي حيث أبرزنا الجانب القانوني لهذه الاتفاقيات و مختلف التحديات التي تواجهها.

أما الفصل الثالث، فقمنا بدراسة تحليلية للإحصائيات المتعلقة بالمبادلات التجارية للجزائر في اطار الاتفاقيات الجهوية المبرمة منذ تحرير التجارية الخارجية و ذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2020.

النتائج

من خلال الإشكالية المطروحة، تم التوصل في هذه الدراسة إلى التجارة الخارجية للجزائر عرفت منذ تحريرها خلال تسعينيات القرن الماضي تطورا ملحوظا غير مسبوق و ذلك باتخاذ الحكومة مجموعة من أدوات السياسة التجارية الخارجية و المتمثلة أساسا في عقد

اتفاقيات تجارية جهوية ساهمت في زيادة المبادلات التجارية و تعزيز تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية.

في هذا الشأن، قررت الحكومة عقد الاتفاقيات مع أهم الدول الرئيسية التي لدينا معها علاقات اقتصادية و مبادلات تجارية متميزة بهدف زيادة الصادرات و تنويعها و هذا ما يمكن اعتباره أكبر تحدي للاقتصاد الجزائري حاليا. وفي هذا الإطار، و من خلال التجارب السابقة (الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي و منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)، قامت الجزائر باتباع نفس مسار السياسة التجارية عبر المصادقة على الاتفاقية القارية الإفريقية بغية الاستفادة من مختلف المزايا التي توفرها لا سيما في تعزيز النمو الاقتصادي للدولة، والمساهمة في توفير فرص العمل وتحسين التوازن التجاري .

اختبار الفرضيات

بخصوص الفرضيات المطروحة سابقا، أثبت الدراسة أنه من خلال عقد الاتفاقيات التجارية الجهوية، توجد فرصة كبيرة لتعزيز التجارة الخارجية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي و التوازن التجاري و زيادة الصادرات خارج المحروقات و تنويعها وتسويق المنتوجات في مختلف الأسواق العالمية.

أفاق البحث

تعتبر هذه الدراسة بمثابة مساهمة لمتابعة و تحليل للمبادلات التجارية الخارجية للجزائر ضمن الاتفاقيات التجارية الجهوية، مع تسليط الضوء على واقع تطور الميزان التجاري في الجزائر مع الدول المعنية، ويمكن اعتبار هذه الدراسة بمثابة خطوة أولى للدراسات القادمة والممكنة في هذا المجال، وبالتالي يمكن اقتراح مجموعة من الأفاق البحثية، كما يلي:

- دراسة قياسية لصادرات و الواردات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي.
- دراسة للتركيبة السلعية للتجارة الخارجية للجزائر.

في الأخير، نحمد الله و نشكره، على أن وفقنا ويسر لنا السبيل لإتمام هذا العمل، ونسأله أن نكون قد وفقنا لما كنا نصبو ا إليه، فإن كان تقصير ا، فحسبنا أن الكمال الله وحده، وصلي وسلم على الهادي الرسول الكريم البشير سيد المرسلين محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المصادر

والمراجع

مراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1. ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ،2008
2. الجيلاني عجة، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007
3. حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002
4. حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر (النظرية والتطبيق)، دار الفكر العربي، 1998
5. حمدي الزهاري ونبيل المصري، تكامل السوق العربية: الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013
6. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، مصر، 2000
7. حمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية 2011/2010
8. راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 1971
9. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر 1998
10. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الطبعة 1، دار المصرفية اللبنانية، لبنان،1993
11. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي- النظريات والسياسات-، دار الفكر، ناشرون وموزعون، عمان 2011
12. السيد محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الثانية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة الإسكندرية، 2009

13. صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، جار النهضة العربية، بيروت، 1981

14. صلاح الدين حسن السيسي، قضايا اقتصادية معاصرة، مكتبة دار الآداب، الامارات العربية المتحدة، 1998

15. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006

16. عبد الوهاب عبد الله السميط، التحولات الاقتصادية في الدول العربية وتأثيرات اتفاقيات التجارة الحرة، دار المعرفة للنشر والتوزيع ،2011

17. عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة، عمان، 2007

18. على عبد الفتاح أبو شرار، لاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، ط2، دار المسيرة، عمان، 2010

19. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2007

20. محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شهاب الجامعية، الإسكندرية، 2009

21. محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة الإسكندرية،2008

22. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010

23. محمود ببيلي، الاتفاقيات التجارية الإقليمية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، مصر، 2008

24. محمود مراد، التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي (النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002

25. مدني بن شهرة، سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر 2008

26. مسعداوي يوسف، دراسات في التجارة الخارجية، دار هوسة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010

27. منيس أسعد عبد المالك، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي، دار المعارف، مصر، ط3، 1968

28. موسى سعيد مطر، التجارة الخارجية، دار صفاء، عمان، 2001

29. نهال فريد مصطفى، نبيلة عباس، أساسيات الأعمال في ظل العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005

30. نورة عبد الله السويدي، التجارة الحرة وتحولات القطاع الزراعي في الدول العربية، دار النشر للعلوم والتكنولوجيا ،2014

31. هشام محمود الاقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009

32. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2013

- **الأطروحات والرسائل:**

1. أسماء، سي علي، انعكاسات اتفاقية الشراكة الأور ومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية، آفاق ما بعد 2017، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، 2017/2016

2. الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الأدوية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2007/2006

3. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية (دراسة تجارب مختلفة)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2007/2006
4. محمد دحمان ومحمد أمين بعيري، أثر المبادلات التجارية الخارجية على النمو الاقتصادي– دراسة حالى الجزائر 2000–2020 مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة محمد بوقرة بومرداس 2022/2021
5. نعيمة زيرمي، التجارة الخارجية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، مذكرة ماجيستير في التسيير الدولي للمؤسسات غير منشورة، تخصص المالية الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010
6. وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2020/2019

- **الملتقيات والمجلات العلمية:**

1. بضياف صالح، "اتفاقية الشراكة خلال الفترة 2005–2019 بين الواقع والمأمول"، كلية العلوم التجارية، جامعة البليدة 2، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 02، 2020
2. جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2004
3. حسن الحسن، "توقيع الاتفاقيات الدولية: آليات وأثر"، مجلة القانون العام، العدد 10
4. دحماني الهوارية،" آثار انضمام الجرائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبري على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد05، 2017
5. سليمان معتصم الرشيد،" منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: عامان من التطبيق"، مجلة العمال العرب، العدد 357 ،2000

6. عبد الرؤوف رهبان، "الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العددان الثالث والرابع، دمشق، سوريا، 2013

7. محمد حسن أبو شعيرة، "الاتفاقيات التجارية الاقليمية وتحدياتها في العالم العربي"، مجلة الدراسات الدولية، جامعة القاهرة، العدد 60، 2016

8. محمد عبد الله عبد المقصود حسان مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 3، سبتمبر 2022

9. نهلة الهميلي ومحمد العكروت، "تكامل السوق العربية: الفرص والتحديات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد 1، العدد 2، 2018

10. الهادي، خالدي، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر، 1996

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

1. Bagwell, K., &Staiger, R. W. (2016). The WTO: Theory and Practice of International Trade. Princeton UniversityPress
2. Cottier, T., &Elsig, M. (2017). Governing the World Trade Organization: Past, Present and Beyond Doha. Cambridge University Press
3. Les Accords Commerciaux Multilatéraux de l'OMC, OMC Elearning OMC E-Learning – Copyright © Janvier 2011
4. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)

- **المواقع الالكترونية:**

- https://www.aps.dz/ar/economie/115045-2021-11-01-18-04-50
- https://www.douane.gov.dz/spip.php?rubrique200
- https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/101/9/2/36463

الملاحق

مصدر الجداول أدناه من مختلف التقارير الدورية السنوية للجمارك الجزائرية تم جمعها من طرف الطالبين للأغراض البحثية المتعلقة بمذكرة الماستر.

https://www.douane.gov.dz/spip.php?rubrique200

السنة	الواردات	الصادرات	صادرات المحروقات	نسبة صادرات المحروقات%	اجمالي التجارة الخارجية	الميزان التجاري
1990	9 684	11 304	10 865	96,12	20 988	1 620
1991	7 681	12 101	11 726	96,90	19 782	4 420
1992	8 406	10 837	10 388	95,86	19 243	2 431
1993	8 788	10 091	9 612	95,25	18 879	1 303
1994	9 365	8 340	8 053	96,56	17 705	- 1 025
1995	10 761	10 240	9 731	95,03	21 001	- 521
1996	9 098	13 375	12 494	93,41	22 473	4 277
1997	8 687	13 889	13 378	96,32	22 576	5 202
1998	9 403	10 213	9 855	96,49	19 616	810
1999	9 164	12 522	12 084	96,50	21 686	3 358
2000	9 173	22 031	21 419	97,22	31 204	12 858
2001	9 940	19 132	18 484	96,61	29 072	9 192
2002	12 009	18 825	18 091	96,10	30 834	6 816
2003	13 534	24 612	23 939	97,27	38 146	11 078
2004	18 308	32 083	31 302	97,57	50 391	13 775
2005	20 357	46 001	45 094	98,03	66 358	25 644
2006	21 456	54 613	53 429	97,83	76 069	33 157
2007	27 631	60 163	58 831	97,79	87 794	32 532
2008	39 479	79 298	77 361	97,56	118 777	39 819
2009	39 294	45 194	44 128	97,64	84 488	5 900
2010	40 473	57 053	55 527	97,33	97 526	16 580
2011	47 247	73 489	71 427	97,19	120 736	26 242
2012	50 376	71 866	69 804	97,13	122 242	21 490
2013	55 028	64 974	62 960	96,90	120 002	9 946
2014	58 580	62 886	60 304	95,89	121 466	4 306
2015	51 702	34 668	32 699	94,32	86 370	- 17 034
2016	47 089	30 026	28 221	93,99	77 115	- 17 063
2017	46 059	35 191	33 261	94,52	81 250	- 10 868
2018	46 330	41 797	38 871	93,00	88 127	- 4 532
2019	41 934	35 823	33 243	92,80	77 757	- 6 110
2020	34 391	23 796	21 541	90,52	58 187	- 10 595

احصائيات التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 1990-2020

السنة	المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي				المبادلات التجارية مع الدول العربية			
	الواردات	الصادرات	اجمالي التجارة الخارجية	الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	اجمالي التجارة الخارجية	الميزان التجاري
2.000	5 256	13 792	19 048	8 536	196	309	505	113
2001	5 903	12 344	18 247	6 441	251	590	841	339
2002	6 732	12 100	18 832	5 368	493	498	991	5
2003	7 954	14 503	22 457	6 549	538	615	1 153	77
2004	10 097	17 396	27 493	7 299	694	928	1 622	234
2005	**11 255**	**25 593**	**36 848**	**14 338**	604	1 039	1 643	435
2006	11 729	28 750	40 479	17 021	728	1 106	1 834	378
2007	14 427	26 833	41 260	12 406	905	1 239	2 144	334
2008	20 985	41 246	62 231	20 261	1 100	2 423	3 523	1 323
2009	20 772	23 186	43 958	2 414	**1 567**	**1 421**	**2 988**	**- 146**
2010	20 704	28 009	48 713	7 305	1 806	1 975	3 781	169
2011	24 616	37 307	61 923	12 691	2 451	2 396	4 847	- 55
2012	26 333	39 797	66 130	13 464	2 362	3 031	5 393	669
2013	28 724	41 277	70 001	12 553	3 443	3 436	6 879	- 7
2014	29 684	40 378	70 062	10 694	2 700	3 713	6 413	1 013
2015	25 485	22 976	48 461	- 2 509	2 598	2 122	4 720	- 476
2016	22 472	17 221	39 693	- 5 251	2 628	1 589	4 217	- 1 039
2017	20 298	20 386	40 684	88	2 134	2 072	4 206	- 62
2018	21 150	23 993	45 143	2 843	2 420	2 341	4 761	- 79
2019	18 563	20 428	38 991	1 865	2 320	2 065	4 385	- 255
2020	14 812	13 394	28 206	- 1 418	2 145	2 095	4 240	- 50

السنة	المبادلات التجارية مع تونس				المبادلات التجارية مع الدول الافريقية			
	الواردات	الصادرات	اجمالي التجارة الخارجية	الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	اجمالي التجارة الخارجية	الميزان التجاري
2000	42	74	116	32	171	296	467	125
2001	59	87	146	28	157	301	458	144
2002	102	84	186	- 18	214	300	514	86
2003	91	80	171	- 11	245	273	518	28
2004	110	162	272	52	344	433	777	89
2005	120	86	206	- 34	365	467	832	102
2006	169	96	265	- 73	383	529	912	146
2007	207	255	462	48	515	802	1 317	287
2008	294	855	1 149	561	790	1 991	2 781	1 201
2009	354	451	805	97	828	950	1 778	122
2010	376	448	824	72	940	1 360	2 300	420
2011	428	631	1 059	203	1 269	1 732	3 001	463
2012	407	1 002	1 409	595	1 548	2 135	3 683	587
2013	488	1 646	2 134	1 158	1 623	2 730	4 353	1 107
2014	**490**	**1 584**	**2 074**	1 094	1 178	3 175	4 353	1 997
2015	456	842	1 298	386	1 039	1 632	2 671	593
2016	430	604	1 034	174	939	1 224	2 163	285
2017	330	753	1 083	423	778	1 376	2 154	598
2018	323	950	1 273	627	1 273	2 181	3 454	908
2019	331	1 350	1 681	1 019	1 339	2 169	3 508	830
2020	228	1 031	1 259	803	1 121	1 900	3 021	779